جامعة 08 ماي 1945 – قالمة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية

الحركات الإسلامية: دراسة مقارنة

لمصر وتركيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماست

ر نظام جديد (ل.م.د)

• من إعداد الطالبة

* أمنة دوب

• إشراف الأستاذة

• صورية تريمة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	عنابة	رئيســـــا
صورية تريمة	أستاذ محاضر	عنابة	مشرفا ومقررا
جمال منصر	أستاذ محاضر	عنابة	عضوا مناقشا

الموسم الجامعية : 2013/2012

D6_soft

شكر وعرفان

إن أول الشكر والثناء وآخره لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علي من جزيل فضله وعظيم عطائه ،

وهداني بهديه إلى طريق العلم والمعرفة .

واعترافا بالفضل لأهله أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذتي الدكتورة "صورية تريمة"

لتفضلها بقبول الإشراف على هذا البحث ،ولتوجيهاتها القيمة والجهد المضاعف الذي بذلته

معي

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني على إتمام هذا العمل .

خطة البحث

مقدمة:

الفصل تمهيدي: الإطار المعرفي لنشأة الحركات الإسلامية.

المبحث الأول : الخلفية التاريخية لظهور الحركات الإسلامية.

المطلب الأول :جذور الحركات الإسلامية .

المطلب الثاني : عوامل بروز الحركات الإسلامية.

المبحث الثاني : مفهوم الحركات الإسلامية.

المطلب الأول : تعريف الحركات الإسلامية والمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الثاني : تصنيف الحركات الإسلامية .

خلاصة الفصل.

الفصل الأول : تجربة الحركة الإسلامية في مصر.

المبحث الأول : حركة الإخوان المسلمين.

المطلب الأول : البيئة التي ظهرت فيها حركة الإخوان المسلمين

المطلب الثاني : تأسيس جماعة الإخوان المسلمين.

المطلب الثالث : المراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين .

المبحث الثاني : التيار السلفي.

المطلب الأول : التيار الراديكالي .

المطلب الثاني : التيار الدعوي .

المبحث الثالث : الحركات الإسلامية في مصر و ثورة 25 يناير 2011.

المطلب الأول : دور التيارات الإسلامية أثناء الثورة.

المطلب الثاني : التيارات الإسلامية في مصر بعد الثورة.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: الحركات الإسلامية في تركيا.

المبحث الأول : الطرق الدينية في تركيا.

المطلب الأول : لمحة تاريخية.

المطلب الثاني : الطرق الدينية التقليدية.

المطلب الثالث : الطرق الدينية الحديثة.

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية الإسلامية ذات التوجه القديم.

المطلب الأول : من حزب النظام الوطني إلي حزب السلام الوطني .

المطلب الثاني : حزب الرفاه .

المطلب الثالث : حزب الفضيلة.

المبحث الثالث : الأحزاب السياسية الإسلامية ذات التوجه الجديد.

المطلب الأول : نشأة حزب العدالة و التنمية .

المطلب الثاني : مبادئ و أهداف حزب العدالة و التنمية

المطلب الثالث : مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: مقارنة بين التجربتين مصر وتركيا.

المبحث الأول: إستراتيجية الحكم الداخلية في تجربة الحركات الإسلامية المصرية والتركية.

المطلب الأول : طبيعة العلاقة مع عناصر النظام السياسي.

المطلب الثاني : الإصلاحات السياسية.

المبحث الثاني: إستراتيجية الحكم الخارجية في تجربة الحركات الإسلامية المصرية والتركية.

المطلب الأول : العلاقات الخارجية.

المطلب الثاني : الموقف من بعض القضايا الدولية.

المبحث الثالث : تقييم تجربة الحركات الإسلامية في تركيا.

المطلب الأول : تقييم تجربة الحركة الإسلامية في تركيا .

المطلب الثاني : تقييم تجربة الحركة الإسلامية في مصر.

خلاصة الفصل.

خاتمة..

قائمة المراجع.

الفهرس.

مقدمة:

يجمع الدارسون والمراقبون على أن الحركات الإسلامية اليوم أصبحت محورا مركزيا، واهتمامات الرأي العام داخل دولها وخارجها، في الدوائر الغربية والعربية على حد سواء، فقد تم تجنيد باحثين وخبراء استراتجيين في شأنها كما أنشئت معاهد ومراكز بحث خاصة تراقب وتتابع جل تحركاتها وتطوراتها.

والاهتمام بالحركات الإسلامية عموما ساهمت فيه ثلاثة عوامل رئيسية يتعلق أولها بالثورة الإسلامية في إيران عام 1979م والتحولات التي ترتبت عليها في منطقة الشرق الأوسط ويتعلق ثانيها بانهيار الشيوعية كقوة عالمية وانحدارها كأيديولوجية سياسية أما العامل الثالث فيتجسد في شعبية الحركات الإسلامية التي تعاطفت داخل أوطانها في ظل حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي التي عرفتها المنطقة.

وعلى اعتبار أن كلا من "مصر" و "تركيا" تمثلان دولتان محوريتان ورئيسيتان في الدائرة الحضارية الإسلامية، وذلك بمعايير الموقع الاستراتيجي، وحجم الموارد الطبيعية والبشرية والقدرات العسكرية والاقتصادية، فضلا عن التوجهات الأيديولوجية والسياسية لكل منهما فقد ظل حقل المقارنة بين الخبرتين المصرية والتركية مثيرا على مدار عقود طويلة من الزمن، خاصة أن تجربة التحديث في البلدين عرفت نقاط تشابه في القرن التاسع عشر، ومساحات فراق في القرن العشرين، ومع ذلك ظلت هناك جوانب تصلح للمقارنة بين البلدين بعضهما من زاوية جوانب التشابه، وكثير منها من زاوية جوانب الاختلاف.

ولما كان صعود التيار الإسلامي في مصر إلى سلطة عام 2012 لأول مرة في تاريخه وتكرار فوز تجربة الحركة الإسلامية في تركيا ممثلة بحزب العدالة و التنمية في الانتخابات البرلمانية للمرة الثالثة على التوالي بدءا من عام 2002، الذي سبق قرينه المصري بنحو عقد من الزمن، مع ملاحظة أن الإسلام السياسي عربي المنشأ في الأساس وليس تركي، ومن هنا أصبحت

الحاجة ملحة للمقارنة بيت الحركات الإسلامية في مصر، والتي تعتبر حركة الإخوان المسلمين فيها أم الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي والتي لم تتمكن من الوصول إلى الحكم إلا بعد قرابة الخمسة وثمانين عاما على نشأتها، و بين الحركات الإسلامية في تركيا التي أصبحت تمثل نموذجا رائداً يقتدى به في نظر الكثيرين.

طرح الإشكالية:

وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في الوقوف عند تفسير نشاط الحركات الإسلامية كحركات إجتماعية وسياسية من خلال الإستراتيجية التي تستخدمها لبلوغ أهدافها في كل من مصر وتركيا.. دراسة مقارنة.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1) ما المقصود بالحركات الإسلامية ؟ ما هي ظروف نشأتها ؟

2) ما هي محددات نشاط الحركات الإسلامية انطلاقا من مواقفها المختلفة ؟

3) ما هي الإستراتيجية المتبعة من قبل الحركات الإسلامية في كل من مصر و تركيا ؟ هل هي ذات طبيعة إصلاحية أم ثورية ؟

4) ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين تجربتي الحركات الإسلامية في كل من مصر وتركيا في ظل ممارسة الحكم ؟

5) إلى أي مدى تركت الحركة الإسلامية في مصر باعتبارها أقدم الحركات الإسلامية تأثيرها الفكري على العالمين العربي والإسلامي عموما، وتركيا على وجه الخصوص ؟

6) هل فعلا استطاعت تركيا أن تقدم نموذجا يقتدى به؟ وإن كان كذلك، فما مدى ملائمة هذا النموذج لمصر في مرحلتها الراهنة (حكومة الجمهورية الثانية).

فرضيات الدراسة:

نستند في محاولتنا لمعالجة الإشكالية المطروحة، وكذا الإحاطة بمختلف جوانبها على الفرضيات التالي:

- ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة واحتلالها مكانة قوية ومؤثرة داخل مجتمعاتها،، هو وليد "الصحوة الإسلامية" التي عمت البلدان الإسلامية مطلع السبعينات.

- اختلاف الظروف التي نشأ في كنفها الحركة الإسلامية وتتطور من بلد لآخر، تجعل من تجربتها نموذجا خاصا بالبيئة التي ظهرت فيها.

- قدرة الحركة الإسلامية على الحشد الجماهيري، وهو ما يجعلها عنصر خطر في مقال / نظر النخب الحاكمة المفتقرة للتأييد الشعب.

- كلما كان فكر الحركة الإسلامية أقرب إلى الاعتدال، كلما زادت فرص نجاحها.

- خطوط التمايز والاختلاف بين الحركات الإسلامية في ممارستها للحكم، محكوم بتباين منطلقاتها الفكرية و اختلاف أساليبها.

- إن المعادلة السياسية بشكلها السياسي في مصر تؤدي إلى نهضة إقتصادية واستقرار سياسي.

- إن نجاح الإسلاميين في الحكم في مصر، يتطلب تغيير أفكارهم تجاه الدولة و المجتمع.

- إن توفيق النظام السياسي التركي بين الإسلام السياسي ومبادئ العلمانية، أدى إلى نجاح الحركة الإسلامية في الاستمرار في السلطة.

- إن تبني حزب العدالة و التنمية في تركيا، مبادئ العلمانية وإشراك القيم الدينية في الحياة العامة سببا في تسويق الإسلام السياسي في الأوساط الأكاديمية و السياسية والسياسية الغربية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث بعد أن نجحت الثورة في مصر من الإطاحة بالنظام القائم، وصعود التيار الإسلامي وتوليه الحكم، حيث أصبحت هناك ضرورة للاستفادة من دروس الحركة الإسلامية التركية و أخذ العبر اللازمة منها، ومحاولة تجنب الأخطاء التي وقعت فيها سابقاً وانتهاج النهج المعتدل والمرن الذي يدرك البيئة الإستراتيجية التي تحيط به على المستوى المحلي والدولي

أسباب إختيار الموضوع:

لقد جاء اهتمامنا بهذا الموضوع لجملة من الأسباب (ذاتية وموضوعية)، يمكن إجمالها في الآتي:

- حداثة الموضوع وكثرة الطروحات المقدمة من أجل إيجاد تفسيرات واضحة لهذه الظاهرة، ومن ثمة رغبتنا في المساهمة في إضافة الجديد لما كتب حول هذا الموضوع.

- تمثل أهمية الموضوع في حد ذاتها، إحدى المبررات من وراء اختياره و السعي لتفسيره ؟ فظاهرة الحركات الإسلامية أصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، و بالأخص مع موجة الثورات العربية و ما أحدثته من وصول القوى الإسلامية ذات الطابع الإصلاحي المعتدل إلى مواقع المسؤولية عبر صناديق الانتخابات في العديد من الدول، إذ تعد بمثابة تحول في أداء قوى الإسلام السياسي السياسي، وتقبل العالم الخارجي لهذه الظاهرة بشكل أفضل من تعامله معها في حالات سابقة، وعليه فهي ظاهرة تستحق المزيد من الدراسات الموضوعية لأنها تحمل العديد من الدلالات.

- الانتماء الحضاري للأمة الإسلامية، يجعلنا نبحث في هذه الظاهرة لمحاولة فهمها وتفسيريها، وإيجاد الحلول لتفعيل دورها المنوط بها، خاصة وأنم الإسلام كدين وكوجود بشري وسياسي وثقافي يمر بمنعطف حاسم، أكثر من أي وقت مضى، فالحضارة الإسلامية مستهدفة بشدة من قبل أعدائها لإفنائها نهائيا، وإرغامها على أن تحي وفق شروط خارجية عنها كمقومات

للاستمرار والبقاء، وهذا ما شكل تحديا فكريا تواجهه الحركات الإسلامية في ظل الإجراءات والسياسات الأمنية و الاستخباراتية التي تتعاون فيها النظم الحاكمة مع الأجهزة الغربية المعنية.

منهج الدراسة:

إن استعمال المنهج في البحث العلمي هو الدليل على أن الدراسة أو موضوع الإشكالية قد تمت معالجته عن طريق أدلة علمية منظمة، لها مستويات تحليل تسهل للباحث فهم الموضوع وفرضيات دراساته.

ومن بين المناهج التي اعتمدنا عليها في موضوع بحثنا، الذي هو عبارة عن دراسة مقارنة، وجب توظيف.

* ***المنهج المقارن***: وذلك لمقارنة الحركات الإسلامية في مصر بنظيراتها في تركيا وتوضيح مدى التشابه والاختلاف بين التجربتين، ومن ثم تقييم مستوى نجاح كل منها.

* ***منهج دراسة الحالة***: من خلال دراسة الحركات الإسلامية في كل من مصر و تركية نموذجين وذلك بالوقوف عند أهم المراحل التاريخية والظروف التي عاشتها كل تجربة على حدا، والتي أثرت في بناءها الفكري وأسلوب عملها، ومحاولة ربط هذا الأخير بإستراتيجيتها في الحكم وابرز أهمية كل تجربة، وهذه الدراسة ستضيف للجانب النظري العديد من الحقائق.

* ***المنهج التاريخي***: إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي، فلا يمكن دراسة الظاهرة بمعزل عن ماضيها، وكما كان التعرف على ظاهرة الحركات الإسلامية من خلال تتبع الأحداث والتطورات التاريخية غير كاف، بل لابد من رؤية تقدمية لهذا الامتداد التاريخي للظاهرة لجأنا على استخدام المنهج التاريخي، وذلك من خلال رصد تطور الحركة الإسلامية عبر تاريخها الطويل، والحركات الإسلامية في كل من مصر و تركي على وجه الخصوص.

أدبيات الدراسات:

هناك الكثير من الدراسات التي تنازلت موضوع ظاهرة الحركات الإسلامية بصفة عامة، والحركات الإسلامية في كل من مصر و تركيا على وجه الخصوص والتحديد، إلا أنه على الرغم من كثرة الدراسات ووفرتها نجد أن النادر منها – حسب اطلاعنا – كان حول المقارنة بين التجربتين المصرية و التركية، بالتحديد في الفترة الزمنية التي نحن بدد دراستها.

كما أن معظم الدراسات والمراجع التي تم الاطلاع عليها تعاني من مشكلة عدم الحيادية فقد كانت تغالي في مدحها لهذه الحركات، أو شرف في ذمها وذكر عيوبها، وهذا ما وجدناه خاصة عند دراسة التجربتين المصرية والتركية.

ومن بين هذه الدراسات والتي ربما كانت الأكثر موضوعية نجد:

– دراسة "علا عبد العزيز" عام 1998 م، في كتابها (الحركات الإسلامية في أسيا)، حيث تنازلت موضوع الحركات الإسلامية من حيث المفهوم والصعوبات التي تواجه الباحث في الحركات الإسلامية عند تصديه لهذه الظاهرة بالدراسة، وحاولت إزالة هذا اللبس من خلال تناول ظاهرة الحركات الإسلامية كحركات إجتماعية وسياسية وذلك لتجنب مزالق التعميم والأحكام المسبقة وأوجه الغموض التي أتسمت بها دراسات شتى حول الحركات الإسلامية، ثم انتقل في فصل آخر (الفصل الرابع) للحديث عن الحركة الإسلامية في تركيا وخصوصيتها.

– دراسة "عبد المنعم منيب" المنشورة عام 2009، المعنونة بـــ: خريطة الحركات الإسلامية في تركيا حيث تعرض الكاتب لتاريخ الحركات الإسلامية ونشأتها في مصر، فقسمها إلى قسمين:

"حركات إسلامية تقليدية" وهي الجماعات التي أنشأها علماء من الأزهر واحترمت التقليد أو التمذهب كمنهج فقهي وهدفت لتحقيق تغييرات محدودة في البلاد، و "حركات إسلامية حديثة"، وهي الجماعات التي أسسها قادة لم يتخرجوا من الأزهر الشريف، ولم ترتكز في منهجها الفقهي على التقليد

أو التمذهب، وهدفت لتحقيق تغييرات واسع وشاملة في البلاد على كل المستويات، وقد أعتمد الكاتب في مصادر بحثه على المقابلات الشخصية لقادة ورموز هذه الحركات وتصريحاتهم.

– دراسة "جلال الورغي"، في كتابه "الحركة الإسلامية التركية"، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، حيث تطرق المؤلف إلى ثلاث قضايا رئيسية وهي: محاولة إعادة قراءة التجربة الكمالية من منظور مختلف ووصفها في سياقها التاريخي، تجربة الحركة الإسلامية التركية في مختلف مراحلها وما عرفته من تغييرات.

ومستجدات، و البحث في حدود الاستفادة من النموذج التركي في العالم الإسلامي.

– كتاب "إسلاميون وديمقراطيون" إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي "لمحرره"، "عمرو الشويكي" المنشورة سنة 2004، الذي تناول كل من التجربتين المصرية والتركية على حدا ومن ثم خصص فصلا كاملا للمقارنة بينهما.

– دراسة بشير نافع عام 2010، في كتابه (الإسلاميون) الذي تعرض فيه إلى محطات مختلفة في تطور التيارات الإسلامية السياسية والجهادية بالعودة إلى الجذور الأساسية لإنطلاقتها في العالمين العربي والإسلامي وذلك لفهم الأسس الفكرية التي انطلقت منها والأوضاع الأساسية التي ساهمت في تكوينها وتطورها معتمدا أسلوبا يجمع بين العرض و السرد المكثف للمعلومات والأحداث التاريخية بين التحليل والقراءة الموضوعية والمنهجية لهذه الأحداث ليصل في النهاية إلى استنتاجات مهمة على صعيد الإشكاليات التي تواجهها الحركات الإسلامية خصوصا فيما يتعلق بالصراع مع الأنظمة السياسية والقوى المسيطرة في العالمين العربي والإسلامي.

تفصيل الدراسة:

لقد تمت معالجة إشكالية هذا الموضوع بتقسيم الدراسة إلى: فصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة ,تتصدرها مقدمة, وذلك على النحو التالي:

-فصل تمهيدي: خصصناه لضبط الإطار المعرفي لنشأة الحركات الإسلامية ,حيث حاولنا فهم الظاهرة في سياقها التاريخي والذي لا يمكننا فهمه إلا بتفحص الأسباب الحقيقية ,ثم انتقلنا إلى ضبط مفهوم الحركة الإسلامية كحركة إجتماعية وسياسية ,وحاولنا إزالة اللبس المتعلق بالتسمية والمفاهيم ذات الصلة من جهة, وتصنيف هذه الحركات من جهة ثانية.

-**الفصل الأول:** خصصناه لدراسة الحركات الإسلامية في مصر,مركزين فيه على الحركة الأم وهي "جماعة الإخوان المسلمين",في مبحث مستقل,ثم تناولنا التيار السلفي بمختلف فصائله في مبحث ثان,أما **المبحث الثالث:** فخصصناه لثورة 25 يناير2011م ,والتي انتهت بوصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة ,بعد عقود من التهميش والاضطهاد.

-**الفصل الثاني:** خصصناه لتجربة الحركات الإسلامية في تركيا,عبر استعراض لأهم المراحل التاريخية التي مرت بها,والتي جاءت في سياق الاستمرارية,بدء بالطرق الصوفية, مرورا بالتجربة الأربكانية, ووصولا إلى حزب العدالة والتنمية.

الفصل الثالث:عبارة عن مقارنة مباشرة بين التجربتين المصرية والتركية,وذلك من خلال تبيان التشابه والاختلاف على مستوى الحكم وإدارة شؤون الدولة، داخليا وخارجيا.

الفصل التمهيدي

الإطار المعرفي لنشأة الحركات الإسلامية

تميزت السنوات الأخيرة بتنام واضح للتيارات الإسلامية و اتساع نطاق نفوذها و كثرة الجماعات العاملين فيها، في إطار ما يسمى " الحركات الإسلامية "، أو " الإسلام السياسي "، أو " الأصولية الإسلامية "، ... و غيرها من المسميات. حيث كان لهذه الظاهرة تأثير ضخم على مجمل الأوضاع السياسية، و أصبحت الأيديولوجيا و الأفكار الدينية تطرح نفسها بقوة كبديل للأفكار الليبرالية و الاشتراكية، أو على الأقل كمنافس خطير لها.

من هذا كله، يتبين أن الحركات الإسلامية سواء كظاهرة عمت المجتمعات العربية و الإسلامية، أو كمفهوم كثر حوله الجدل - قد أصبحت في حاجة ماسة لتأصيل لكي تفهم فهما جيدا، وأن تدرك جذورها من أجل التنبؤ بمستقبلها.

و عليه، سنحاول من خلال هذا الفصل التقرب من ظاهرة الحركات الإسلامية و ذلك بدراستها من حيث: النشأة، المفهوم، التصنيف.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لظهور الحركات الإسلامية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الجذور الأساسية لظهور الحركات الإسلامية عبر التاريخ في العالم الإسلامي، و ذلك لفهم الأسس الفكرية التي انطلقت منها.
كما سنتطرق إلى الظروف و العوامل التي أدت إلى بروز هذه الحركات في العصر الحديث.*

المطلب الأول: جذور الحركات الإسلامية.

إن الحركة الإسلامية ليست بالأمر الجديد، فهي قديمة قدم الرسالة الإسلامية المحمدية، إذ ترجع بداياتها للقرن الأول للهجرة. فمنذ أن بدأ الرسول(صلى الله عليه و سلم) في الدعوة للإسلام و هو يسعى إلى إحداث تغييرات دينية و ثقافية و اجتماعية و سياسية في الفضاء العام الذي تحرك فيه.[1]حيث أن الإسلام جاء بمبادئ تنظم شؤون المجتمع على كافة الأصعدة، فقدم إشارات و توجيهات للمسلمين جميعا صالحة لجميع العصور في حياتهم الدنيا، التي تنظمها قوانين تنفذها الدولة،[2] سواء ما يتعلق بالأحوال الشخصية للفرد؛ كالزواج و الطلاق و الميراث... أو ما يتعلق بمجال التعاملات العامة؛ كالاقتصاد و البيع و الشراء و تسجيل الدين ... أو مختلف صور التكافل الاجتماعي كالزكاة.[3]

و بذلك، فقد تمكن الرسول (صلى الله عليه و سلم) من تأسيس دولة إسلامية وحدت شبه الجزيرة العربية لأول مرة في تاريخها، و كانت السلطة السياسية و الاجتماعية العليا فيها للنبي (صلى الله عليه و سلم).

و سار الخلفاء الراشدون **"أبو بكر"** و **"عمر"** و **"عثمان"** و **"علي"** و **"الحسن بن علي"** على نفس منوال الرسول(صلى الله عليه و سلم)، إلى أن جاء حكم **"معاوية بن أبي سفيان"** ليبدأ معه التغيير في هذا النمط الديني في الحكم. و عندئذ فقط بدأ ظهور الحركات الإسلامية التي تسعى للتأثير في الواقع السياسي.[4]

و التاريخ الإسلامي حافل بمثل هذه الحركات التي نشأ أهمها أثناء ذلك التحول مباشرة، فخلال عملية الصراع الذي جرى بين **"معاوية"** و الأمويين و ما مثلوه من أسلوب مرتد عن المبادئ التي

---

*- و هنا نفرق بين: ظهور الحركات الإسلامية و بروزها، فالظهور يعني أنها لم تكن ثم وجدت، أما البروز فيعني أنها كانت موجودة و لكنها ضعيفة أو غير فعالة.

[1]- عبد المنعم منيب، خريطة الحركات الإسلامية في مصر. ط 1. د.م.ن.الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2009 ,ص8.

[2]- محمد علي أبو ريان، الإسلام السياسي في الميزان و البديل. د.ط. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص ص 25 – 26.

[3]- المرجع نفسه، ص 27.

[4]- عبد المنعم منيب، مرجع سبق ذكره، ص 8.

كرسها نظام صدر الإسلام، و بين الإمام **"علي"** و نظام الخلافة الراشدية من جهة أخرى، نشأت حركتان مهمتان:[1]

.**الأولى: حركة الشيعة**؛ و هي من أقدم الحركات الفكرية ظهورا، فقد ظهروا بمذهبهم هذا في آخر عصر **"عثمان بن عفان"**، و هم من أصحاب الرأي القائل بأولوية آل بيت النبي (صلى الله عليه و سلم) بالخلافة، و أحق آل البيت بنظرهم هو **"علي بن أبي طالب"**. و لما جاء العصر الأموي و وقعت مظالم على آل البيت و خاصة العلويين، رأى الناس في **"علي"** و أولاده شهداء هذه المظالم، و استغل دعاة المذهب الشيعي هذا الأمر في الدعاية لمذهبهم.[2]

و بذلك ابتعدت هذه الحركة عن مفهوم الاختيار الشعبي المباشر للحاكم و قدمت نموذجا جديرا بالدراسة للحركة السياسية التي تناصر نظام حكم عادل، ثم يلتبس عليها الأمر فتحصر ولاءها و مناصرتها بالحاكم و تنقل ولاءها إلى ذريته، و يغيب عنها أن الولاء في الحقيقة يجب أن يكون للفكرة و المبادئ التي يقوم عليها ذلك النظام العادل.[3]

أما الثانية: فهي حركة الخوارج؛ و هم الذين تمردوا على **" علي بن أبي طالب"**، فمنشأ الخرج أنه بعد مقتل **"عثمان"** بويع **"علي"** للخلافة، و لكن **"معاوية"** والي الشام رفض مبايعته متهما إياه بالتستر على قتلة **"عثمان"** . و مذهب الخوارج يستند إلى تصور تشبيهي للحاكمية؛ أي الاعتقاد أن الحاكمية تعني السلطة كما في الفكر السياسي الحديث.[4]

فحركة "الخوارج" التي عارضت الفريقين المتصارعين و تمسكت بمبادئ الاختيار المباشر للحاكم و خضوع السلطة السياسية للإرادة الشعبية، غير أنها وقعت في التباس آخر أضاع عليها الفرصة في أن تكون الحركة التاريخية التي تتحمل مسؤولية التغيير، فهي عادت القيادة التي كانت تجسد المبادئ العادلة و عاملتها و كأنها مماثلة لحركة الأمويين التي كانت العدو الفعلي الأساسي.[5]

إضافة إلى حركتي الخوارج و الشيعة توجد العديد من الحركات الأخرى التي ظهرت في هذه الحقبة، مثل حركة الزبيريين بقيادة **"عبد الله بن الزبير"**، و الحركة الانقلابية المسلحة التي قادها **"الحسين بن علي"** و التي انتهت بمقتله ... فهذه الحركات مجرد مثال على حركات إسلامية متعددة، نشأت و استمرت عبر التاريخ الإسلامي الطويل،وسعت لإحداث تغيير سياسي أو اجتماعي أو ثقافي

---

[1]- علي الدين هلال و آخرون، الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 42.

[2]- مجهول المؤلف. "الدولة المتتالية"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.startimes.com/F-arpx?t:2128784

[3]- علي الدين هلال و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4]- محمد خليل صبري ,"الخوارج و جذور التكفير في التاريخ الإسلامي"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.alrakoba.net/artcler-action-show-id-19950-html>

[5]- علي الدين هلال و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 42.

أو اقتصادي، أو كل ذلك معا، و مكافحة الانحراف عن نظام و أهداف و مقاصد نمط الحكم الإسلامي الذي أرساه الرسول (صلى الله عليه و سلم).[1]

و قد شكل موضوع الخلافة و الإمامة منطلقا أساسيا من منطلق هذه الحركات؛ على اعتبار الخلافة منطلق مهم للنظام السياسي في الإسلام، كما أنها ذات أهمية بالغة في حياة المجتمع الإسلامي.[2]

ومما يؤكد على أهمية الخلافة هو ما تعرض له العالم الإسلامي من انحطاط بعد نهاية الخلافة الإسلامية في الدولة العثمانية عام 1924م على يد **"مصطفى كمال أتاتورك"**، وما صاحب ذلك من هجمات عقائدية غربية استهدفت الدين الإسلامي، بالإضافةإلى الاستعمار الأوربي و ما خلفه من آثار سلبية في البلدان المستعمرة.[3]

و كنتيجة لهذه الأوضاع المزرية، ظهرت العديد من الحركات التحررية قادها زعماء و رواد الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، و من أبرز هذه الحركات نجد:

الحركة الوهابية: تعد هذه الحركة التي تنامت خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، و تطورت في نجد، أبرز الحركات التي تكرر ظهورها في أماكن عديدة من العالم الإسلامي كالهند و اندونيسيا و شمال إفريقيا، و بخاصة عندما اشتد ضغط التوسع الاستعماري بقيادة فرنسا و انجلترا و هولندا و روسيا القيصرية.[4]

و لقد كان الباعث الأول على قيام هذه الحركة، هو ما وصل إليه العالم الإسلاميمن تدهور وانحطاط على كافة المستويات: الدينية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية؛ حيث انتشرت البدع و الخرافات، و ارتدت القبائل إلى ممارسة العادات الجاهلية الذميمة، و تركها العمل بالشرائع السماوية المنزلة في القرآن، و عيشها حياة أبعد ما تكون عن طبيعة الإسلام في عصوره الأولى.[5]

حيث يؤكد الشيخ **"محمد بن عبد الوهاب"** (مؤسس الحركة الوهابية) أن المأساة الحقيقية التي يعاني منها المسلمون يكمن في ضلالهم عن طريق الإسلام الحقيقي و ابتعادهم عن الوحدانية الصحيحة، و أنه

---

[1]- عبد المنعم منيب، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2]- عقيل أبو غزالة، الحركات الأصولية و الارهاب في الشرق الأوسط: إشكالية العلاقة. ط 1. د.م.ن.، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2002، ص ص 121.

[3]- نفس المرجع، ص 123.

[4]- خليل علي حيدر، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية. ط 1. أبو ظبي: مركز الإماراتللدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1995، ص 2.

[5]- إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث. ط 1. الرياض: مكتبة العبيكان، 1997، ص ص 167 – 168.

ينبغي عليهم حتى يستعيدوا قوتهم ووحدتهم أن يعودوا الى الإسلام كما كانوا في عهد النبي (صلى الله عليه و سلم).[1]

الحركة السلفية: حمل رايتها **"جمال الدين الأفغاني"**، الذي أراد التجديد في الفكر الإسلامي و ليس تحديثه؛ إذ دعا إلى اجتهادات جديدة و بذل الجهود الحثيثة للوصول إلىإقامة الدولة الإسلامية؛ كما دعا إلى ضرورة أن يشارك المجتمع بدوره بالمقاومة و النضال من أجل التقدم، و اعترف بوجود التعددية الاثنية، إلا أنه كان دائم التأكيد على أن الإسلام هو الوحيد الذي يمكن الرابط الأساسي للمسلمين، لأن القومية الإسلامية أثبتت أنها تتفوق على جميع أنواع الروابط.[2]

بعد انحراف الحكومة العثمانية عن الإسلام الحقيقي، تحول **"الأفغاني"** عن تأييدها و بدأ يستخدم **"الرابطة الإسلامية"** على أنها إحدى الركائز الأساسية لتهيئة الرأي العام في العالم الإسلامي ضد الاستعمار، و أصبح **"الأفغاني"** في موقع يستطيع أن يخاطب الجماهير الإسلامية و تعبئة شعورها الوطني ضد الاستعمار.[3]

وانضم **" محمد عبده"** إلى **"الأفغاني"**؛ حيث كان **"عبده"** أحد دعاة التجديد و الإصلاح العظام، و كان له دور بارز في نهضة التربية و التعليم على أساس الدين الإسلامي، و يعتبر من أوائل المفكرين الذين انتقدوا الفكر السياسي الغربي الأوربي، و بين أن دعوة الأوربيين في فصل الدين عن الدولة لا أساس لها من الدين الإسلامي.[4]

و كان هدف **"الأفغاني"** و تلميذه **"عبده"** هو إنعاش الوحدة الإسلامية بقيادة خليفة واحد، و محاولة تحليل العوامل التي أدت إلى انحدار ثم سقوط المسلمين.

و قد تأثر بهما **"رشيد رضا"**، الذي استخدم مجلة المنار لتعبئة الرأي العام نحو ضرورة وحدة المسلمين.

و انضم إليهم بعد ذلك **"عبد الرحمان الكواكبي"**، الذي دعا إلى إنشاء إمبراطورية إسلامية يديرها العرب.[5]

---

[1]- abo hamed Nassir, ''concept and emegence of political islam''.p 5
<http://www.worde.org/../mohamed-nassir-article-concepte-a>

[2]- رمضان أحمد عبد ربه عصفور، قضايا إسلامية معاصرة بدون طبعة، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص 91.

[3]- المرجع نفسه، ص 91.

[4]- محمد الجوهري، النظام السياسي الإسلامي و الفكر الليبرالي. بدون طبعة. القاهرة: الفكر العربي، 1993، ص 72.

[5]- رمضان أحمد عبد ربه عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 91.

و الجدير بالملاحظة، أن كلا من الحركتين **"الوهابية"** و **"السلفية"** أصبحتا متكاملتين، و ذلك من خلال القواسم العديدة المشتركة بينهما (كلاهما يتصور العصر الذهبي للإسلام، الدعوة إلىإقامة المساواة، مكافحة النخبوية، ...) حيث شكل مزيجهما مذهبا لبعض الحركات الإسلامية فيما بعد.[1]

الحركة السنوسية: قامت هذه الحركة عام 1840م على يد **"محمد بن علي السنوسي"**، و التي حرصت على أن يكون كتاب الله و سنة نبيه هما المرجع الأساسي لكل تحركاتها و أفكارها، فكان هدفها منذ نشأتها هو إعادة القوة و الهيبة إلى الخلافة الإسلامية، فاختارت الزاوية لبلوغ هذا الهدف.[2]

و قد نمت هذه الحركة في بداياتها نموا كبيرا، و كان ذلك راجعا الى طبيعة الحركة و نظمها المتطورة بالنسبة لعصرها و فهمها لطبيعة المجتمعات القبلية، من جهة، و سياسة **"السنوسي"** التي قامت على تجنب و منع أي احتكاك بالدولة العثمانية و الدول الأوربية و الذي حصر اهتمامه بنشر الدعوة بين القبائل، إضافة إلى أخلاقه الرفيعة، من جهة أخرى. فاحتل مكانا مرموقا في قلوب أتباعه و مؤيدي الدعوة.[3]

إن كل من الحركات السالفة الذكر "الوهابية، السلفية، و السنوسية"، هي مجرد أمثلة من بين العديد من الحركات الأخرى و التي من بينها: الحركة المهدية في السودان التي قادها **"محمد أحمد المهدي"**، و حركة الشيخ**"عز الدين القسام"** بفلسطين، و حركة **"الأمير عبد القادر"** في الجزائر،...

أما فيما يخص الحركات السياسية الإسلامية المنظمة التي ظهرت خلال القرن العشرين، فكانت نتيجة للغزو الفكري و الاستعماري الذي اجتاح الأمة الإسلامية، و هذه الحركات تشمل: جماعة الإخوان المسلمين، جماعة الجهاد الإسلامي في مصر، حزب الجبهة الإسلامية في السودان، حركة النهضة الإسلامية في تونس، حزب التحرير الإسلامي في لبنان، حزب الله في لبنان، حزب الدعوة في العراق، منظمة الجهاد الإسلامي في غزة و الضفة الغربية، حركة أمل في لبنان، حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بفلسطين، حزب الرفاه في تركيا، حزب العدالة و التنمية في تركيا.[4]

المطلب الثاني: عوامل بروز الحركات الإسلامية.

من الصعب دراسة أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية بمعزل عن بيئتها الداخلية و الخارجية التي نشأت في نطاقها. و تتضمن البيئة الداخلية الجوانب الخاصة بالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، أما البيئة الخارجية فتشمل ظروف المستويين الإقليمي و الدولي

---

[1]- Mohamed Nassir, op.cit, p 6.

[2]- حسن عقيل أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[3]- علي محمد الطلابي، صفحات من التاريخ الاسلامي في الشمال الافريقي "الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا ".ج.1.ط1. القاهرة: مكتبة التابعين، 2001، ص 220.

[4]- حسن عقيل أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص 127.

المحيطة بالإقليم الذي نشأت فيه الظاهرة.[1] و الحركات الإسلامية مثلها كمثل أية ظاهرة، ينطبق عليها ما ينطبق على باقي الظواهر؛ فلها مسبباته الداخلية و الخارجية و هو ما سنتطرق له في هذا العنصر.

أولا: العوامل الداخلية.

يرجع **"السيد أحمد"** أسباب ظهور الحركات الإسلاميةإلى واقع ثقافي و اجتماعي و سياسي، و مجموعة أزمات حدثت في العالم العربي و الإسلامي وهي:

- أزمة الشرعية و افتقاد الفاعلية.
- أزمة العدالة الاجتماعية.
- أزمة الهزائم العسكرية.[2]

و يمكن شرح هذه الأزمات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1-أزمة الشرعية: تعني "الشرعية" القبول و الرضا العام عن النظام الحاكم، فكل الحكومات تعتمد في حكمها على مزيج من القوة و الإجبار، وعلى التوافق و القبول، لكن تختلف كل حالة عن الأخرى من حيث درجة الاعتماد على القوة أو القبول و الرضا؛ فما يميز الحكومات الديمقراطية هو زيادة درجة اعتمادها على تقبل و رضا الجماهير، أكثر من اعتمادها على استخدام القوة لتحقيق الأهداف المرجوة.[3]

و الشرعية لابد أن تستند إلى عنصرين:

- شرعية الاختيار؛ وهي التفويض الشعبي للحكام بممارسة السلطة و تدبير شؤون المجتمع و تعريف أحواله الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.
- شرعية الانجاز؛ فهي التي تمنح القيادات السياسية أهلية الاستمرار في تدبير شؤون الشعب المختلفة و المتجددة على أساس التعاقد مع المحكومين، و من خلال تحريك قيم العدل و الحرية و الشورى في جميع مفاصل الدولة و المجتمع، و ضمن مسارات الحياة العامة لجماعة المسلمين، التي تمثل الكيان الجماعي العضوي الحي للمواطنين في الدولة الإسلامية.[4]

إن مثل هذه الشرعية غير متوفرة لأغلب أنظمة الحكم العربية، و إن توافرت لبعضها فما هي إلا شرعية شكلية تأتي بها أنظمة الحكم و مؤسساتها الرسمية، بالأساليب التعبوية التي عرفتها الممارسة

---

[1]- مجهول المؤلف."أسباب نشأة الحركات الاسلامية: نموذج جماعة العدل و الاحسان"، متوفر على الرابط التالي:
<www.aljamaa.info/vb/shouthread.php?t=10917&title>.

[2]- رائدة قنديل و غسان أبو حسن، حركات الاسلام السياسي و الغرب في القرن العشرين: "حزب الله نموذجا". ط 1. د.م.ن. مركز حقوق الانسان و المشاركة الديمقراطية. شمس، 2008، ص 7.

[3]- أحمد وهبان، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية، د.ط. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 12.

[4]- مجهول المؤلف ."أزمة الشرعية و الاصلاح السياسي في العالم العربي"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.aljamaa.net/ar/document/2666.shtml>.

السياسية العربية؛ و لذلك فهذه الأنظمة تشعر دائما بالخوف و القلق من قوة المعارضة، و لهذا فهي تلجأ إلى استخدام أساليب الترهيب و الترغيب لخلق شرعيتها.

و يترتب على تحول الدولة إلى أداة قهر اجتماعية، و إلى مركز تنظيم للمصالح الضيقة، و مجموعات الضغط و المافيات المتنوعة و ما يعنيه ذلك من فقدان الثقة بالقيادة الاجتماعية، إلى تفجر أزمة الشرعية.[1]

و عليه، فقد ظهرت الحركات الإسلامية كرد فعل على فشل السلطات في الدول الإسلامية في إنشاء نظام عام مقبول في المجتمعات الإسلامية، و احتكار السلطة من قبل أناس يهيمون عليها تحت شعارات مختلفة.[2]

2-أزمة العدالة الاجتماعية: تعاني الكثير من دول العالم الثالث من ظاهرة التفاوت الطبقي الحاد، إذ غالبا ما تنقسم هذه المجتمعات إلى طبقتين تكون درجة التمييز الاقتصادي و الاجتماعي بينهما كبيرة بحيث نكون و كأننا أمام أمتين متباينتين تعيشان في مجتمع واحد. هذا التفاوت الطبقي يعتبر نتيجة مباشرة لتبني هذه الدول سياسة الخصخصة في ظل نظام اقتصاد السوق، مما يؤدي إلى ظهور صورة جديدة لأزمة الهوية نتيجة نظر الطبقة الدنيا إلى نظام الحكم القائم في المجتمع على أنه مجرد أداة لحفظ امتيازات الطبقة العليا.[3]

و عليه، فان عجز الدولة عن تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة يؤدي إلى عجز مماثل في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية.

و نعني بالعدالة هنا: تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، تحقيق الاتساق بين معايير الأداء في العمل و معايير المشاركة في الثروة الوطنية، و إشباع الحاجات الأساسية لأغلبية المواطنين.[4]

هذه الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية انعكست بصورة سلبية على مستوى معيشة الطبقات الشعبية و تفاقم التفاوت في توزيع الدخل، و ما بعثه ذلك من نشوء طبقة اجتماعية صغيرة محتكرة للقسم الأكبر من الثروة الوطنية، و جماعة شعبية مهمشة و مرمية في الأحياء الفقيرة.[5]

لقد التقى الشعب المحبط و الطبقات المحرومة و الخائفة على مصيرها و مستقبل أبنائها، مع عقيدة الخروج على النظام و تحديه ورفضه من جذوره و أسسه الفلسفية و الأخلاقية. و هكذا تحولت

---

[1]- عبد القادر نعناع، "اشكالية الشرعية في الأنظمة العربية"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id:24106>.

[2]- سمير أمين و برهان غليون، حوار الدولة و الدين. ط 1. بيروت: دار الفرابي، 1996، ص 64.

[3]- أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4]- ميشيل شيحة، "اشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1، 2006، ص 326.

[5]- سمير أمين و برهان غليون، مرجع سبق ذكره. ص 64.

الأحزاب الإسلامية الصغيرة في أقل من عقد من الزمن، إلى أكبر مركز توظيف و استثمار لقوى الاحتجاج الاجتماعي.[1]

3-أزمة الهزائم العسكرية (حرب 1967): لقد كان للهزائم المتكررة التي لحقت بالعرب في مواجهتهم للعدو الصهيوني، و خاصة هزيمتهم الكبرى في حرب 1967؛ و التي أسفرت على خسائر مادية و بشرية ضخمة للجيش العربي، أثر كبير في ظهور الحركات الإسلامية ؛حيث بدأت مظاهر العودة إلى الإسلام تأخذ شكلا فعليا في حياة الناس و ممارساتهم، و قد ظهر ذلك على جميع المستويات (القيادة السياسية، المؤسسات الدينية، و الثقافة الشعبية) في صورتين:

أ- أن البعد عن الله هو السبب الأول في الهزيمة.

ب- أن العودة إلى الإيمان هو الطريق إلى النصر.[2]

كما أن هذه الهزيمة انتكس معها إيديولوجيا مشروع الحداثة الناصرية، فأنتجت عودة الإسلام السياسي بشكل قوي كبديل عن الاشتراكية العربية و الوحدوية.[3]

ثانيا: العوامل الخارجية.

إن الدراسات التي تحصر أسباب انبثاق الحركات الإسلامية في وجود أزمات داخلية قطرية، يغيب عنها أحد أهم الضوابط المعرفية و المتمثل في "عدم السقوط في التعميم"؛ لأن مثل هذه المعايير الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية قد تفضي إلى ظهور حركات احتجاج اجتماعي غير قادرة على تفسير لونها السياسي و اختياراتها الإيديولوجية.

ومثل هذه الأسباب يمكن اللجوء إليها لتفسير أسباب ظهور حركات أخرى مغايرة، كالحركة اليسارية مثلا.

و عليه، فان دراسة عوامل و أسباب ظهور الحركات الإسلامية و حضورها بشكل قوي، تقتضي منا استحضار بعض الأحداث التي عايشها النظام الإقليمي العربي الإسلامي و أفضت إلى ظهور تلك الحركات، خاصة و أن الحركات الإسلامية ليست حركة وطنية قطرية، بل هي حركة قومية.[4]

و من بين هذه الأحداث التي ساهمت إلى حد بعيد في عودة ظهور الحركات الإسلامية، نذكر:

---

[1]- المرجع نفسه، ص 65.

[2]- حسن الحنفي، الدين و الثورة في مصر (1956 – 1981): الحركات الدينية المعاصرة. ص 463، متوفر على الرابط التالي: <http://www.kotobarabia.com>.

[3]- رياض الصيداوي، "نحو فهم سوسيولوجي للحركات الاسلامية في الوطن العربي"، الحوار المتمدن، العدد 1816، بتاريخ: 2007/2/4، ص6.

[4]- مجهول المؤلف، "أسباب نشأة الحركات الإسلامية: نموذج جماعة العدل و الاحسان"، مرجع سبق ذكره.

1- السيطرة الاستعمارية: يرى الباحث **"عبد الطيف كمال"** أن التيار الإسلامي يبرز دائما في اللحظات التي تكون فيها الأمة الإسلامية تحت تأثير تهديد خارجي؛ و يضرب لنا أمثلة بالعديد من الشواهد التاريخية:[1]

- برز أصحاب الحديث في مطلع القرن الثالث للهجرة، بسبب اعتقادهم أن التيار العقلي اليوناني يتجه لتهديم أسس و أصول الإسلام.
- دعا **"ابن تيمية"** إلى إحياء عقيدة السلف في نهاية الخلافة العباسية و بعد سقوط بغداد في أيدي التتار.
- في القرن الثامن عشر تبلورت الحركة الوهابية كرد فعل مضاد لخطر فرض نموذج التمدن الغربي على عالم العرب و المسلمين.[2]

وكذلك هو الحال مع الحركات الإسلامية التي ظهرت خلال القرن العشرين، حيث أدت الحرب العالمية الأولى و ما آلت إليه من نتائج إلى وقوع الدول العربية و الإسلامية تحت السيطرة الاستعمارية الغربية المباشرة، و ما نتج عن ذلك من دخول للقيم الغربية و حلولها محل القيم الإسلامية.[3]

2- سقوط الخلافة العثمانية عام 1924: لقد شكل انهيار الخلافة العثمانية عام 1924م، نقطة بارزة في أذهان العديد من الشخصيات الإسلامية، على اعتبار أن الدولة الإسلامية ضرورة دينية لحفظ الدين و التمسك به[4]، و لذلك فقد كان ظهور الحركات الإسلاميةالحديثة كاستجابة طبيعية و ردة فعل لسقوط الخلافة الإسلامية العثمانية، و ما تبع ذلك من سيطرة للاستعمار الغربي على أقاليمها في مطلع القرن العشرين، فجاءت هذه الحركات لتملأ بعض الفراغ و لتقوم بجزء من فروض الكفايات التي كانت تقوم بها الخلافة في الإسلام؛ إلاأنها بعد عقود من العمل الدعوي أصبحت جزء من الواقع الذي جاء لتغييره، فتماهت معه أو اعتزلته و صارت تتأثر به و لا تؤثر فيه.[5]

و قد تنبأ "نيلوس" بسقوط الخلافة العثمانية منذ سنة 1901م بعد اطلاعه على بروتوكولات حكماء صهيون، قائلا: "لابد أن تسقط الخلافة الإسلامية قبل أن تقوم دولة إسرائيل".[6]

و هذا إن دل على شيء، إنما يدل على إدراك الغرب لأهمية الخلافة بالنسبة للمسلمين، و الدور الحيوي الذي تؤديه.

---

[1]- عبد اللطيف كمال، أسئلة النهضة العربية: التاريخ، الحداثة، التواصل. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 202.
[2]- المرجع نفسه.
[3]- عبد الوهاب الأفندي و آخرون، الحركات الاسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي. ط 1. أبو ظبي: الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 20052، ص 7.
[4]- شليغم غنية،
[5]- حاكم المصيري، "نحو سياسي راشد"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.ommahconf.com/portals/files/general/w3e%20rashed.phf>
[6]- محمد شريف الزبيق و علي محمد جريش، أساليب الغزو الفكري 3. المدينة المنورة: دار الاعتصام، 1979، ص 37.

3-الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م: و هي ثورة فريدة من نوعها باعتبارها مفاجأة على مسرح الأحداث الدولية، و ذلك من حيث السرعة التي حدث بها التغيير العميق و كذلك الدور القيادي للدين فيه، و دائما كان ينظر لهذه الثورة على أنها المسئولة عن بدأ حقبة الأصولية الخمينية، من حزب الله إلى تنظيم القاعدة إلى الجماعات الجهادية المتنوعة.

لقد كان أهم أسباب قيام هذه الثورة هو التدمر من سياسة الشاه و استبداده و الفساد الذي انتشر في عهده، و خاصة سياسة التغريب. هذه الثورة حولت إيران من نظام ملكي إلى جمهورية إسلامية.[1]

إن الشعارات التي رفعتها و وجهت حركتها، و إيقاع الحركة الجماهيرية الباهرة التي واكبت النصر، و توتر و اضطراب مراكز القرار الغربي في التعامل مع الثورة...كل ذلك أعط الحركة السياسية الإسلامية دفعة من الحيوية و الأمل ليس لها مثيل، و كانت إيذانا لكل مكونات العمل السياسي الإسلامي بضرورة تغيير أساليبها في العمل، و تطوير طموحاتها.[2]

المبحث الثاني: مفهوم الحركات الإسلامية.

[1]- مجهول المؤلف، "الثورة الايرانية الاسلامية"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.quickwiki.com/ar>

[2]- مخلص الصيادي، الحركات الاسلامية المعاصرة: رد فعل أم استجابة لتحد؟، المستقبل العربي، ص 24.

يعاني الباحث أو الدارس في مجال العلاقات الدولية من صعوبة إيجاد تعريف دقيق و شامل لبعض الظواهر و المفاهيم؛ حيث نجد تعددا و تنوعا لا حصر له لتعريف المفهوم الواحد، و هذا راجع بالأساس إلى الاختلافات الأيديولوجية بين الباحثين، أولا، و خضوع المفاهيم و المصطلحات في هذا الحقل المعرفي لمسألة التوظيف، ثانيا.

و الحركات الإسلامية موضوع بحثنا، ليست مستثناة من هذه الصعوبة حيث نجد العديد من المصطلحات التي تنضوي تحت مفهوم الحركات الإسلامية، و التي يكثر حولها الجدل و الاختلاف.

و إذا تجاوزنا التباسات التسمية و ما تطرحه من صعوبات، فإننا نواجه بالتباس آخر يتعلق بتصنيف هذه الحركات و المعايير التي ينبغي أن تعتمد في ذلك. و هذا ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الحركات الإسلامية و المفاهيم ذات الصلة.

لقد تناول بعض الباحثين، العرب البارزين في مجالي العلوم السياسية و الاجتماعية الحركات الإسلامية كحركات اجتماعية و سياسية.

و من هؤلاء الدكتور "علي الدين هلال" الذي رأى أن:[1]

" الحركات الإسلامية هي تأكيد أو إثبات الصورة التقليدية للفهم و السلوك في بيئة تتغير جذريا، و أنه على عكس الآراء التي تؤكد أن الأمور يمكن أو يجب أن تمضي كنا كانت عليه في الأجيال السابقة، فان الحركات الإسلامية تدرك أنها تتحدث إلى بيئة متغيرة و لمناخ مختلف من التوقعات.

و قد تكون هذه الحركات معرضا أعمى لكل التغيير الاجتماعي و لكنها تصر على أن التغيير يجب أن يكون محكوما =بالقيم و صور التفكير التقليدية: و هي رؤية تجد جاذبية لدى الشرائح المتعلمة من الناس الحريصين على استعادة مجد الإسلام، و هي ليست "الديانة الشعبية للأميين"، بل وسيلة لتعبئتهم، كما أنها تجد جاذبيتها عند الجماعات التي اهتز دورها و نفوذها بسبب عملية التغيير الاجتماعي".[2]

فأساس الحركة الإسلامية هو كونها حركة اجتماعية سياسية لها جذورها الاجتماعية التي تحدد تداعياتها السياسية، و هي حركة تنطلق و تنمو و تتطور داخل المجتمع، و تحاول تغييره في ظل شروط مادية و تاريخية محددة. ولذلك يجب تناول الحركات الإسلامية السياسية باعتبارها تعبيرا عن

[1]- علا عبد العزيز أبو زيد، الحركات الاسلامية في آسيا. بدون طبعة، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998، ص 14.
[2]- علا عبد العزيز أبو زيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 – 15.

قوى اجتماعية بعينها، و هذه القوى تسعى إلى تغيير التكوينات الاجتماعية بما يتفق مع مصالحها و أهدافها.[1]

كما يعرف "راشد الغنوشي" الحركات الإسلامية على أنها:

"جملة الجهود الجماعية و الفردية التي يقوم عليها عشرات الآلاف من الرجال و النساء المؤمنين برسالة الإسلام في كل أرجاء المعمورة من أجل هداية البشرية إلى الله ... على نحو يغدو معه النشاط الإنساني في كل جوانبه ينطلق ببواعث إسلامية متجهة إلى تحقيق مرضاة الله، و ذلك عبر الكفاح المتواصل الفردي و الجماعي ضد اندفاعات النفس صوب الهبوط، المغررةبإغراءات شياطين الجن و الإنس القائمين عقبة في طريق تجديد الفكر و الحياة و السلوك و السياسة و المجتمع و الآداب و الفنون".[2]

فالحركة الإسلامية بهذا المعني هي مشروع فكري مجتمعي شامل، ينطلق من قاعدة الإسلام الكبرى؛ أي قاعدة التوحيد، على اعتبار أن من أعظم لوازم الاعتقاد في الله هو الإيمانبه، و الامتثال لأوامره و اجتناب نواهيه، و الاعتقاد بحسن تدبيره في شؤون الروح و المادة و أمور الدنيا و الآخرة و قضايا الأفراد و المجتمعات و العلاقات الدولية بما يقتضي أن يكون وحيه إلى أنبيائه المرجع الأعلى لكل تشريع و كل قيمة و كل سياسة، و الدائرة التي لا ينبغي أن يتجاوزها أي اجتهاد يعتمده فرد مسلم أو أسرة أو جماعة أو شركة أو دولة.[3]

و يعرف الشيخ "يوسف القرضاوي" الحركة الإسلامية على أنها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلامإلى قيادة المجتمع، و توجيه الحياة في كل جوانبها و مجالاتها، فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل دائب و متواصل، و ليست مجرد كلام أو خطب أو كتب أو مقالات، و إن كان هذا كله مطلوب و لكنه يبقى جزء من الحركة و ليس الحركة كلها.[4]

إن مفهوم الحركات الإسلامية من المفاهيم الاجتماعية التي يصعب تحديد نطاقها أو إيجاد تعريف جامع مانع لها، و هو ما يجعل التسميات التي تطلق للدلالة عليها تختلف و تتنوع، حيث نجد مصطلحات مثل: "الإسلام السياسي"، "الأصولية الإسلامية"، "الصحوة الإسلامية"، "الإسلام الحركي"، "الإسلام الراديكالي"، "السلفية الإسلامية"، "الحركات الجهادية"، "الفاشية الإسلامية"،

---

[1]- عبد الله شلبي، الحركات الاجتماعية السياسية: الأصولية الاسلامية السياسية المعاصرة نموذجا. ص18. متوفر على الرابط التالي:
http://www.maktbtna2211.com/book/5178

[2]- عباس المرشد، "الحركات الاسلامية و جدل التسية".متوفر على الرابط التالي:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=978.

[3]- راشد الغنوشي، "مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة و اعادة بناء الأمة". متوفر على الرابط التالي
http://www.alwihdah.com/fikr/adab-ikhtilaf/2010-04-26-1234.htm

[4]- يوسف القرضاوي، "أولويات الحركة الاسلامية في المرحلة القادمة"، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.torathikwan.com/library/92443554.doc>

"الإسلاميون"، "الحركات الإرهابية"، "التيار الإسلامي"، "الإسلام الشيعي"، ... و غيرها من المسميات التي لا حصر لها.[1]

و فيما يلي، سنحاول التمييز بين مصطلح الحركات الإسلامية، و بعض من هذه التسميات الأكثر تداولا:

1- الإسلام السياسي: و هو مصطلح سياسي و إعلامي و أكاديمي، استخدم لتوصيف حركات لتغيير سياسية تؤمن بالإسلاملاعتباره نظاما سياسيا للحكم.[2]

و لعل أقصر تعريف للإسلام السياسي، هو الذي قده "آركنيدسن" حيث رأى أن الإسلام السياسي يدل على استخدام الإسلام لغاية سياسية.[3]

لقد صار تعبير "الإسلام السياسي" يفرض نفسه بشكل كبير، و أصبح يطلق على معظم الحركات و الجماعات و الأحزاب الإسلامية الموجودة في الساحة العربية و الإسلامية، مما أدى إلى تباين الآراء حوله بين مؤيد و معارض، و لكل حججه.

- **المعارضون للمصطلح:** العديد من الكتاب و المفكرين و المنتمين للتيار الإسلامي بشكله الواسع؛ يرفضون استخدام هذا المصطلح أو الترويج له،و ذلك على أساس أن السلام دين شامل لكل مظاهر الحياة دون استثناء؛ أي أنه يشمل الجوانب التعبدية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية... على حد سواء، و اختزال الإسلام في الجانب السياسي فقط هو تعبير مخل و ذو مدلول يخلو من الانتقاص للمشروع الإسلامي.[4]

ففي كتاب "الإسلام السياسي في الميزان و البديل" لمحمد علي أبوريان يرى أن تسميته "الإسلام السياسي" تنطوي على مغالطات كثيرة؛ حيث أن هذا المصطلح ظاهر ألغيت الخلافة الإسلامية بعد زوال الدولة العثمانية، و تطلع الكثيرون من حكام الدول الإسلامية المعاصرة إلى تبني فكرة الخلافة الإسلامية؛ بمعنى تسييس الدين أو دخول الدين في السياسة و شؤون الدولة. و هذه مغالطة كبيرة في حق الدين الإسلامي الذي جاء شاملا و منظما لكل جوانب الحياة.[5]

هذا الرأي يتبناه أيضا الأستاذ "عبد الرحمان بن عبد الخالق"، حيث يرى أن الإسلام دين كامل يشمل كل نواحي الحياة، و أنه دين واحد و ليس كما سموه "إسلام العبادات" و "إسلام العقائد"

---

[1]- مصطفى صايح، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية: التركيز على ادارة جورج بوش 200. 2008"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية، 2007، ص 15.

[2]- مجهول المؤلف، "الاسلام السياسي"، مركز المعلومات بالإذاعة السودانية، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.rudanradio.info/bank/lesson-1533-1html>

[3]- Are knudren,Polical Islam in the abiddle East. abichelsen Institute : Bergen, 2003, p2.

[4]- أبو العلا ماضي، رؤية الوسط في السياسة و المجتمع. ط 1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 15.

[5]- محمد علي أبو ريان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

و "إسلام القلوب" و "إسلام سياسي"... و أن تجزئة الإسلام و أخذ جزء منه و ترك الجزء الآخر يعد كفرا بالله، فالعلاقة بين الحاكم و المحكوم تسمى السياسة. فهو بهذا ينبذ ما يسمونه إسلام سياسي.[1]

كذلك نجد أن الكثيرين يرفضون هذا المصطلح لأن أساسه غربي، فهو لم يكن نتاجا للمجتمع المسلم، حيث أن أول من استخدم هذا المصطلح هو الزعيم الألماني "هتلر" و ذلك أثناء لقائه بالحاج "أمين الحسيني"، حيث قال له:

"إنني لا أخشى من اليهود و لا من الشيوعية بل إنني أخشى من الإسلام السياسي".[2]

و هذا المصطلح يوهم الناسإنالإسلام فيه نزعة نحو السلطة و أنها هي هدفه.

و على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت لهذا المصطلحإلاأنه لاقى رواجا و استخداما كبيرا.

- **المؤيدون للمصطلح:** يرد مؤيدي استخدام هذا المصطلح بأنهم لا يقصدون الاختزال و التشويه، و لكن يقصدون أن عنوان أي مشروع هو العنوان السياسي الذي يعبر عنه و لا يعني هذا أنه لا يشمل ضمن رؤية سياسية، اقتصادية، اجتماعية،...[3]

و من هؤلاء، نجد "راشد الغنوشي" الذي يعرفه على أنه:

"أقصد بحركة الإسلام السياسي، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام. و أقصد أيضا أن هذا النشاط الذي بدأ في السبعينيات و الذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام، بعيدا عي الأساطير الموروثة و عن التمسك بالتقاليد".[4]

فيما نجد "فرانسوا بورجا" يعرف الإسلام السياسي بأنه:

"اللجوء إلى مفردات الإسلام التي تقوم به في بداية الأمر الطبقات الاجتماعية التي لم تستفد من مظاهر التحديث الايجابية (مع العلم أنها ليست الوحيدة التي تقوم بذلك) و الذي تعبر عن طريق مؤسسات الدولة – أو في الغالب ضدها –عن مشروع سياسي بديل لسلبيات التطبيق الحرفي للتراث

---

[1]- عبد الرحمان بن عبد الخالق يوسف، "ما مفهوم الاسلام السياسي؟"، متوفر على الربط التالي:
<http://www.islamulay.net/fatwa/22571>

[2]- بلال محمود محمد الشويكي،"التغيير السياسي من منظور الحركات الاسلام السياسي في الضفة الغربية و قطاع غزة: حركة حماس نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة فلسطين: جامعة النجاح الوطنية. كلية الدراسات العليا. قسم التخطيط و التنمية السياسية، 2007، ص 22.

[3]- أبو العلا ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[4]- فرنسوا بورجا، الاسلام السياسي صوت الجنوب، ترجمة: لورين زكري. ط 2. القاهرة: دار العالم الثالث، 2001، ص ص 30 – 31.

الغربي، و هي بذلك تسمح – عن طريق إيجاد مصالحة بين رموز الثقافة المحلية و الثقافة الغربية – بتوظيف العناصر الأساسية فيما يطلق عليه التراث الغربي".[1]

2- الصحوة الإسلامية: إن الصحوة الإسلامية التي يشهدها العالم الإسلامي منذ مطلع القرن العشرين، و هي صحوة عامة و لا تقتصر على المسلمين وحدهم بل تمتد إلى كافة البشر، كما هو الحال بالنسبة لليهود و المسيحيين و البوذيين و الوثنيين؛ و التي تعني العودة إلى الجذور و التمسك بالأصول العقيدية.[2]

و بالنسبة للمسلمين كما يرى الشيخ "محمد بن صالح العثيمين" أنه يجب أن تكون هذه الصحوة على أساس متين من كتاب الله و سنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) –لأنها ان لم تكن قائمة على ذلك كانت صحوة هوجاء تدمر أكثر مما تعمر– حتى يكون لها أثرها الفعال في الأمة الإسلامية و غيرها.[3]

فهي رسالة تستوعب كل تطلعات الإنسان في الإيمان و الحرية العدالة ليبتعد عن سفاسف الأرض و رذائلها و يرتقي بعقله و فكره ليحقق معاني الخلافة و يقوم بواجب الإعمار الشامل روحيا و ماديا، ليصل الإنسانإلى التكامل الفكري و العلمي، بحيث لا يترك فراغا يجتذب الأفكار الأرضية الأخرى؛ إنها دعوة الإسلام كله إلى الحياة كلها، غيبا و شهادة، عبادة و معاملة، روحا و مادة، يلتزم الأخلاق و يؤصلها، ولكن ليس بعيدا عن باقي المفردات الأخرى في السياسة و الاقتصاد و الأمن و الاجتماع ...[4]

يؤكد العديد من الباحثين على أن الصحوة الإسلامية لا تعني الحركات الإسلامية بشكل مطلق و أن هناك فارقا بينهما فالصحوة أوسع من الحركة الإسلامية، و أن هذه الأخيرة هي جزء من الصحوة الإسلامية بعد أن قدمت الحركة الإسلامية جهودا بارزة في المساهمة في إنتاج هذه الصحوة، فلم يظهر مصطلح الصحوة الإسلاميةإلا قريبا، و حسب الأستاذ "حسن صعب" فان كلمة صحوة قد ظهرت بعد الثورة الإيرانية، و أن هذه الكلمة قد استعملت لأول مرة من الناحية اللفظية في الإعلام الغربي لا في العالم العربي أو الإسلامي.[5]

و يوضح لنا الدكتور "يوسف القرضاوي" الفرق بين الصحوة و الحركة بقوله:

"الحركة الإسلامية لها مدلول معين يعني ارتباطا و تنظيما و قيادة و جندية، أما الصحوة فهي تيار عام يشمل كل العاملين في الإسلام، جماعات و أفرادا، و يضم معه كل المهتمين و الغيورين على

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 71 – 72.

[2]- أحمد البرصان و محمد صقر (محررين)، التوجهات الغربية نحو الاسلام السياسي في الشرق الأوسط. ط 1. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 200، ص ص 79 – 80.

[3]- محمد بن صالح العثيمين، الصحوة الاسلامية: ضوابط و توجيهات. د.ط. الرياض: دار الوطن للنشر، 1929، ص 9.

[4]- محمد نوري الأمين بن اندوت، الحركة الاسلامية في ماليزيا: نشأتها، منهجها، تطورها. ط 1. بيروت: دار البيارق للطباعة و النشر و التوزيع، 2000، ص 9.

[5]- غازي العتابي، "دراسات حول الحركات الاسلامية في المجتمع العربي" متوفر على الرابط التالي:
http://su-press.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=496

الإسلام، و على أمته، و على أوطانه إن لم يضمهم عنوان أو لافتة، أو لم يدخلوا في إطار هيئة أو جمعية فالصحوة تيار تلقائي لا ينسب إلى جماعة بعينها، و لا إلى مدرسة فكرية بعينها، و لا اتجاه سياسي بعينه، بل يضم الجميع في رحابه الفيحاء (...)".[1]

وعليه،فانه –كما يقول علماء المنطق– بين الصحوة و الحركة عموم و خصوص،فكل حركة صحوة،وليس كل صحوة حركة،فالصحوة إذنأوسع دائرة من الحركة و أكثر امتدادا، و هكذا ينبغي أنتكون .

والصحوة من روافد الحركة و سند لها، و الحركة دليل موجه للصحوة فكل منهما يؤثر و يتأثربالآخر و يتفاعل معه.[2]

3- الأصوليةالإسلامية: يرجع المؤرخون نشأة مفهوم الأصوليةإلى مطلع القرن العشرين، حيث استخدم لوصف مجموعة من المسيحيين البروتستانت الذين رفضوا نمط الحياة الحديثة الذي بدأ يترسخ في المجتمع الأمريكي، و تمسكوا بتعاليم الإنجيل كحكام لحركة المجتمع؛ و امتازوا بسمتين: السمة الأولى تمثلت في أنهم مثلوا حركة غير سياسية و تمثلت السمة الثانية في أنهم تبنوا إستراتيجية الانسحاب من المجال العام الأمريكيلأنهم يرفضونه.[3]

و عليه فان الأصولية وفق المفهوم الغربي هي رفض التجديد و العصرنة، و تعني أيضا العقلية المتحجرة، أو هي حالة نفسية ضد العلم و التجديد و العصرنة، و تعني أيضا العقلية المتحجرة، أو هي حالة نفسية ضد العلم و التجديد بشكل اعم، و يستند هذا المفهوم على قيام الأصولية المسيحية بمحاربة الاختراعات و اضطهاد العلماء و المفكرين و احتكار الدين...

و هذه النظرة الخاصة للأصولية يحاول الغرب أن يعممها على الإسلام فكرس مصطلح "الأصوليةالإسلامية" و أراد مطابقتها للأصولية الكنيسية في القرن الثامن عشر.[4]

يرى الدكتور "يوسف القرضاوي" انه على الرغم مما يحاول الغرب الترويج له من خلال هذا المصطلح، إلا انه بإمكاننا أن نتنازل و نجيز استخدام مصطلح الأصولية، و ذلك بالنظر إلىأصل الكلمة ذاتها، فهي ليست غريبة علينا، و إن جاءت من بعيد؛ فهي لغة: مصدر صناعي منسوب إلى "الأصول"، و كلمة "أصول" لها في ثقافتنا الإسلامية مكان مرموق فمثلا عند تعريفنا ببعض علمائنا الكبار نقول: "كان عالما ب"الأصوليين"؛ أيأصول الدين و الفقه.

---

[1]- يوسف القرضاوي، مستقبل الأصولية الاسلامية. ط 3. بيروت: المكتب الاسلامي، 1998، ص ص 75 – 76.
[2]- المرجع نفسه، ص 76.
[3]- ايمان أحمد رجب، "الحركات الأصولية: التعريف و صور التأثير في العلاقات الدولية"، مفاهيم، السنة السادسة، العدد 71، نوفمبر2010، ص ص 7 – 8.
[4]- عبد الله العلين، الاسلام و الغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001. ط 1. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005، ص ص 55 – 56.

وعليه، فانه لا مانع من قبول المصطلح على أن نفسره نحن بما يناسبنا و يتلاءم مع حضارتنا؛ فالأصوليةالإسلامية عندنا تعني العودة إلىالأصولأو الجذور في فهم الإسلام و العمل به و الدعوة إليه.[1]

و ما يميز الأصوليةالإسلاميةأنها لا تتشكل من جماعة الحركات الإسلامية فقط، و إنما تحمل أيضا مجموعة متنوعة من الاتجاهات الفكرية المعتدلة و المتشددة و تعدادا في الخطابات السياسية.

كماأن هناك أربعة مفاهيم أساسية من خلالها يمكننا التمييز بين الأصوليين الإسلاميين عن غيرهم و هي:

عالميةالإسلام، جاهلية العالم، الجهاد، و السلام.

حيث يشكل كل من مفهوم عالمية الإسلام و مفهوم جاهلية العالم، هدفين لا يمكنهما التعايش فكل واحد منهما ينفي الآخر.

أما مفهومي الجهاد و السلام فهما يعتبران و سيلتان، و لذلك وضع الأصوليون لهما شروطا لابد من توافرها.[2]

كما أن الشيء المشترك بين الأصوليين الإسلاميين هو الصراع ضد عدوين: العلمانية و الحداثة. فالحرب ضد العلمانية هي حرب متعمدة و صريحة فهناك العديد من الأدبيات التي تدين العلمانية باعتبارها شرا و قوة وثنية جديدة في العالم الحديث، وهذه الأدبية تنسب العلمانية بصيغ مختلفة إلى اليهود و الغرب و الولايات المتحدة.

أما الحرب ضد الحداثة، فهي في غالبيتها ليست واضحة ولا صريحة و هي موجهة ضد كل ذلك التغيير الذي أصاب العالم الإسلامي في القرن الماضي و ألحق به الضعف في البنيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[3]

4-الإسلام الحركي: من الممكن أن نعرف الإسلام الحركي على أنه:

"المنظومات الثقافية الحركية التي تحملها الحركات الإسلامية و تعبر عنها في مناهجها و نشاطها في التغيير من الإصلاح الاجتماعي و التغيير الجذري إلى الفهم الجوهري العميق لرسالة الإسلام

---

[1]- يوسف القرضاوي، مستقبل الأصولية الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 – 14.

[2]- أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الاسلامية. ط 1. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 162 – 62.

[3]- برنارد لويس و ادوارد سعيد، الاسلام الأصولي في وسائل الاعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية. ط 1.بيروت: دار الجيل، 1994، ص ص 28 – 29.

و إحياء روح الخلافة الإسلامية و تجاوز الطائفية ضمن مؤسسة قادرة متحركة بمفهوم فقهي و هو ولي الأمر، وهذا الولي واحد يمتثل لقراره الإسلاميون الحركيون".[1]

و الإسلام الحركي مختلف عن الإسلام السياسي؛ لأن المفهوم الأول يدخل في جميع مفاصل الحياة و هدفه روح الحكومة الإسلامية، بينما الثاني هو محور من محاور الأول، وان انشق من محوريته فليس بالضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية و لا مانع من تحالفه مع العلمانية.

كما أن الإسلام الحركي مختلف عن الحركة أو الحزب الإسلامي، لأنها عبارة عن تنظيم بشري تدعو إلى الله و قوامها النظم و القيادة و التخطيط، و غايتها تحكيم شريعة الإسلام، و هي العمل المتمثل برجال الدين السياسيين و دورهم القيادي و علاقتهم الجيدة بالمجتمع.[2]

و إدراكا لما تطرحه تسمية الحركات الإسلامية من التباسات و صعوبات، لجأ البعض الى وضع تصنيف ميز فيه بين ثلاث مستويات – أو بالأصح ثلاث تسميات – يحيل كل منها على نوع معين من الممارسة للإسلام، و هذه التسميات هي:

أ- الإسلام الشعبي؛ و يرتبط بآليات التدين التقليدي، حيث تكتسب العبادة صفة العادة.
ب- الإسلام الرسمي؛ الذي يرتبط بالمؤسسة الفقهية التي تكون عادة جهاز أيديولوجياتابعا للدولة.
ج-الإسلام السياسي؛ و يحيل على الحركات الإسلامية و دعاة شعار الدولة الإسلامية أو "الحل الإسلامي" و تطبيق الشريعة.[3]

المطلب الثاني: تصنيف الحركات الإسلامية.

رغم توحد الحركات الإسلامية تحت شعار الإسلام و بناء دولة إسلاميةإلا أنها صنفت حسب تباين توجهاتها من الأنظمة المحيطة، سواء الغربية أو الغربية، و حسب مواقفها و أساليبها.

و قبل أن نعرض بعض التصنيفات المقدمة للحركات الإسلامية، تجدر الإشارةإلى أن القراءات التي اقتربت من الظاهرة الإسلامية عموما، تنقسم إلى ثلاثة أشكال مختلفة:

- قراءة علمانية أصولية: نظرت إلى الحركات الإسلامية نظرة سلبية فاعتبرتها معادية و غير قابلة للتطور و التفاعل الايجابي مع العملية الديمقراطية؛ فهي – حسبهم – حركة لاتاريخيةتقرأ من خلال نصها المقدس و الثابت أو من خلال خطابها الأيديولوجي، باعتباره قدرا تاريخيا خالدا، لا يتأثر بالزمن و لا بالبيئة الاجتماعية المحيطة.

---

[1]- عدي حاتم عبد الزهرة المرجي، "الاسلام الحركي بين قم و النجف: دراسة تاريخية مقارنة".
[2]- المرجع نفسه.
[3]- ابراهيم أعراب، الاسلام السياسي و الحداثة. د.ط. المغرب: افريقيا الشرق، 2000، ص 10.

• قراءة إسلامية ساكنة: تنظر للحركات الإسلامية نظرة ايجابية و تبالغ في الحديث عن تميز الإسلاميين وتفوقهم و سموهم، كما تنظر إلى المجتمعات الإسلامية باعتبارها أنقى و أفضل من المجتمعات الغربية في حال تمسكهم بتعاليم الإسلام، و وضعت خصوصية العالم الإسلامي في صورة منفردة و مختلفة عن مسار الإنسانية.

• قراءة اجتماعية ثقافية: تحاول أن تدمج بين الدلالات الثقافية التي تقف وراء وجود الظاهرة الإسلامية، و بين الدوافع و الأسباب الاجتماعية و السياسية التي تقف وراء انتشارها أو تراجعها.[1]

تصنف الحركات الإسلاميةحسبمنظورها لاستخدام العنف و القوة إلى تيارين رئيسيين:

- التيار الأول، يضم الحركات الإسلامية التي تتبنى القوة و العنف في أجندتها، مثل تنظيم القاعدة و حركة حماس و حزب الله اللبناني.

و هذا الصنف ينشط دائما في الدول ذات المتداعيات أو ذات السلطة الضعيفة، أو في المناطق التي ليس فيها دولة أصلا؛ و هي تجمع بين الأيديولوجية الإسلامية و المطالب السياسية، كما أنها تسعى الى الاستفادة من الدعم الشعبي في المجتمعات المحلية. و مثل هذه الحركات لا ترى في العلمية السياسية و المؤسسات الرسمية مرجعية سلطوية، و هي مستعدة لتهديد هذه المؤسسات أو استخدام القوة أو لعنف حين يناسبها ذلك.[2]

- التيار الثاني، و يأتي في مقابل التيار الأول، وهي حركات إسلامية ذات أبعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية، ترفض استخدام القوة ضد حكوماتها و مجتمعاتها و هي التي لم يتم تصنيفها ضمن التصنيف الأمريكي للجماعات الإرهابية الدولية التي تهدد المصلحة و الأمن القومي الأمريكي و هذه الحركات ترفض استخدام العنف رغم كل الصعاب و الدواعي التي قد تضغط عليها باتجاه استخدامه، لأنها على يقين من أن العنف ضد الأنظمة التسلطية التي تحكمها لا يأتي الا بنتائج عكسية سيحول دون تحقيقها لأهدافها السياسية، لاسيما أن الأنظمة الأمنية لهذه الدول مجهزة و مدربة جيدا للتعامل مع هكذا خيار.[3]

كما تصنف الحركات الإسلامية حسب توجهاتها من الأنظمة المحيطة (العربية و الغربية) إلى ستة تيارات:

---

[1]- عمرو الشويكي (محررا)، إسلاميون و ديمقراطيون: اشكاليت بناء تيار اسلامي ديمقراطي، د.ط. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2004، ص ص 7 9.

[2]- تاماراكوفمان ويتس، "الأحزاب الاسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الاسلامية"، سلسلة ترجمة الزيتونة ، العدد 3، يوليو 2008، ص 2.

[3]- عمرو عبد العاطس، "قراءة في تقرير أمريكا و الاسلام السياسي: نحول من العسكرة الى الاندماج و التحالف، شبكة الجزيرة نت،2001، ص 4، متوفر على الرابط :<http://www.aljazeera.net/studies>

- تيار الجمود الفكري، الذي يرفض الاجتهاد و التجديد و الانفتاح على الآخر، و يبقي على كل قديم و يقاوم كل جديد و ان كانت الحاجة ماسة اليه.

- تيار التطرف السلوكي، و هو الذي يقوم بحجز ما وسع الله و يشدد في غير موضع التشديد، كما يقوم على التعسير لا التيسير.

- تيار العنف العسكري، و هو الذي يصدم بالسلطة قبل الأوان و بلا ضرورة.

- تيار التكفير و الهجرة، يقوم على الاستعلاء على المجتمع و العزلة عنه و الانسحاب من ميدان الإصلاح و التغيير.

- تيار التعصب، الضيق الذي تنغلق به كل جماعةلعى نفسها مسيئة الظن بغيرها.

- تيار الاستغراء في السياسة المحلية الآتية، و الانشغال عن جوانب أخرى في غاية الأهمية (الجانب الدعوي، التربوي، الاجتماعي، ...).[1]

و في دراسة لشركة "راند" الأمريكية، قسمت المسلمين الى أربعة فئات:

- الأصليون؛ الذين يرفضون القيم الديمقراطية و الثقافة الغربية المعاصرة فهم يريدون الاستبداد، و على الدولة أن تنتقد آراءهم المتطرقة الشريعة الاسلامية.

- التقليديون؛ و هم الذين يريدون مجتمعا محافظا، فهم يتحفظون على الحداثة و التغيير.

- الحداثيون؛ وهم الذين يريدون أن يصبح العالم الاسلامي جزء من عالم الحداثة، فهم يريدون تصحيح الاسلام لجعله يتماشى مع العصر.

- العلمانيو؛ و هم الذين يريدون من العالم الاسلامي أن يقبل بتقسيم الكنيسة و الدولة؛ أي فصل الدين عن الدولة.[2]

و يصنف "محمد مختار الشنقيطي" الحركات الاسلامية الى ثلاثة أصناف:

- الحركات الاسلامية السياسية: و هي التي تسعى لتحقيق هدفها في اقامة دولة اسلامية من خلال التدرج و العمل وفق القنوات القانونية لتحقيق أهدافهم. و هم يتظاهرون بأنهم منضمون للعملية الديمقراطية، و ذلك لأنها توفر لهم فرصة المنافسة في الانتخابات التشريعية و المحلية، سواء كمستقلين أو كمتحالفين مع أحزاب سياسية أخرى.

كما أنها تتبنى بعض المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بمشاركتهم في العملية السياسية، كالاعتراف بالأنظمة السياسية القائمة و مؤسسات الدولة، و احترام القواعد و اللوائح التي تحكم العملية السياسية و

[1]- رائد قنديل و غسان أبو حسن، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2]- Mohammad Samuillah, Classification Of Contemporary Islamic p 21.

نبـذ العنـف، الاسـتعداد لإقامـة تحالفـات و ائتلافـات مـع الأحـزاب السياسـية الأخـرى التـي تشـاركها توجهاتها ...[1]

- الحركات الاسلامية السلفية: و هم الذين يرغبون في حمل العالم الاسلامي على الايمان الحقيقي (الدعوة) كما يفسرونها، و ينظرون الى الماضـي و مجد السنوات المبكرة للإسلام لكـي يبنـوا نموذجـا للعالم الحديث من جوانب مختارة من القرآن الكريم و الحديث، وهم يصـرون علـى أن هذا هو السبيل الوحيد للتخلص من هيمنة الغرب و العودة بالإسلام الى مكانته.[2]

- الحركـات الجهاديـة الثوريـة: و هـي سـلفية الفكـر فـي الغالـب، لكنهـا تختلـف عـن السـلفيين في موقفهم من الحكام و خضوعهم للأمر الواقع، و عزوفهم عن السياسة.[3]

[1]- Emad El-DinShahin, Political Islam : Ready for engagement ? Workingpaper, february 2005, p5.

[2]- جيمس وايلي، من محاربين الى سياسيين: الاسلام السلفي و مفهوم السلام الديمقراطي. ترجمة: محمد خلفان الصوافي. ط 1. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2009، ص 14.

[3]- زكي العليو، "التنوع الاسلامي"، متوفر على الموقع التالي:
<http://www.alwihadah.com/fikr/adab-ikhtilaf/2010-04-24-1321.htm>

خلاصة الفصل:

لم تولد الحركات الاسلامية المعاصرة من فراغ ,فقد كانت بذرتها موجودة على الدوام,فالمتتبع لمسيرة هذه الحركات عبر التاريخ يكتشف أن الدين قد استخدم مرارا كعامل استقطاب للجماهير,أو لمقاومة طغيان السلطات,أو للتصدي لعمليات الغزو والاحتلال.

والحركة الإسلامية المعاصرة تمثل حاصل التقاء ثلاث عوامل تاريخية كبرى,هي:

حركة الإحياء الإسلامي أو ما يطلق عليها بالصحوة الإسلامية,تنامي المعارضة السياسية بموازاة أزمة الشرعية التي تعيشها الدولة والسياسة في العامين العربي والإسلامي,ونمو المطالب اللاأخلاقية في مواجهة تنامي عناصر التحلل والسقوط في الهمجية عند شعوب بكاملها (تحويل الرهان الأخلاقي إلى رهان رئيسي في المعركة السياسية).

وهذا ما يؤكد على الطابع التركيبي للحركة,ونوعية التوازنات الجيواستراتيجية والعقيدية والإجتماعية والإقتصادية التي تتحكم بوجودها.

لقد تأسست الحركات الإسلامية من أجل إقامة الإسلام وتحكيم الشريعة,كما أن أغلبها لم تنشأ باعتبارها جماعات سياسية وإنما بوصفها جماعات دعوية تتبنى العمل لإعادة المنهج الإسلامي إلى واقع الحياة ,ومن ثم كانت المشاركات السياسية تخريجا تاليا على هذه الحقيقة.

تتميز هذه الحركات بحداثتها,فهي نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها,وهي أيضا إسلامية ,بمعنى أنها اختارت المرجعية الإسلامية استجابة لتحديات الحداثة.

ومن المتعارف عليه أن هناك عدة توصيفات ومصطلحات اعتمدها الباحثون والكتاب الغربون أو العرب عند الحديث عن التيارات الاسلامية بمختلف اتجاهاتها .

فبينما يفضل بعض الباحثين مصطلح "الحركات الإسلامية"يفضل آخرون مصطلح " الأصولية", ويذهب آخرون الى استخدام تعبير" الإسلام السياسي"...,وغيرها الكثير.

وعلى الرغم أن لكل من هذه المسميات تبريراته,فإنها لم تسلم من الجدل والمناقشة والنقد.

اتسمت بعض الحركات الإسلامية باستخدام القوة والعنف,في حين أن بعضها الآخر لم يلجأ إلى ذلك, ولهذا فقد شاع استخدام صفات التطرف والإعتدال لهذه الحركات ,وعلى الرغم من أن مصطلحي التطرف والإعتدال نسبيان ويخضعان لظروف وأسباب ودوافع تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر,وبعضها ذاتي مرتبط بطبيعة فهم الحركات الإسلامية لرسالتها ,وبعضها الآخر خارجي يعود إلى رؤية المجتمع لها وتعامل النظم السياسية معها,مما يشكل في النهاية موقف الحركة وأساليبها .

كما اختلفت رؤية الحركات الإسلامية للمفاهيم المتعلقة بالعلمانية والديمقراية والمشاركة السياسية والتعددية.. نتيجة لفهمها الخاص للحكم ومصدرية القوانين الحاكمة له ,ورؤيتها لهذه المفاهيم والأساليب والموقف منها, هي التي تحدد طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الحركات الإسلامية والدولة .

هذه الإختلافات بين الحركات الإسلامية في المواقف والأساليب ,نجدها جلية وواضحة عند دراستنا للحركات الإسلامية في كل من مصر وتركيا والمقارنة بينهما ,من خلال فصول هذا البحث.

الفصل الأول

الحركة الإسلامية في مصر

تعتبر "مصر" الدولة العربية الأكثر كثافة بالسكان في العالم العربي ، وهي المركز الثقافي له كما أنها مركز المثقفين العرب و الرواد ، إضافة إلى المفسرين الأكثر موثوقية للإسلام السني في جامعة الأزهر .

ولذلك ، فمن غير المفاجىء أن الإسلاميين أملوا في بناء نظام جديد في مصر يكون نموذجا لبقية العالم العربي ، سواء على مستوى التجديد و الإحياء الداخلي في مجتمعاتها ، أو على مستوى مقاومة التهديدات و الهجمات الخارجية على العالم الإسلامي .

وسنحاول من خلال هذا الفصل ، الحديث عن تجربة الحركة الإسلامية في مصر في مختلف مراحلها ، إلا أن تركيزنا سيكون منصبا على حركة الإخوان المسلمين ، وذلك للأسباب التالية:

- كثرة الحركات الإسلامية في مصر و تشعبها، بحيث يصعب الحديث عن كل تجربة على حدا.
- الجماعات الأخرى لا يزال تاريخها وكثير من أسرارها مجهولا، فلم يكتب منه شيء عكس حركة الإخوان المسلمين التي كتب عنها الكثيرون ، سواء كأعداء أو كأصدقاء.
- تعبير حركة الإخوان المسلمين هي التنظيم الأكبر الذي ولد التنظيمات الأخرى ، فهي بمثابة الحركة الأم ولقد كان المجتمع المصري هو المنطلق الذي توجهت منه الفكرة و إنفجرت فيه الحركة ، ثم إمتدت خارج حدود مصر لتعم معظم البلدان العربية و الإسلامية
- تعد تجربة الإخوان المسلمين تجربة ناجحة منذ لحظة تأسيسها الأولى ، فمنذ ذلك الحين إلى وقتنا الراهن تتفاعل مجتمعيا في البيئة المصرية معتمدة في تفاعلاتها على بنية فكرية و تنظيمية واضحة و محددة

المبحث الأول : حركة الإخوان المسلمين

تعتبر حركة الإخوان المسلمين أهم حركة إسلامية سياسية في القرنين الأخيرين ، فمنذ الحركة الوهابية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر على يد " محمد بن عبد الوهاب " ، لم تظهر حركة دينية سياسية تجاريها تنظيما و قوة و تأثيرا ، إلى أن ظهرت حركة الإخوان المسلمين في مصر على يد الإمام الشهيد "حسن البنا " عام 1982م ، فكل الحركات التي ظهرت بينهما كانت محدودة النطاق جغرافيا ، و محدودة التأثير زمانيا و مكانيا .

المطلب الأول : البيئة التي ظهرت فيها حركة الإخوان المسلمين .

إن التعرف على البيئة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية التي عاشتها مصر قبل تأسيس حركة الإخوان المسلمين 1928 م يعد أمرا هاما لفهم أسباب نجاحات الحركة أو انتكاستها ، وكذلك لفهم قرارات الحركة و تعاطيها مع مختلف القضايا التي واجهتها خلال فترة نشأتها بشكل أعمق ، فالحركات و الأحزاب السياسية هي وليدة بيئتها مجتمعاتها ، تؤثر فيها ، وتساهم في بلورة برامجها و توجهاتها و أيديولوجيتها و قراراتها [1] و عليه كان معرفة هذه الظروف التي نشأت فيها كبرى الحركات الإسلامية أمر لا بد منه.

أولا : الظروف الدولية.

وهي ظروف فرضت على العالم الإسلامي ، نوجزها في الأتي :

1 – مؤتمر كامبل 1905 : هو مؤتمر انعقد بلندن ، دعا إليه حزب المحافظين البريطاني سرا ، في عام 1905 ، واستمرت مناقشات المؤتمر الذي ضم الدول الاستعمارية في ذلك الوقت وهي: بريطانيا، فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، إيطاليا ، إسبانيا ، حتى عام 1907 ، وفي نهاية المؤتمر خرجوا بوثيقة سرية سموها "وثيقة كامبل" نسبة إلى رئس الوزراء البريطاني آنذاك "هينري كامبل بانرمان" و توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه يجب: إبقاء شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط مفككة جاهلة و متأخرة و بالتحديد الدول العربية و الإسلامية و أن الواجب نحو هذه الدول هو حرمانها من الدعم و من اكتساب العلوم و المعارف التقنية ، و محاربة أي توجه وحدوي فيها. [2]

2- إتفاقية سايكس بيكو 1916: هذه الاتفاقية كانت سريا بين فرنسا و بريطانيا على انقسام الهلال الخصيب بينهما و قد تم الكشف عن هذه الاتفاقية بوصول الشيوعيين إلى الحكم عام 1917م مما أثار

---

[1]- رائد محمد عبد الفتاح دبعي "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة : الإخوان المسلمين في مصر نموذجا "، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا قسم التخطيط و التنمية السياسية ، 2012 ، ص 41.

[2] - مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية ،"وثيقة كامبل السرية و تفتيت الوطن العربي" ، أيلول 2011 ، ص ص 13-14.

الشعوب التي تمسها الاتفاقية ، فهذه الاتفاقية ترسخ الوجود مناطق جزيرة العرب و احتلت مصر في 1882م.[1]

3- الحرب العالمية الأولى 1914-1918: اندلعت نتيجة اغتيال ولي العهد النمساوي و زوجته من قبل شاب صربي أثناء زيارته لسراييفو ، فهذه الحرب جرت إليها الدولة العثمانية.

فقد كان من بين نتائج الحرب السياسية قرار تفتيت الإمبراطورية العثمانية و اقتطاع أجزاء من تركيا لصالح الدول الأوربية و هذا وفقا لما نصت عليه معاهدة سيفر عام 1920 [2].

4- وعد بلفور 1917: وهو الوعد الذي بموجبه أعطت بريطانيا فلسطين لليهود لينشئوا بها وطنا قوميا لهم حيث التقت المصالح الاستعمارية الأوروبية في انتزاع فلسطين من العالم العربي مع المصالح الصهيونية بإقامة وطن قومي لليهود بل أن قادة أوربة هم الذين عرضوا على اليهود إقامة وطن لهم في فلسطين وذلك قبل أن تطرح الحركة الصهيونية الفكرة بسنوات طويلة و على الأخص من جانب فرنسا و بريطانيا في محاولة للتخلص من المشكلة اليهودية في أوربة و تحقيق مكاسب استعمارية.[3]

5- معاهدة لوزان 1923: هذه المعاهدة عرفة حدود اليونان ، بلغاريا ، تركيا و تنازلت رسميا عن كل المعطيات لتركيا في قبرص ، سوريا و العراق و أقرت حدود الدولتين الأخيرتين .كما أدت إلى الاعتراف الدولي بسيادة جمهورية تركيا الجديدة كوريثة للدولة العثمانية المنقضية.[4]

ثانيا:الظروف المحلية في مصر.

1- الأوضاع السياسية:

وقعت مصر تحت وصاية الاحتلال البريطاني في أعقاب فشل الثورة العرابية عام 1882م ، وأصبح الانجليز هم المسيرين لأمور البلاد ، وفقد سلطان مصر ابسط صلاحياته .فثار الشعب ضد المحتل و ظهرت نخبة وطنية تطالب بحق الحرية والاستقلال، من أمثال: مصطفى كامل، ومحمد فريد، وسعد زغلول الذي شكل وفد من الساسة المصريين لعرض قضية استقلال مصر على مؤ تمر الصلح الذي عقد عام 1919م ، إلى أن الانجليز أعلنوا رفضهم لسفر الوفد .وفي مارس 1919م القي القبض على سعد زغلول، وتم نفيه إلا جزيرة مالطا. هذا الأمر أثار غضب الشعب المصري ،فخرجوا في مظاهرات في كل نواحي مصر تنديدا بالأوضاع المزرية مطالبين بالاستقلال وهكذا دخلت بريطانيا على مدار عامين في سلسلة من المفاوضات و المناورات و الخدع ، ولم تمنح الشعب المصري استقلاله إلى بعد تصريح 28 فبراير1922 [5].

---

[1] مجهول المؤلف " الإخوان المسلمون و حديث المنتديات " متوفر على الرابط التالي:
http=//www.ikhwanpress.com/../dbontaes.pde.

[2]- عبد الحكيم الفيلالي ، "أوربا من نهاية الحرب العالمية الأولى الى أزمة 1929" ، متوفر على الرابط التالي=
http=//www.madariss.fr

[3] - إبراهيم حنوني "قرنان على وعد بلفور"،متوفرعلى الرابط التالى= http=www.fustat.com/c-hist/quarmim.pdf

[4] -" معاهدة لوزان"،متوفرعلى الرابط التالي= www.marefa.orglindesc.php/

[5] - مصطفى محمد الطحان،قادة العمل الاسلامي :الامام حسن البنا مؤسس حركة الاخوان المسلمين ط1.بالكويت: د.ن.م 2008،ص ص26- 29.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية ،فقد كانت ضعيفة ومترهلة حيث يعتبر المؤرخون أن أول الأحزاب في تاريخ مصر هو الحزب الوطني الذي أنشئ عام1879م ، في حين اعتبره آخرون مجرد تكتل جهوي، ذلك انه افتقد لصفة التنظيم و لوسائل الاتصال الكافية مع الجماهير ،وقد انتهى الوجود العملي لهذا الحزب بعد نفى العرابيين. [1]

و منذ عام 1907م نشأ جيل ثان من الأحزاب السياسية في تاريخ مصر ، حيث تم إنشاء خمسة أحزاب ، كان أقواها حزب الوفد ، و كانت هذه الأحزاب تنتهك الدستور ، كما أن الوفد لم يكن يحترم الأقلية البرلمانية و كانت الحكومة تهيمن على البرلمان ، و على هذا الأساس أخفق النظام الحزبي في وظيفتي التعبير عن المصالح و تجميعها ، بالإضافة إلى تزييف نتائج الانتخابات بما يخدم مصالح الملك. [2]

2– الأوضاع الإقتصادية :

مع نهاية عام 1906 و بداية عام 1907 ، بدا السوق المصري منتعشا حيث ارتفعت أسعار القطن و كذلك الأوراق المالية المتداولة ، و رؤوس الأموال الأجنبية لا تزال تتدفق على البلاد للإستثمار و الاستفادة من حالة الرواج المالي ، و أثمان الأرض كانت في ارتفاع ملحوظ .

و بينما التجار و أصحاب المال يعيشون في هذا الرواج المالي ، تعرضت أوروبا لأزمة مالية كان لها أثر كبير على بقية الأسواق المالية في العالم ، و منها طبعا السوق المصرية ، فتبدلت الأوضاع تماما مع بداية عام 1907 ، حيث انخفضت أسعار القطن و السندات و الأوراق المالية ، و توقفت البنوك عن تسليف المال للتجار و المضاربين و ألتزمت الحذر الشديد ، كما بدأت تطالب عملاءها بالأموال المقترضة ، فحدثت بذلك أزمة مالية ضخمة.[3]

2- **أوضاع التعليم** :

طيلة عهد الاحتلال البريطاني لمصر ، كان التعليم قائما على الارتباط بين حاجة الدولة للموظفين و التوسع في المدارس (1882-1922) .

حيث أولى الإنجليز الإهتمام بالكتاتيب دون بذل الجهد لتطويرها ، بينما ربطوا القبول بالتعليم الابتدائي بالقدر الذي يكفي حاجة المدارس الثانوية و الخصوصية (العالية) من التلاميذ ، مع العمل على ترقية هذا التعليم و الإرتفاع بمستواه ، وحاجة تلك المدارس إلى التلاميذ إنما ترتبط بحاجة الدولة إلى الكوادر الإدارية و الفنية . و أقتصر القبول بالمدارس على أبناء القادرين ، الذين يستطيعون دفع المصاريف فهو تعليم للخاصة لا للعامة ، فأصبح التعليم الثانوي و العالي –على وجه الخصوص- مقصورا على

---

[1]- مجهول المؤلف" نشأة الأحزاب المصرية و تطورها قبل العم 1952"،متوفر على الرابط التالي:
http=llwww.eaddla.org/mashgt/20 a '/.2omasr-doc

[2]- المرجع نفسه.

[3]- أحمد كمالي، " الجامعة المصرية 100 عام " ، سلسلة أيام مصرية ، عدد 30 ، 2007، ص، ص 10-11.

طبقة إجتماعية معينة ، بعدما كانت الكفاءة و الاستعداد الشخصي هما معيار التلاميذ قبل عهد الاحتلال البريطاني. ([1])

3- **الأوضاع الإجتماعية:**

لقد شكلت البنية الإجتماعية في مصر ، والمنقسمة إلى طبقتين: الإقطاعيين و الفلاحين الفقراء. البيئة الخصبة لدعاة التراث من أجل تجنيد الأتباع و المؤازرين ، حيث شكلت بيئة الريف المعروفة بتمسك سكانها بالقيم الإجتماعية و الدينية التقليدية مجتمعا مثاليا ، مكن رواد فكر الإسلام السياسي من نشر أفكارهم في ظل قبول اجتماعي عريض حيث انتشرت أفكار **"رشيد رضا"** و **"مصطفى صادق الرفاعي** الذي تصدى لأفكار **" طه حسين "**.

المطلب الثاني: تأسيس جماعة الإخوان المسلمين.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين عام1928م على يد الإمام **"حسن البنا"**،وكانت بمثابة التجسيد الفعلي لفكرة الجامعة الإسلامية التي روج لها **"جمال الدين الأفغاني"** و**"محمد عبده"** وكان الوسيط في نقل هذا التأثير هو**"رشيد رضا"** الذي أسس صحيفة المنار الأسبوعية عام 1898م التي تهدف إلى الدعوة لتطبيق تعاليم الإسلام وتقاليده انطلاقا من فكرة الجامعة الإسلامية .لقد كان "رشيد رضا" يصبو إلى إنشاء حركة إسلامية علنية مقرها مكة المكرمة و التي يكون لها فروع في كل البلدان الإسلامية ، وعلى الرغم من أنه لم يتمكن من إنشاء هذه المنظمة إلا أنه كون جمعية **"الدعوة و الإرشاد "** التي كانت المقدمة الأولى للإخوان المسلمين. [2]

بعدما آثر **"حسن البنا"** في نفسه ما رآه من الاستعمار العسكري المتمثل في معسكرات الإنجليزية بالقناة و الاستعمار الاقتصادي المتمثل في شركة قناة السويس ، ثم ساءه أن يعرف أن المسلمين في البلد منقسمين بسبب خلاقات دينية ناتجة عن التعصب للرأي، فأعتزل**"البنا"** جمهور المسجد ، و أخذ يزاول التدريس في المقهى ، وفي مارس 1928 م إلتقى بستة إخوة ، وهم: **حافظ عبد الحميد، أحمد الحصري فؤاد إبراهيم ، عبد الرحمن حسب الله، إسماعيل عز، وزكي المغربي**.[3]

فكان هذا اللقاء بمثابة أول تشكيلة للإخوان المسلمين ، وهذه التسمية جاءت من قول **"البنا "**:

"نحن إخوة في خدمة الإسلام فنحن إذن إخوة مسلمون".[4]

يعرف "حسن البنا" حركة الإخوان المسلمين حسب منهجية عملها بأنها :

---

[1] - رؤوف عباس أحمد،" تاريخ جامعة القاهرة" ، ص31 ، متوفر على الرابط التالي = http=//www.kotobarabia.com

[2]- روبرت دريفوس ،لعبة الشيطان = دورالولايات المتحدة في نشأة الطرف الإسلامي .ترجمة : آشرف رفيق – ط1.دون مكان نشر معلوم.مركز درسات الإسلام و المغرب ،2010،ص62

[3]- مجهول المؤلف "يا أيها العالم ...هذا هو حسن البنا " ، متوفر على الرابط التالى = http=//www.ismawab.met/v4/wp-comtemt .

[4] المرجع نفسه.

"الإخوان دعوة سلفية ، لأنهم يدعون إلى العودة بالإسلام إلى معينة الصافي من كتاب الله و سنة الرسول المطهرة في كل شيء وحقيقة صوفية ، لأنهم يعلمون على أساس الخيرو طهارة النفس و نقاء القلب و المواظبة على العمل و الإعراض عن الخلق وحب الله و الارتباط على الخير ، وهيئة سياسية ، لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم من الداخل و تعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج و تربية الشعب على العزة و الكرامة و الحرص على قوميته إلى أبعد حد ، وجماعة رياضية ، لأنهم يعنون بأجسامهم و يعلمون أن المؤمن القوي خير و أحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، و رابطة علمية و ثقافية ، لأن الإسلام يجعل العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة ، وشركة إقتصادية ، لأن الإسلام يعني بتدبير المال و الحسبة ، و فكرة إجتماعية ، لأنهم يعنون بأداء المجتمع الإسلامي و يحاولون الوصول إلى طرق علاجها و شفاء الأمة منها" .[1]

لقد كان هدف " حسن البنا " بالأساس على حد التعبير أحد المؤرخين هو" إصلاح القلوب و العقول " وهداية المسلمين من جديد إلى الدين الإسلامي الخالص ، وصرفهم عني التطلعات و الممارسات أللأخلاقية التي أنشأتها سيطرة الأوروبيين.[2]

وقد أعتمد الإخوان في أساليب عملهم على الوعظ و الإرشاد و إرسال الرسائل و الإهتمام بالشباب والطلبة و التعليم ، وعقد المؤتمرات و إنشاء المستوصفات و المستشفيات .

ومن الاتجاهات التي ميزتهم بلا شك ، اهتمامهم بالاستثمار الاقتصادي و المالي ، فأسسوا العديد من الشركات و المصانع و أشركوا العمال في رأس المال لأول مرة في تاريخ مصر،شركات و اهتموا بالعنصر النسائي ، حيث كونوا عام 1932م أول لجنة للأخوات المسلمات بمدينة الإسماعيلية وفي عام 1948م أصبح لهذا القسم في مصر خمسون شعبة تضم خمسة آلف سيدة و آنسة.

و اهتموا ثالثا بالحكم و السياسة ، إذ يقول" البنا " :

"أن الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنان من أركانه ، و يعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد ".[3]

لقد نجح "البنا" في أن يوسع قاعدة الجماعة لتصبح واحد من أهم القوى السياسية في مصر طيلة الثلاثينيات و الأربعينيات ، إلى غاية اغتياله عام 1949م، وبرغم تراوح المسافة بين الإخوان والسلطة خلال العشرين عاما التي قضاها "البنا" مرشدا للجماعة، فإن شخصيته الآسرة وثقله التنظيمي كان كافيا لاستمرار الحفاظ على بقاء جماعته على نحو فعال. فقد كان الأعضاء يجدون في

1- رائدة قنديل و لسان أبو حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص11 .

2- جون آربيرادرلي ، في قلب مصر : أرض الفراعنة على شفا الثورة . ترجمة : شيماء عبد الحكيم طه و كوثر محمود محمد .ط1.مصر: كليمات عربية للترجمة و النشر ،2012 ، ص 64.

3 – خليل علي حيدر ، مرجع سبق ذكره ص ص 4-5.

"البنا" مؤسسا وشيخا ورئيسا، أو ما اعتادت التقاليد الإسلامية وصف من يحوزون هذه الصفات الخاصة بالأئمة ،وهو وصف غير مستخدم على نطاق واسع، وباستثناء أئمة الأزهر ، فإن أحدا غيره لم ينل لقب الإمام حديثا سوى الإمام **"محمد عبده"**.[1]

لقد كانت أفكار**"حسن البنا"** مناوئة للغرب ومحافظة وغير ليبرالية وأدت بوضوح إلى تصادم الأفكار السياسية الإسلامية مع الديمقراطية التي هي غريبة في مضمونها ،وبالتالي غير إسلامية.

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ،تطرفت مواقف الإخوان المسلمين أكثر بفعل أفكار "سيد قطب" الذي قاد الحركة إلى مواجهة ساخنة مع نظام "جمال عبد الناصر" القومي. وكانت حجة سيد قطب أن العالم الإسلامي يتحول إلى شكل جديد من الجاهلية مثل تلك التي سادت قبل ظهور الإسلام وعليه فإن النظام الوطني في مصر غير إسلامي و الجهاد ضده جائز.[2]

- **الهيكل التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين:**

لقد حدد المؤتمر الثالث للإخوان عام 1935م هيئات الجماعة في:

المرشد العام و مكتب الإرشاد و الهيئة التأسيسية و مؤتمر المناطق و فرق الرحلات و فرق الإخوان كما حدد مراتب العضوية في:

الأخ المساعد و الأخ المتسبب و الأخ العامل و المجاهد.

و في سبتمبر عام 1945م ، أقرت الجماعة قانونا معدلا أطلق عليه قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين ، و الذي أجريت عليه بعض التعديلات بعد ثلاث سنوات ، و تحدد الشكل التنظيمي للجماعة على النحو التالي :[3]

أ- **المرشد العام** : و هو رئيس الحركة و زعيمها ، وهو الذي يضع برنامج عمل الحركة ، و هو صاحب التأثير الكبير على طابع الحركة و نشاطاتها ، كما أنه المسؤول عن تفعيل المؤسسات و يدعوها للانعقاد حسب ما ينص عليه الدستور ، و هو ممثل الحركة أمام السلطات و الجمهور في جميع المجالات و يوجد بجانبه نائب و أحيانا نائبان.[4]

وقد تولى منصب الإرشاد منذ عام 1928 حتى عام 2010 ، ثمانية مرشدين ، هم على التوالي : "حسن البنا" (1928-1949)، "حسن الهضيبي" (1949-1973) ، "عمر التلمساني" (1973-1986)، "محمد حامد أبو النصر" (1986-1996) ، "مصطفى مشهور" (1996-2002) ، "مأمون الهضيبي"(2002-2004)،محمد مهدي عاكف (2004-2010) ، محمد بديع (2010 إلى يومنا هذا). [3]

---

[1] – أحمد المسلماني ،الحداثة والسياسة : مالذي يجري في مصر؟. د.ط.القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،2003 ،ص ص 90-91.

[2] – محاولة لفهم التوجه الإسلامي ، تقرير الشرق الأوسط / شمال إفريقيا،رقم 37 ، 2 مارس 2005 ، ص 6.

[3] أحمد أبو الروس ، الإرهاب و التطرف و العنف في الدول العربية .د.ط الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2001 ص،ص 34-35.

[4] سليم أبو جابر ،"الإخوان المسلمين في مصر"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.kotobarabia.com.

[3] "المستشار حسين الهضيبي المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمين في الوثائق الأمريكية "، متوفر في الرابط التالي :

(rup=llikhuanwayonline.wordpress.com)

ب- **مكتب الإرشاد** : هو هيئة إدارية تختص بوضع سياسة الجماعة و الإشراف عليها ، ينفذ قراراته سكرتير عام تنتخبه الهيئة و يشرف أيضا على الجهاز الإداري ، و يعتبر حلقة الوصل بين مكتب الإرشاد و باقي وحدات الجماعة ، و هناك أمين صندوق يعد مسؤول عن عملياتها المالية و مصروفات مكتب الإرشاد ، و يتبعه عدد من اللجان و الأقسام للقيام بالعمليات الفنية .[1]

ج- **مجلس الشورى** : هو السلطة التشريعية لحركة الإخوان المسلمين، و هو الإطار المختص بمناقشة السياسات العامة للإخوان و إقرارها ، و يتكون من ثلاثين عضو أعلى على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار و يتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار و يتم تحديد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى ، و يجوز أيضا أن يضم إليه ثلاثة أعضاء من ذوي الإختصاص و الخبرة ، يرشحهم مكتب المرشد العام. [2] **(أنظر الشكل رقم 01)**

[1] أحمد أبو الروس ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

[2] رائد محمد عبد الفتاح دبعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61-62

المطلب الثالث : المراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين

لقد بلغت حركة الإخوان المسلمين من العمر أكثر من 85 سنة حتى الآن ، يمكن تقسيمها إلى خمسة مراحل تحدد زمنيا على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى : من 1928-1949 :** وهي فترة "حسن البنا " التي يمكن تقسيمها أيضا إلى ثلاث مراحل :

مرحلة التعريف بالجماعة (1928-1939)؛ **:** حيث عمل" البنا " على التعريف بالمبادئ العامة للجماعة و شعاراتها من خلال الدروس و المحاضرات و إصدار المجلات و الرسائل، الاتصال بالخارج للتعريف بالجماعة الخاصة في منطقة العالم العربي كالجزائر و اليمن و سوريا و الجزيرة العربية. [1]

مرحلة البناء التنظيمي و الإداري للجماعة (1939-1945)؛ وهي المرحلة التي قال عنها البنا :

"هذه المرحلة من المراحل الإخوان إجتزناها بسلام وفق الخطة الموضوعة لها ... و الآن أيها

الإخوان قد حان وقت العمل و آن وقت الجد ..."[2]

في هذه الفترة ، مع اشتداد وطأت الحرب العالمية الثانية على مصر و شعبها بدأ الإخوان يطالبون الحكومة بتحسين الأوضاع بالنسبة للطبقات الفقيرة ، و الإعداد للدفاع عن نفسها .

إلا أن الجماعة لم تنشغل كثيرا بالمواقف السياسية ، وأنصب اهتمامها على استكمال البنى التنظيمية و الإدارية للجماعة .

- مرحلة الفعل و التأثير (1945-1949)؛ حيث توغلت الجماعة أكثر في العمل السياسي و المواقف السياسية ، واختبار قوتها على التصدي و المواجهة مع النظام السياسي القائم .

إنتهت فترة حسن البنا بمقتله عام 1949 ، و عموما تميزت فترته ب :

- دخول جماعة الإخوان المسلمين العمل السياسي من خلال الدعوة و يكون لها باع في ذلك
- إنشاء الجناح العسكري للجماعة ، أو ما أسميته بالنظام الخاص للجماعة . [3]

- **المرحلة الثانية : من 1949-1952 :** في هذه المرحلة تعرضت الحركة للحل ، و أخضعت لموجة كبيرة من الاضطهاد و التشريد و الإعتقالات و ذلك نتيجة لإنزلاق الإخوان إلى ممارسة العنف المسلح في العمل السياسي و قد تفاقم الوضع إثر هزيمة الحكومة المصرية في حرب فلسطين [4] . إلى أن

---

[1] الربيع جصاص ، "الحركات الإسلامية و التعبير الثقافي في المجتمع الجزائري " ، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطينة :، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،2008،ص 182.

[2] عبد الله أبو عزة ، الإخوان المسلمون : الحركة الأم دراسة نقدية . ط 1. الأردن : د.ن.م .2010، ص 18.

[3] الربيع جصاص ، المرجع السابق ، ص ص 182-183.

[4] عبد الله أبو عزة ، المرجع السابق ، ص 21.

قامت ثورة يوليو 1952 التي قامت بها مجموعة الضباط الأحرار الذين كانوا على علاقة وثيقة بالإخوان المسلمين ، و تعاون الفريقان على الإطاحة بالنظام .[1]

فقد كان هناك اتصال وثيق بين الإخوان المسلمين و الضباط الأحرار قبل الثورة ، حيث كان الإخوان المسلمين على علم بالثورة قبل وقوعها ، وكان الاتفاق أن يقوم الإخوان المسلمين بحراسة السفارات و المصالح الحكومية ليلة الثورة و بعدها ، و أن يقدموا للثورة بعد نجاحها كل عون شعبي ممكن ، لكن الصراع على السلطة هو الأمر الذي فرقهما و أدى بهما إلى الصراع قبل إندلاع الثورة عندما أراد الإخوان المسلمين ضم الضباط الأحرار و جعلهم شعبة عسكرية للجماعة ، فرفض "جمال عبد الناصر" ذلك و أعتبره و صاية على تنظيمه المستقل. [2]

- **المرحلة الثالثة : من (1952إلى 1967) :** إمتدت هذه المرحلة من ثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952 التي أطاحت بالملك فاروق ، و حتى هزيمة العرب من قبل إسرائيل عام 1967 .

أهم ما ميز هذه المرحلة هو العلاقة المتوترة بين الإخوان المسلمين و جمال عبد الناصر ، و هذا حسبما أكده "الدمرداش العقالي" بقوله :

" إنه في اللحظة التي بات كل من الهضيبي وعبد الناصر يشعر فيها بقوته ...كان الصدام واقعا بينهما لا محال. " [3]

فبعد حادثة المنشية الشهيرة في 26 أكتوبر 1954 ، عندما تعرض "عبد الناصر" لمحاولة اغتيال عندما كان يلقي خطابا جماهيريا في ميدان المنشية بالإسكندرية في احتفال بمناسبة اتفاقية الجلاء حيث تم إطلاق الرصاص عليه و إتهم فيها الإخوان و تم القبض عليهم و إعدام ستة أشخاص منهم شنقا ، و أتهم "محمود عبد اللطيف" بإطلاق الرصاص و تم إعدامه ، و أعدم معه "هنداوي دوير " و مسؤول القاهرة "إبراهيم الطيب" ، مع ثلاثة من أبرز قيادات الإخوان هم : "محمد فرغلي" ، "عبد القادر عودة" ، "يوسف طلعت" .

هذا الحادث كان كافيا لتصفية الإخوان المسلمين في مصر ، فتم القبض على حوالي 30 ألفا منهم،وأصدر عبد الناصر مرسوما يقضي بحضر الجماعة و إعتبارها خارجة عن القانون. [4]

كما حوصر "سيد قطب " و غيره من المفكرين الإسلاميين و سجنوا في ذلك العام ، و جرت موجة ثانية من الاعتقالات بحق الإخوان المسلمين على نطاق واسع عام 1965 ، و أحد الأسباب التي جعلت

---

[1] زياد موسنون ، " الحشد الإسلامي : نظرية الحركة الإجتماعية و الإخوان المسلمين في مصر " ، ص 7 ،متوفر على الرابط التالي:
http :llwww.ikhwanueb.com

[2] حسن الحنفي ، الدين و الثورة في مصر (1956-1981) : الحركات الدينية المعاصرة ص 155، متوفر على الرابط التالي:
http://www.kotobarabia.com

[3] سليمان الحكيم ، أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر ..و الإخوان ط 1. مصر : مركز الحضارة العربية للإعلام و النشر ، 1996، ص 32

[4] محمد الصروي ، الإخوان المسلمون تنظيم 1965 : الزلزال .. و الصحوة ط 1 مصر : مركز الحضارة العربية للإعلام و النشر ، 2003، ص 41.

"سيد قطب " و آخرين من الإخوان المسلمين يشكلون تهديدا مماثلا لعبد الناصر و نظامه ، كان وضع صيغة لحق المسلم بالعصيان حتى ضد حكومة تتألف من مسلمين مماثلين ، وربط سيد قطب الوضع الراهن في مصر و أجزاء أخرى من العالم العربي ب "الجاهلية " و كان كافة المسلمين ملزمين بمعارضته . وهكذا خلق قطب تبريرا دينيا ملزما لصوابية الثورة ضد أي نظام قائم في العالم العربي و في نهاية المطاف ، قدم قطب للمحاكمة عام 1966 بتهم تتعلق بالخيانة ، و قد أعدم مع إثنين من قادة الإخوان المسلمين ، هما " محمد يوسف أواش" و "عبد الفتاح إسماعيل " ، بتاريخ 29أوت 1966.[1] وبإعدام سيد قطب انتهى آخر و أخطر الحلقات في الصراع بين عبد الناصر و الإخوان المسلمين و هو صراع السلطة و ليس على الدين.

- **المرحلة الرابعة من 1967إلى1981 :** تمتد هذه المرحلة من نكسة حرب أكتوبر و موت عبد الناصر إلى اغتيال أنور السادات ووصول حسني مبارك إلى الحكم .

شكلت هزيمة العرب في حرب الستة أيام مع إسرائيل دعما كبيرا للحركات الإسلامية ، حيث اعتبرت هزيمة للأحزاب القومية و غير الإسلامية ، و مع وفاة عبد الناصر و تولي السادات للحكم ، فقد بدأت الإجراءات العملية للقضاء على الفترة الناصرية ، حيث تخلص السادات في 15 ماي 1971 من كل رجال عبد الناصر في الحكم ، كما بدأ في الإفراج التدريجي عن معتقلي الإخوان في نفس العام ، و في 8 يوليو 1975 شملهم العفو الذي صدر عن الجميع في القضايا السياسية قبل ماي 1971 ، و كان الواضح أن السادات يرغب في التقوي بالتيارات الدينية في مواجهة خصومه من التيارات الوطنية الأخرى ، و بالتالي فقد سمح بأن تجمع صفوفها مرة أخرى كي تتمكن من خوض هذه المواجهة [2] لكن سرعان ما بدأت العلاقة تتوتر، فامتازت أواخر السبعينيات باهتياج متجدد ، ففي عام 1978 أعدمت الحكومة المصرية "شكري مصطفى " و هو من أتباع قطب ، و خطف و قتل وزير الأوقاف الدينية المصري ، لتنتهي لاحقا إلى القطيعة باغتيال المئات و على رأسهم المرشد "عمر التلمساني" عام 1981. و إنتهت هذه المرحلة باغتيال الرئيس أنور السادات من قبل الملازم الأول "خالد استمبولي" [3]

عموما ما ميز حقبة السبعينات ، هو تبني الإخوان المسلمين مبدأ الدعوة السلمية و إعتمدوا على متوسطي العمر ممن وصل إلى مرحلة النضج ، كما ركزوا على بناء المؤسسات الخدمية مثل العيادات الطبية و المدارس و التعاونيات الإعلامية ، و هذا ما جنت ثماره بداية من منتصف الثمانيات

---

[1] راي تاكية و نيكولا ساغفو سديف ، نشوة الإسلام السياسي ، الراديكالي و إنهياره . حسان بستاني (مترجما) .ط 1 . لبنان : دار الساقي ، 2005 ،ص ص 99-100.

[2] أحمد صبري و مجدي عبد الهادي ، مصر السلفية : أزمة الهوية و الصيرورة الطبعة الإلكترونية .2013 ، ص 106.

[3] راي تاكية ، و نيكولاس غفوسديف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 101-102.

فمنذ تولي "التلمساني" زعامة الإخوان ، إتخذت الجماعة ثلاثة قرارات هامة : التخلي عن العنف ، بناء المؤسسات و المشاركة في الحكم من خلال البرلمان. [1]

- **المرحلة الخامسة : من 1981إلى 2011 :** و هي فترة حكم الرئيس حسني مبارك ، و قد كان الإخوان المسلمين طوال عهد مبارك من الاعتقالات بين صفوفهم و المحاكمات العسكرية ، بالإضافة لبعض المحاولات لضرب اقتصاديات الجماعة كما حدث في قضية شركة سلسبيل سنة 1992 ، إلا أن الإخوان استمروا في التزامهم الواضح بالمنهج السلمي بل أنهم لم يمانعوا في عقد صفقات انتخابية مع النظام أثناء انتخابات 2005 مقابل السماح لهم بدخول الانتخابات بشكل مستقل وهو ما أدى لدخول 88 عضو بالجماعة إلى البرلمان المصري للمرة الأولى في تاريخها ، كما تسبب لاحقا في الضربة التي وجهها الأمن للجماعة سنة 2006 بتهم غسيل الأموال و إحياء جماعة محظورة و عموما فقد تميزت العلاقة بين مبارك و الإخوان في فترة الثمانينيات بحالة من الهدوء الأمني ، في حين تميزت بالشد و الجذب فترتي التسعينات و الألفية الجديدة ، و حتى سقوط مبارك. [2]

ويمكن تلخيص نظرة مبارك إلى الإخوان المسلمين من خلال التصريح الذي أدلى به لمجلة "دير شبيغل" الألمانية ، الذي نشر في ديسمبر 2004 ، حيث قال :

> **"إن جماعة الإخوان المسلمين لها تاريخ إرهابي ، لقد قتلوا واحد من رؤساء الوزارة قبل الثورة لاختلاف آرائهم السياسية ، و في عام 1954 حاولوا قتل الرئيس جمال عبد الناصر ، و كرروا محاولاتهم عدة مرات "** [3]

فعلى مدى العقدين الماضيين، تراوحت إستراتيجية النظام تجاه الإخوان المسلمين بين التسامح أو عدم الإهتمام حيال أنشطتهم الدينية والاجتماعية من جهة، وبين الخطاب العدائي وعمليات القمع الأمني المتوالية ضد الناشطين السياسيين من جهة أخرى. ومع انتخابات عام 2005م حدث تحول نوعي وكمي في طريقة تعامل النظام مع الإخوان المسلمين، فقد زاد النظام من حملات الاعتقال في صفوفهم بشكل حاد كلما اشتركوا في انتخابات أو احتجاجات عامة، وتم فرض حظر للسفر على معظم قيادات الجماعة كما وضعت قيود على أنشطتهم واتصالاتهم مع بقية شخصيات المعارضة والمجتمع المدني.[4]

---

[1] رمضان أحمد عبد ربه عصفور ، مرجع سبق ذكره ،ص 117 .

[2] أحمد صبري و مجدي عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 118-119 .

[3] مصر من مبارك إلى الإخوان ، شبكة أونلاين الإخبارية 4115: id&:view ?action :php-news/resal/llrerealatona.net : http

[4] تقرير الشرق الأوسط ، "الإخوان المسلمين في مصر: المواجهة أو الإندماج؟"، رقم 76، 18 يونيو 2008، ص 8.

المبحث الثاني: التيار السلفي:

تعترض محاولة الاقتراب من القوى السلفية صعوبة تتمثل في عدم إمكانية التعامل مع السلفيين ككتلة واحدة، وفي نفس الوقت عدم القدرة على وضع إطار تصنيفي وقيمة تحليلية عالية لمكونات التيار السلفي، ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- طبيعة الفكر السلفي نفسه، حيث ينطلق من أولوية النص الشرعي في بناء التصور العقدي وفي ضبط الممارسة الحياتية، أولوية فهم وتمثل السلف الصالح للنص الشرعي، وهذا المنطلق يتسم بقدر من العمومية التي تجعل من تحديد وضبط من يعتنقه أمرا ليس باليسير.
- عدم وضوح التمايزات الفكرية بين المنتمين للفكر السلفي نظرا لعمومية منطلقهم الفكري.
- طبيعة الممارسة المجتمعية للقوى السلفية والتي تتمثل في كونها ممارسة دعوية لا ينظمها إطار صلب.

هذه العوامل أنتجت تعددا في المقاربات التصنيفية للتيار السلفي، وسنحاول في بحثنا اعتماد طريقة أكثر إجرائية، حيث سنعتمد في تصنيفنا حسب أسلوب عملها وموقفها من النظام الحاكم، وذلك بتقسيمها إلى:

- تيارات راديكالية (ثورية).
- تيارات دعوية.

المطلب الأول: التيار الراديكالي.

بعد وفاة "جمال عبد الناصر" في سبتمبر 1970 ارتفعت معنويات الجماعات الإسلامية الداعية إلى العنف، لأن عبد الناصر أذاق الجماعات الإسلامية أشكالا من العذاب وظل يلاحق الإخوان المسلمين طيلة فترة حكمه، لكن عندما تولى أنور السادات رئاسة الدولة أول ما قام به هو تعديل الدستور عام 1971 بحيث تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في المادة الثانية من الدستور، وإثر توليه السلطة أطلق المعتقلين من الإخوان.

وفي مثل هذا المناخ بدأ ظهور جماعات أخرى مثل الجماعة الإسلامية، وجماعة الجهاد، وجماعة التكفير والهجرة، وظل كتاب سيد قطب الذي ألفه عام 1957 "معالم على الطريق" هو المرجع الرئيسي للجماعات الإسلامية الذين يرفعون راية الجهاد ويكفرون السلطة والحاكم.

أولا: جماعة المسلمين (جماعة التكفير والهجرة):

ظهرت جماعة التكفير والهجرة في أوائل السبعينات من القرن العشرين، والتي كانت تطلق على نفسها "جماعة المسلمين".

وأول من قال بالتكفير هو الشيخ "علي عبده إسماعيل" وكان أزهريا شابا، ولكنه تخلى عن أفكاره وقال أنه يخلع فكرة التكفير كما يخلع ثوبه الذي يلبسه، فتولى قيادة الجماعة من بعده "شكري مصطفى" والذي تأثر بشكل واضح بفكر الخوارج الأزارقة، ويقال أنه قرأ عشرة كتب منها أعانته على بلورة أفكاره وتمكنه منها بشكل مذهل.

وفي عام 1968، قال مصطفى شكري لـ "حسن طلعت" مدير مباحث أمن الدولة بمصر:

"أنت كافر ورئيس جمهوريتك كافر، ولئن أحياني الله وخرجت من المعتقل لأقاتلنكم قتالا شديدا، ولئن مت فسيأتي الله من بعدنا بمن يقضي عليكم ويذيل دولتكم.."[1].

لقد كفر التنظيم المجتمع كله، حكاما ومحكومين، ورأى أن إقامة المجتمع الإسلامي يقوم على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقوم على الإقامة في مكان بعيد والانفصال عن المجتمع الكافر لإقامة المجتمع الطاهر.
- المرحلة الثانية: هي مرحلة التمكن وتقوم على العودة ومحاربة حكام البلاد بالعنف والقوة لإقامة دولة إسلامية[2].

وعرفت الجماعة أول تطبيق لأفكارها في سبتمبر عام 1973، لكن قرارا جمهوريا صدر بالعفو عنها عام 1974، حيث اعتبر السادات أنهم طلاب صغار مغرر بهم في إطار التخلص من أثار الحقبة الناصرية، فأمر بالإفراج عنهم. وفي النصف الثاني من السبعينات، أصبحت الجماعة ظاهرة خطيرة في المجتمع المصري، حيث استطاعت أن تتغلغل في المدن والقرى وحققت انتشارا هائلا، لكنه كان انتشارا كومضة البرق التي سرعان ما اختفت كما ظهرت وبدأت[3].

وبعد فشل "مصطفى شكري" وإعدامه وضعف جماعته، اتخذت الجماعة منهجا مختلفا في التغيير، يرتكز على فكرة انتظار المهدي المنتظر والانضمام إليه، ومن ثم فهم يمارسون الدعوة إلى أفكارهم دون تسلح أو الانتساب لأي عمل سياسي أو عسكري من أي نوع، ويقتصر عملهم داخل الجماعة على

---

[1] كمال حبيب، تحولات الحركة الإسلامية ةالإستراتيجية الأمريكية، د.ط. القاهرة: د.م.ن، 2006، ص 31.
[2] نبيل لوقابباوي: الإرهاب صناعة غير إسلامية، د.ط، مصر: دار البباوي للنشر، 2002، ص 128.
[3] كمال حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

العمل التربوي والاجتماعي، بالإضافة للعمل التعليمي، لأنهم أصبحوا يحرمون دخول المدارس والجامعات بعد إعدام مصطفى شكري ورفاقه[1].

ثانيا: حركة الجهاد الإسلامي:

برزت حركة الجهاد الإسلامي في مصر بعد وقوع عدة حوادث كان لها تأثير على الوضع الأمني والسياسي في مصر، خاصة بعد وقوع حادثة الكلية الفنية العسكرية في منتصف السبعينات وحتى بداية عام 1980، ويتزعم تيار الجهاد اليوم المقدم "عبود الزمر" الذي حكم عليه بالسجن لمدة تزيد على الثلاثين عاما في قضية اغتيال الرئيس "أنور السادات"، بعد تنفيذ حكم إعدام في "محمد عبد السلام فرج" زعيم الحركة السابق[2].

إن مبادئ وتعاليم هذه الجماعة متأثرة بأفكار "سيد قطب" في نظرته إلى مجتمع اليوم بأنه تشبيه بالمجتمع الجاهلي، كما تعتبر هذه الجماعة أن من لا ينظم إليها و لا يهتدي بهديها كافرا منكرا للعهد والدين، وهذه الجماعة تشر مجلة تدعى "كلمة الحق" من خلالها تدين جماعة الإخوان المسلمين وتعتبرهم مساومين يقبلون بالحلول الوسط[3].

كان التنظيم يعتمد مناهج لتعليم الدراسات الشرعية، تقوم على المنهج السلفي، أما في مجال التدريبات العسكرية فإن هذه الجماعة لم تكن تتبنى سوى التدريبات البدنية الشاقة بجانب التدرب على الألعاب القتالية كالمصارعة والكاراتيه، لأنهم كانوا يتبنون فكرة التغيير عبر التغلغل في الجيش واستخدامه للقيام بانقلاب عسكري وذلك عبر توجيه الأعضاء من طلبة الثانوي لدخول الكليات العسكرية وكذا توجيه الأعضاء من طلبة الجامعات للتحويل للكليات العسكرية[4].

ثالثا: الجماعة الإسلامية:

تزامن نشوء "الجماعة الإسلامية" داخل الجامعات المصرية مع خروج غالبية قيادات جماعة الإخوان المسلمين من السجون، وحدوث تحول في المزاج المصري نحو الإسلام بعيدا عن الأفكار اليسارية والقومية، خاصة بعد هزيمة 1967. وفي تلك الفترة عرفت الحركة الطلابية عددا من الطلبة ذوي الميول الإسلامية القومية، مثل: عبد المنعم أبو الفتوح، عصام العريان، أبو العلا ماضي، وحلمي الجزار،وكان لتحركاتهم وسط الجامعات تأثير كبير، ولم يمض وقت طويل حتى حسمت غالبية القيادات الطلابية أمرها بالانضمام إلى الإخوان، وهو ما أعطى الجماعة دفعا قويا، آثر الإخوان أن يتحركوا في الجامعة تحت اسم الجماعة الإسلامية بعدما أضافوا إليه شعارهم، لكن فيما بعد وجدت عند

---

[1] عبد المنعم منيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 172-173.
[2] عقيل أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص 148.
[3] موسى زيد الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، د،ط، الجزائر: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، د، س، ن، ص23.
[4] عبد المنعم منيب: مرجع سبق ذكره، ص 44.

بعض الطلاب تحفظات على منهج الإخوان في التغيير والعمل الإسلامي، فأسسوا ما عرف بـ "الجماعة الإسلامية"، لكن بشعار مختلف عن شعار الإخوان[1].

تعتقد الجماعة الإسلامية أن الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله كافر خارج عن الإسلام، ولهذا عارضت دخول مجلس الشعب لما ينطوي عليه من إصدار تشريعات مخالفة لشرع الله. كما أنها ترفض انقسام جماعات الإسلام السياسي وتسعى لوحدتها في جماعة منضبطة، وتحت راية فكرية واحدة. إضافة إلى هذا فإن الجماعة تتباهى باستخدامها للعنف، وتقر صراحة بأنها ستواصل القيام بمحاولة تخليص المجتمع المصري من المنكرات بشتى أنواعها.

ومما يؤخذ على هذه الجماعة هو انشغالها بقضية الخروج على الحاكم، دون تفريق بين المسلم والكافر، ودون إعداد العدة لمن كفر منهم، مما يتسبب في قتل الأبرياء من المسلمين والتضييق على الدعوة الإسلامية، وتبعثر الجهود الخيرة.

وقد تنبه قادة الجماعة أخيرا إلى سوء عاقبة مسلكهم الأول حيث أن كثيرا منهم قد عادوا عن أفكارهم مؤخرا[2].

وللإشارة، فإنه في عام 1980، التقت قيادات الجماعة الإسلامية مع قائد تنظيم الجهاد "محمد عبد السلام فرج" وتقرر اندماج أخطر تنظيمين في مصر وهما تنظيم الجهاد وتنظيم الجماعة الإسلامية في تنظيم واحد تحت قيادة الدكتور الضرير "عمر عبد الرحمان" أمير التنظيم الاندماجي الجديد*، وبتاريخ 6أكتوبر 1981 وفي ظل جو مشحون، قام أعضاء التنظيم الاندماجي بتوجيه بعض كوادرهم وهم: حسين عباس، وعبد الحميد عبد السلام، وخالد الإسلامبولي، باغتيال السادات في حادث المنصة الشهير، وتم القبض عليهم ومعهم محمد عبد السلام فرج، وتم إعدامهم[3].

وبعد اغتيال الرئيس السادات، قرر "كرم زهيدي"، وهو أحد أبرز القادة في الجماعة الإسلامية، منفردا القيام بعمل عسكري كبير في مدينة أسيوط عرف باسم "أحداث أسيوط"، إذ اقتحم المنشآت التابعة للشرطة وقتل أكثر من ثمانين ضابطا وجنديا، ولم تنته إلا بتدخل مباشر من القوات المسلحة التي أنهت سيطرة الجماعة الإسلامية على مدينة أسيوط.

---

[1] مصطفى عاشور، الجماعة الإسلامية بمصر...القصة الكاملة، مركزك الدين والسياسة للدراسات، 17 ماي 2013، متوفر على الرابط التالي:
http: //www.respont.com/news.php?action=show &id=3289

[2] "الجماعة الإسلامية بمصر"، إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي. متوفر على الرابط التالي:
http://Saaid.net/fraq/mthahb/19.htm

* لقد كان الدافع وراء ذلك هو إحساس كلا التنظيمين بأن كل واحد مكمل للآخر، فجماعة الجهاد منتشرة في الشمال والجماعة الإسلامية منتشرة بشكل رئيسي في الجنوب

[3] نبيل لوقابياوى، مرجع سبق ذكره، ص 129.

وبعد المحاكمة التي أعقبت مقتل السادات عاد التنظيمان للانفصال عام 1983، وإن كانت فترة وحدتهما قصيرة إلا أنها تركت آثار واضحة عليهما[1].

المطلب الثاني: التيار الدعوي:

في هذا التيار يمكن التمييز بين جمعيات رسمية (الجمعية الشرعية، وجمعية أنصار السنة المحمدية) وتجمعات غير رسمية (الدعوة السلفية، والحركة السلفية) بالإضافة إلى جمهور عريض غير مؤطر في مجمله، يتبع رموزا دعوية سلفية.

1- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية:

أسسها الشيخ "محمود خطاب السبكي" في 11 ديسمبر 1912، كأول جمعية منظمة في مصر تدعوا إلى إحياء السنة والقضاء على البدعة أطلق أتباع الجمعية على مؤسسها آنذاك لقب "إمام أهل السنة" وكان دافعه الرئيسي إصلاح حال المسلمين من التبعية للاحتلال، والتفرق والفقر، وانتشار الشهوات والبدع، والبعد عن الشريعة والسنة النبوية[2].

وتتمثل أهداف هذه الجمعية في:

- نشر التعاليم الدينية الصحيحة والثقافة الإسلامية، لإنارة العقول وإنقاذ المسلمين من فساد المعتقدات، والبدع والخرافات...إلخ
- فتح مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم.
- إنشاء المساجد لتقام فيها الشعائر الدينية وفق ما جاء به الدين.
- إصدار مجلة دينية لنشر الموضوعات الدينية والأخلاقية والأدبية...
- طبع ونشر ما يرى نافعا ومساعدا في تثقيف العقول وتهذيب النفوس من المؤلفات الدينية وغيرها، بحيث لا تعترض هذه الجمعية للشؤون السياسية التي يختص بها ولي الأمر.
- إعانة المنكوبين والبائسين ممن ينتسبون إلى الجمعية ولاسيما من لا يتمكن من العمل بمهنته لتمسكه بدينه.
- إيجاد مستشفى لمعالجة فقراء المسلمين ونشر المبادئ الدينية بينهم.
- القيام بنفقة تجهيز موتى المسلمين الفقراء، وإعداد مقابر شرعية لمواراتهم ما استطاعت الجمعية إلى ذلك[3].

---

[1] فتحي حسن عطوة، "الجماعة الإسلامية المصرية: قراءة في النشأة والمراجعات"، متوفر على الرابط التالي: http://www.assakina.com/center/parties/6401.html.

[2] عمار أحمد فايد، "السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، متوفر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/2012711034.

[3] الموقع الرسمي للجمعية الشرعية، "تاريخ جمعية"، متوفر على الرابط التالي: http://alshareyah.com/index.php?option=com-content.

2- جمعية أنصار السنة المحمدية:

تكونت هذه الجماعة بمصر عام 1926، أسسها جمع من العلماء وطلبة العلم، وتجاوب معها رجال الدعوة السلفية في مصر، بالإضافة إلى الدعاة السلفيين بالأزهر والأوقاف، تحت رئاسة الشيخ "محمد حامد الفقي".

بلغت فروع الجماعة في مختلف المحافظات المصرية أكثر من 150 فرع، بينما انتشرت مساجد التوحيد والسنة والتي بلغت ما يقرب من 2000 مسجد الآن[1].

ويتشكل هيكلها الإداري من:

- الرئيس العام: وينتخب من قبل الجمعية العمومية للجماعة، أو من قبل أعضاء مجلس الإدارة المنتخب من قبل الجمعية العمومية.
- الجمعية العمومية: ويمثل فيها من كل فرع عضوان فقط من الفروع البالغ عددها "200" فرع على مستوى الجمهورية المصرية، وعدد أعضاء الجمعية العمومية بالتالي هو "400" عضو، ينتخبوا "15" عضوا.
- مجلس إدارة الجماعة: ويتكون من:
- الرئيس ونائب الرئيس، الأمين العام، أمين الصندوق والهيئة التنفيذية[2].

وتتميز هذه الجماعة بجملة من الخصائص، أهمها:

- لهم منهجهم وطريقهم الشامل الذي ينتظم فيه كل أمر يحتاجه كل مسلم لأن منهجهم هو الإسلام الشامل الذي شرعه النبي صلى الله عليه وسلم، وهم على تفاوت فيما بينهم، ولهم سمات تميزهم عن غيرهم منها: الاهتمام بكتاب الله حفظا وتلاوة وتفسيرا، الدخول في الدين كله والإيمان بالكتاب كله، الإتباع وترك الابتداع، ونبذ الفرقة، التوسط في الاعتقاد والسلوك، الإنصاف والعادل...
- لهم منهج شامل في تزكية النفس وتهذيبها، وإصلاح القلوب وتطهيرها.
- لا يعد من اجتهد في بيان نوع من أصول السنة مبتدئ ولا مفرطا ما دام لا يخالف شيئا من أصول أهل السنة والجماعة[3].

---

[1] منتديات فجر الإسلام، "جماعة أنصار السنة المحمدية"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.fajjr.net/vb/showtreed.php?t=1171.

[2] دعوة أنصار السنة المحمدية، الموقع الرسمي للجماعة، متوفر على الرابط التالي:
http://www.elsonna.com/play.php?catsmktba=13112.

[3] الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب، ص ص13-14، متوفر على الرابط التالي:
http://google/IGIKJ.

3- الدعوة السلفية:

نشأت الدعوة السلفية بالإسكندرية في سبعينات القرن الماضي (بين عامي 1972 و1977) على أيدي مجموعة من الطلبة المتدينين، كان أبرزهم، محمد إسماعيل المقدم، وأحمد فريد، وسعيد عبد العظيم، ومحمد عبد الفتاح، ثم ياسر برهامي وأحمد حطيبة فيما بعد. التقى هؤلاء جميعا في كلية الطب بجامعة الإسكندرية، إذ كانوا منطوين في تيار "الجماعة الإسلامية".

رفضوا جميعا الانضمام إلى جماعة "الإخوان المسلمين" متأثرين بالمنهج السلفي الذي وصل إليهم عن طريق المطالعة في كتب التراث الإسلامي ومجالسة شيوخ السلفية السعودية خلال رحلات الحج والعمرة[1].

[1] مركز الدين والسياسة للدراسات، الدعوة السلفية بالإسكندرية، النشأة التاريخية وأهم الملامح، علي عبد العال:
http//www.rpcrt.com/dowloads.php?action=show&id=2.

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011.

مرت الحركات الإسلامية عموما عبر تاريخها الطويل بأحداث فاصلة، أثرت تأثيرا مباشرا على مسار تلك الحركات، وأحدثت تحولات جذرية على الصعيدين الداخلي والخارجي لها، وإن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من أهم هذه الأحداث التي أثرت تأثيرا مباشرا وسلبيا على مسارها، فإن ما تشهده المنطقة العربية من أحداث وثورات وحراك شعبي كانت نتيجة الإطاحة ببعض الأنظمة، وتعد الثورات من أهم الأحداث التي أثرت تأثيرا إيجابيا على مسار الحركات الإسلامية -وإن لم تظهر نتائجها بعد- إلا أنها وضعتها على مشارف مرحلة تاريخية جديدة بعد سنوات من القهر والتضييق والمعاناة.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الحركة الإسلامية في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير وما بعدها، لمعرفة مدى تأثير هذه المرحلة التاريخية على الإسلام السياسي في مصر.

المطلب الأول: دور التيارات الدينية أثناء الثورة.

إن قيام الثورة المصرية لم تكن مصادفة أو رد فعل عشوائي، إنما هو حصاد كامل لسياسات فاشلة قادت مؤسسات الدولة إلى ما يشبه الانهيار، حيث عرفت مصر نظام غير ديمقراطي، قمعي، فاسد، معدوم الكفاءة، كانت آثاره وخيمة على الشعب المصري في كل المجالات، مما جعل الشعب المصري لا يرى حلا لمصائبه إلا الثورة[1].

فقد كان المحرك لهطه الانتفاضة هو الشعور بالغضب واليأس الناجم عن بطش الشرطة والفقر والبطالة والإصرار على قمع الحريات الأساسية، وعلى مدى ثمانية عشر يوما، خرج ملايين المصريين إلى الشوارع واحتلوا الميادين وتصدوا لهجمات قوات الأمن وكونوا لجانا شعبية تمكنهم في آخر المطاف من الإطاحة بحاكم بدا طيلة عقود أنه لا يقهر، وقد اتسمت الأحداث بأنها سلمية في أغلبها، في حين كان رد فعل السلطات إزاءها على النقيض من ذلك[2].

وعلى الرغم من أسباب ثورة 25 يناير لا تختلف كثيرا عن أسباب الثورات الأخرى التي تقوم في مناطق مختلفة من العالم سواء أكانت أسباب اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اجتماعية.

إلا أنه يظل هناك شيء آخر يميزها كثورة عن بقية الانتفاضات الأخرى التي حدثت ولازالت تحدث؛ وهو المضمون الجديد للديمقراطية الذي طرحته ثورة 25 يناير بوسائل إلكترونية، لتخرج نموذجا من الديمقراطية الجديدة في أدبيات النظم السياسية المعروفة، وهي "الديمقراطية الإلكترونية"

---

[1] مندى البدائل العربي للدراسات، حال مصر 2010: عام قبل الثورة، ص4.

[2] منظمة العفو الدولية، "مصر تنتفض: أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير"، ماي 2011، ص1.

وبذلك فقد اكتسبت ثورة 25 يناير خصوصية واضحة لأنها استخدمت الوسائل الالكترونية في طرح شعارات الإصلاح السياسي والديمقراطية[1].

لقد واكب هذه الثورة حالة من التقدير الرسمي العالمي في مختلف دوائر صنع القرار؛ حيث تكشف متابعة التصريحات الرسمية العالمية، التي واكبت اندلاع الثورة المصرية، عن حالات عالية من التقدير للثورة وشبابها، حيث دعت العديد من قيادات العالم إلى استلهام الدروس من شباب مصر، بل إن بعض الدوائر السياسية (النمسا مثلا) طالبت بمنح هذه الثورة جائزة "نوبل للسلام"، فيما قال الرئيس الأمريكي "باراك أوباما": "يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر....

الشباب المصري ألهمنا وسوف يلهم العالم أجمع"[2].

وفيما يتعلق بدور التيارات الإسلامية في مصر خلال ثورة 25 يناير فمن المهم التمييز بين عدد من التيارات المختلفة، من أبرزها جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى عدد آخر من التيارات الأكثر اعتدالا أو الأكثر تطرفا والتي تعد أقل وزنا وتأثيرا على الساحة السياسية المصرية، وربما لم يمارسوا العمل السياسي قبلا، ومن أهم هذه القوى: التيار السلفي بأجنحته (سلفيين تقليديين، وسلفيين جهاديين على رأسهم الجماعة الإسلامية)، بالإضافة إلى التيارات الصوفية، التي بدأت بدورها في ممارسة السياسة، والأحزاب الإسلامية،الأخرى مثل حزب الوسط ، وسنركز على الإخوان المسلمين باعتبارهم الفيصل الأبرز على خريطة الحركات الإسلامية المصرية[3].

في أعقاب الثورة، بدت جماعة الإخوان المسلمين أكثر مرونة سياسة وأكثر واقعية وقدرة على التعامل مع التطورات السياسية، على غرار أكثر الأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية خبرة وحنكة، وربما أكثر قدرة على التخلص من الاتهامات التي سعى نظام الرئيس "حسني مبارك" إلصاقها بها بهدف تخويف الآخرين من الداخل والخارج، فكانوا شديدي الحرص على المساحة التي تجعلهم بعيدين عن أي اتهام يوجه لهم بالوقوف خلف اضطرابات أو تحريض ضد السلطة[4].

إلا أنه منذ تفجر الثورة، بدا واضحا وجود انقسام داخل جماعة الإخوان المسلمين، فمن ناحية كان هناك جناح داخل الجماعة ممن ذهبوا إلى التفاوض مع النظام المصري، في حين كانت مواقف أخرى معارضة لذلك، فالتيار الذي اختار التفاوض مع النظام تمكن من انتزاع الاعتراف بشرعية الجماعة السياسية والقانونية التي حرموا منها منذ القرار بحظرها عام 1954 الذي أصدره

---

[1] معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مؤتمر: "ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل"، جامعة القاهرة، أيام: 30-31 ماي 2011، ص 1.

[2] رمضان قرني محمد(محررا): ثورة 25 يناير في الإعلام الدولي، الهيئة العامة للاستعلامات، 2011، ص 6.

[3] منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد البولندي للشؤون الدولية، "ورقة بحثية بعنوان": الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، مصر، ص 8-9.

[4] "الإخوان المسلمين في مصر من الحركة المحظورة إلى المحضوضة"، الأمان، العدد 945، بتاريخ: 11 شباط 2011، ص 8.

"جمال عبد الناصر"؛ حيث رفضت الجماعة إجراء أي نوع من الحوارات بطريقة سرية أو منفردة مع النظام، وتمسكت بأن يظم الحوار الأحزاب والقوى السياسية كافة، وأن يكون اللقاء علنيا.

أما عن التيار الآخر الرافض للتفاوض، فقد كان يرى أن الحوار مع النظام ليس له أي قيمة، طالما أنه يجري مع النظام السابق، الذي في رأيهم قد أصبح فاقدا للشرعية منذ اندلاع الثورة[1].

حسب أستاذ الإعلام "محمد شومان"، فإن جماعة الإخوان المسلمين قد تعمدت التريث وعدم التسرع في إعلان موقفها من ثورة 25 يناير، مع ممارسة قدر مقصود من الغموض يعكس في الحقيقة خوفا تاريخيا موروثا لدى الجماعة من احتمال حدوث صدام واسع مع النظام، لذلك لم يصدر مكتب الإرشاد بيانا أو تصريحا رسميا يحدد موقف الجماعة من المشاركة في المظاهرات وما تبعها من تطورات إلا في 29 يناير، بينما سمحت لبعض قيادات الجماعة من الإدلاء بتصريحات صحفية تعلن مشاركة الإخوان بشكل رمزي من خلال الجمعية الوطنية للتغيير، ومن خلال عدم التصدي لرغبة الشباب في المشاركة، ما يعني عدم وجود قرار تنظيمي بالمشاركة على نطاق واسع في المظاهرات[2].

أما بخصوص التيارات الإسلامية الأخرى الموجودة على الساحة، فمن المثير للدهشة أن معظم هذه التيارات والتي لم يكن لها تواجد أو رغبة في خوض غمار العمل السياسي، فقد أعلنت فجأة عن رغبتها في تأسيس أحزاب سياسية، الأمر الذي يعكس الطفرة الكبيرة التي أحدثتها ثورة 25 يناير في حرية التنظيم، وأن مصر في المرحلة التالية، سوف تشهد عددا هائلا من الأحزاب التي سيتم تأسيسها[3].

فمنذ وقت ليس ببعيد، وتحديدا قبيل الثورة بقليل، وفي مراحلها الأولى أكد التيار السلفي أنه رافضا تماما لتظاهرات الشعب المصري خلال ثورة 25 يناير، ونشر على موقعه "صوت السلف" فتوى لأبرز زعمائها "ياسر برهامي" أن التيار السلفي لا يبيح التظاهر ويحذر منه، وعلى الرغم من تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية عارمة، بقي التيار السلفي في مزيد من التشدد التنظيمي واتجاه نحو التوسع في الأقاليم الريفية؛ ورغبة ملحة في الانغلاق على الأتباع[4].

حيث أن الدخول في الحياة السياسية لم يكن مطروحا في العقل السلفي، فقد كان يرى أن الأولوية للدعوى القولية والتربية القلبية والعلمية، والاهتمام بتهذيب النفس وإصلاحها، بعيدا عن أحداث المجتمع ومستجداته، وتترك السياسة لأهلها، ويبقى عليه دور النصح ما لم يأت بصدام مباشر. لكن مع تحولات الحياة السياسية في مصر وجدنا رموزا سلفية تبدي رأيها في كثير من القضايا السياسية المطروحة،

---

[1] منتدى البدائل العربي للدراسات، "الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، مرجع سبق ذكره، ص9-10.
[2] ملخص كتاب: مصر بعد الثورة. متوفر على الرابط التالي: www.almesbar.net/3/60.pdf
[3] منتدى البدائل العربي للدراسات، "الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، مرجع سبق ذكره، ص12.
[4] ياسر مرزوق: "قراءة في كتاب حسام تمام: الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة"، صحيفة سوريتنا، العدد 85، 5 ماي 2013.

وبدأت دعوات سلفية للمشاركة في العملية السياسية، كما طرحت بعض الأسماء السلفية للترشح في المجالس النيابية أو حتى رئاسة الدولة[1].

المطلب الثاني: التيارات الإسلامية في مصر بعد الثورة

بعد **"ثورة 25 يناير"**، حدثت تغيرات في المجال السياسي العام، تمثلت في حالة الانفتاح السياسي الذي أحدثه سقوط نظام مبارك، إذ تشكلت بيئة سياسية تعددية، يشارك فيها مختلف التيارات السياسية المنطلقة من خلفيات إيديولوجية متباينة، إسلامية وعلمانية.

وبالتركيز على القوى السياسية الإسلامية، نجد أن الثورة قد أنتجت تنوعا في الفعل السياسي الإسلامي، حيث تشكل فاعلين رئيسيين الأول: جماعة الإخوان المسلمين، والثاني: في التيار السلفي الذي يتشكل من فصائل متعددة يجمعها الإطار الفكري السلفي، ولكن لا يجمعها إطار واحد تنظم فيه ممارستها[2].

لقد أدت نشأة السلفية في مصر بعد الثورة إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي المصري، وبالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين ما زالت تحتل الوضع المهيمن، إلا أنها فقد سيطرتها على الإسلام السياسي، وقد تطورت العلاقة بين السلفيين والإخوان المسلمين منذ الثورة، من التعاون الواضح إلى المنافسة الشديدة حيث خلقت الحملة الانتخابية صدى حقيقيا بين التيارين، خاصة وأن 40% من الناخبين الذين صوتوا لإسلاميين في الانتخابات لم يختاروا جماعة الإخوان المسلمين، وإنما أيدوا تحالف التيار السلفي[3].

حيث بلغ عدد من يحق لهم التصويت (بحسب البيانات الرسمية) 50 مليون مصري في بداية انتخابات مجلس الشعب، وبلغت نسبة المشاركة 60% أي أن عد المشركين بلغ 30 مليون ناخب تقريبا، وعدد من انتخبوا الإسلاميين 70% ، أي نحو 21 مليون ناخب[4].

فعلى الرغم من أن السلفيين عديمو الخبرة نسبيا في المجال السياسي ,ولم يكن لديهم وقت كاف لإعداد أنفسهم أو وضع تكتيكات للتعاطي مع الضغوط الأيديولوجية والتنظيمية , كما أنهم واجهوا ذلك

---

[1] سيد عبد الحليم الشوريجي: "التيار السلفي وإشكاليات التعاطي السياسي"، متوفر على الرابط التالي:
http:// *www.alukah.net/culture/1080/31958*

[2] طارق عثمان: " الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر" قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة، مركز نماء للبحوث والدراسات، ص 4 متوفر على الرابط التالي: .http://www.nama.center.com

[3] ستيفان لاكروا، " شيوخ وسياسيون: "نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة" موجز السياسة، مركز بروكنبر الدوحة، يونيو 2012. ص ص 1 – 5.

[4] أنور محمود زناتي: مراجعة كتاب، مصر 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 9 .

بقدر أقل من التماسك ,فإنهم حققوا انجازات انتخابية سريعة ونجاحات سياسية عديدة[1].

في ظل هذه الأوضاع قامت جماعة الإخوان المسلمين بتأسيس حزب "الحرية والعدالة"، هو أبرز الأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية وأكبرها على الإطلاق. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فثمة محاولات أخرى جارية لتأسيس أحزاب جدية منبثقة عنها. بمعنى أكثر تحديداً سارع بعض القيادات المنشقة على جماعة الإخوان بتأسيس أربعة أحزاب هي: (النهضة، الريادة، الإصلاح والتنمية، التيار المصري). أما الطرق الصوفية، فقد أعلن 18 شيخًا من مشايخ الطرق الصوفية، على رأسهم الشيخ محمد علاء الدين ماضي أبو العزائم، شيخ الطريقة العزمية، والشيخ محمد عبد الخالق الشبراوي، شيخ الطريقة الشبراوية، عن تأسيس حزب سياسي لأول مرة تحت اسم "التسامح الاجتماعي.[2]

[1] -ناثان براون,"الإسلام والسياسة في مصر الثورة",متوفر على الرابط التالي: .http://carnegieendowment.org/2013/04/23

[2] -يسري عزباوي، ***مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة***، ورقة مقدمة في: تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، المنظم من قبل: المؤتمر التعاوني بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز فريد للدراسات بأسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، القاهرة، 27/26 يوليو 2011 ص 8.

خلاصة الفصل:

الحركة الإسلامية المصرية هي أم الحركات الإسلامية الأخرى,سواء على مستوى التجديد و الإحياء الداخلي في مجتمعاتها ,أو على مستوى مقاومة التهديدات والهجمات الخارجية على العالم الإسلامي.

وتعد حركة الإخوان المسلمين التي أسسها الإمام "حسن البنا"بالإسماعيلية عام 1928م,كفعل إحيائي مجتمعي يحاول أن يملأ فراغ سقوط الخلافة الإسلامية عام 1924م ,أهم هذه الحركات على الإطلاق ؛حيث لم تثر جماعة أو حركة أو حزب في مصر,والعالم العربي عموما,جدلا مثل ذلك الذي أثارته جماعة الإخوان المسلمين على مدى أكثر من خمسة و ثمانين عاما على نشأتها ومازالت تثيره إلى حد اللحظة الراهنة. ولم تدخل أي حركة أو حزب في صراع ضد عشرات الحكومات المتوالية,إلا جماعة الإخوان المسلمين ,التي كان الصدام هو القاعدة والتعاون استثناء في علاقاتها مع الحكومات المتوالية على مصر (بدء من العصر الملكي ,وانتهاء بالنظام الجمهوري منذ عام 1952م إلى غاية سقوط هذا النظام عام 2011م). كما لم تحظ حركة أو جماعة أو حزب بمثل ما لقيته جماعة الإخوان من اهتمام أكاديمي وبحثي . فما صدر عنها من دراسات وكتب في هذا الإطار يفوق غيرها ,ربما باستثناء حزب الوفد الذي وجد اهتماما مساويا لها ير أنه في الوقت الذي انحسر فيه الإهتمام بهذا الحزب في العقود الأخيرة ,مازالت العناية بدراسة جماعة الإخوان المسلمين في ازدياد.

وقد انتقل تأثير هذه الحركة على كل العالم العربي,وتأثر بها الكثير من الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي أيضا ,كما هو الحال في تركيا مثلا؛حيث كان لتأثير الإخوان الفكري ملمحا واضحا على الفكر المللي الذي أسس به "نجم الدين أربكان" قواعد الحركة الإسلامية في تركيا.

كما أن الحركة الإحيائية ذات الطابع الجهادي ,التي فارقت جماعة الإخوان المسلمين في السبعينات , كان لها تأثيرها الواضح على بزوغ الحركات الجهادية في بقية العالم الإسلامي ؛حيث ترك تفكيرها السلفي الجهادي طابعه على الكثير من الحركات الجهادية التي انتشرت في ثغولر العالم الإسلامي, أو تلك التي قاومت نظمها فب الداخل . ولا يزال "تنظيم القاعدة " وروافده في مناطق متعددة , يمثل تعبيرا عن فكر هذه الحركات .

إن حركة الإخوان المسلمين طيلة تاريخها ومنذ تأسيسها , تعرضت للعديد من النكبات و الانتكاسات والمحن , كانت كل واحدة منها كافية لأن تمحو الحركة نهائيا ,لكن حركة الإخوان

المسلمين أثبتت أنها أقوى من أي قرار سياسي بالعزل أو الحل أوالإنتكاس, وأن الحركة تمتلك مقومات الصمود و الديمومة والإنبعاث, فكانت في أعقاب كل محنة تنبعث من جديد.

فكانت أول محنة تعرضت لها الجماعة عام 1948م على يد " النقراشي باشا", الذي أصدر قرارا بحل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها ,وانتهت الأزمة باغتيال الأمام "حسن البنا" .

وبعد ثورة يوليو 1952م, التي استمدت قاعدتها الشعبية من جماعة الإخوان المسلمين ,فقد تم اتهامهم عام 1954م بتدبير محاولة اغتيال الرئيس "جمال عبد الناصر", ومن ثم صدر قرار بحل الجماعة وزج بقادتها وكوادرها في السجون, وأعدم أبرزهم أمثال "عبد القادلر عودة" و "الفرغلي" .

وفي عام 1966م ,كانت الأزمة الأقصى والأعنف في تاريخ الجماعة ؛ حيث أعلنت السلطات المصرية عن اكتشاف مؤامرة إخوانية لقلب نظام الحكم , وعلى إثرها أعدم "سيد قطب" ورفاقه من كبار زعماء الجماعة, وزج بأتباعها في السجون لغاية اصدار "أنور السادات" عفوا عنهم عام 1972م . ثم لحقتها محنتي عام 1982م و عام 1994م ,وبقي الرئيس "حسني مبارك" يمارس التصفيات والملاحقات وتلفيق التهم ضد الجماعة , وكان يرفض التصريح بإجازة الجماعة باعتبارها حزبا دينيا محظورا وفق الدستور. إلا أن الإخوان تمكنوا أن يستمروا بالعمل المنظم والهدئ ,ويستقطبوا جماهير عريضة غالبيتها من الشباب الذين ولدوا في حقبة أزمات تصفية الجماعة. وهذا ما أكده فوزهم في الإنتخابات عامي 2005م و 2010م .

لقد تقدم الإخوان المسلمين الصفوف في ثورة 25 يناير ,وكان معظم قادة الحركة يقبعون في السجون , وما إن انتصرت الثورة الشبابية وأطلق سراح قادتها , حتى تصدر الإخوان المشهد ,ودخلوا الإنتخابات وفازوا بأغلبية مجلس الشعب وبالإنتخابات الرئاسية . ولعل هذا دليل على أن شعبيتهم إلى تلك اللحظة مازالت باقية.

لكن ,وعلى الرغم من اظهار جماعة الإخوان المسلمين المهيمنة حاليا براعة تكتيكية في تحقيق انتصارات انتخابية ,إلا أنها لازالت في حاجة إلى تكوين رؤية استراتيجية واضحة تمكنها من التحول من حركة إجتماعية معارضة مكرسة لإصلاح المجتمع كله, إلى حزب تنافسي.

كذلك الأمر بالنسبة للسلفيين ,الذين حظوا أيضا بنجاح انتخابي رغم أن خبرتهم السياسية تقل كثيرا عن خبرة الإخوان,عليهم تحديد كيفية الجمع بين تفانيهم الذي لا يتزعزع تجاه الحقيقة الدينية وبين

التنازلات الضرورية في اللعبة السياسية الديمقراطية .ويجب عليهم كذلك معرفة كيفية تشكيل تنظيمات سياسية منضبطة ,من رحم قيادة من الدعاة والعلماء,كانت مشتة في السابق .

وبوصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر ممثلين بحزب الحرية والعدالة , هناك الكثير من الأمور التي عليهم التعامل معها ,منها الأمور التي تحتاج إلى حسم داخل حركتهم,ومنها علاقتهم بالفاعلين الآخرين داخل مصر وخارجها. وربما عليهم إصلاح تنظيمهم من الدخل أولا,وذلك من حيث خطابهم السياسي ,ومن حيث قواعد العمل السياسي المتعارف عليها في عالمنا المعاصر.وربما تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا في غاية من الأهمية في هذا المقام,وهناك أجنحة داخل الإخوان المسلمين بدأت الآن تنظر بإيجابية لما يجري في تركيا , وهو محور الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الحركة الإسلامية في تركيا.

منذ أن ألغى " مصطفي كمال أتاتورك" السلطة العثمانية في تركيا عام 1923م، و من بعدها الخلافة الإسلامية عام 1924م، و أطلق مشروع بناء الدولة الحديثة المؤسسة على القطيعة مع الموروث الإمبراطوري العثماني، سعت النخبة الحاكمة للاندماج في منظومة الغرب سياسيا و ثقافيا و اقتصاديا بوصفه الحل الوحيد للانفكاك عن الإرث الشرقي و الدخول في عالم الحضارة و التقدم. و بهذا صار العالم الإسلامي يري تركيا في معظم تاريخها الحديث دولة مرتدة، ذلك أن الإصلاحات العلمانية التي قام بها أتاتورك شدت تركيا بعيدا جدا عن الإسلام، حيث بدت تركيا من خلالها فاقدة تماما لأي شرعية دينية، و كان ينظر إليها أيضا علي أنها خادمة لواشنطن.

لكن، تركيا المعاصرة التي أسست علي أيديولوجية الدولة– الأمة (أي النزعة القومية بثوبها العلماني) لم تعد تنطبق عليها مثل هذه الاعتراضات، فتركيا اليوم يحكمها مسلمون ملتزمون، حيث أدركت تركيا أن حلم التماثل مع الغرب عسيرا المنال، إذ لا يكفي لتحقيقه التنكر لهوية الشعب الدينية و الثقافية و فرض نظام غربي محل الشرعية الإسلامية، و إلغاء التعليم الديني،... و غيرها من التغريب فتركيا ذلك البلد الإسلامي الذي ما يزال يرمز بحضارته و تاريخه للخلافة العثمانية التي عمرت طويلا، عادت لتكون مرة أخري مركزا للكتلة القارية الأوراسية، حيث شكل موقعها الجغرافي، و تراثها العثماني و مزجها الناجح بين الإسلام و الديمقراطية، مكونات لإمكانات إستراتيجية.

ولذلك، فلقد تزايد الإهتمام بالحركات الإسلامية في تركيا بصورة خاصة و بالمسألة التركية بصفة عامة، عربيا و دوليا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل، الحديث عن تجربة الإسلاميين في تركيا منذ سقوط الخلافة العثمانية، و ذلك بعرض أهم عناصر و مكونات التيار الإسلامي في تركيا.

المبحث الأول: الطرق الدينية في تركيا:

علي الرغم من محاولات الاقتلاع و التصفية الذي تعرضت له الهوية الإسلامية في تركيا من قبل القيادة العسكرية، إلا أنها فشلت، فالطرق الدينية نشطت بوسائلها الناعمة للمحافظة علي التربية الإسلامية في تركيا، كما ظهر قادة فكر أطلقوا يقظة إسلامية بمعي حديث وردت هذه الأفكار على الغلو العثماني بقوة، كما نشط مصلحون اجتماعيون بتجارب تحاشت الصدام مع السلطة العلمانية وركزت على كسب العقول و القلوب ببسط الخدمات اُجتماعية وتشبيك المصالح الحياتية من منطلقات إسلامية.

و سنحاول في هذا المبحث التطرق إلي أهم الطرق الدينية في تركيا. والذي نستهله بلمحة تاريخية حول تأسيس الجمهورية التركية، ذلك أن إدراك الظروف التاريخية مدخل مهم للغاية لفهم الخط الأساسي لحركة النظام في الداخل و الخارج.

المطلب الأول: لمحة تاريخية.

دخلت البلاد التركية للإسلام بالاتصال الحضاري و الدعوة السلمية، و كانت بداية ذلك في العهد " **عمر بن الخطاب**" رضي الله عنه، و كان الفضل الأكبر في نشر الإسلام بين الأتراك الوثنيين في عهد "**آل سامان**" و الذين بسطوا سلطانهم علي أواسط آسيا في القرنين التاسع و العاشر الميلاديين.[1]

فالسلطة العثمانية هي دولة إسلامية، اعتمدت المذهب الحنفي مذهب رسميا، و لعب فيها المفتون دورا هاما في مختلف المجالات.

وكان المفتي الأكبر في إسطنبول رئيس العلماء، و لقب في عهد السلطان " **سليمان القانوني**" بـــ" **شيخ الإسلام**"، و كان له صلاحيات واسعة، فهو يعين المفتين في مراكز الولايات، يحق له

[1]- مجهول المؤلف، التعليم في تركيا، متوفر على الرابط التالي:
http://..ت2%0 في 20% التعليم /faculty.ksu.edu.sa/../doclib1.

إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه. و الملاحظ أن السلاطين العثمانيين لم يتخذوا لقب الخليفة حتى أواخر القرن التاسع عشر، في عهد السلطان " عبد الحميد الثاني" الذي لجأ إلي هذا اللقب لأسباب سياسية، و أتكل علي الصفة الدينية لمجابهة الحركات القومية في المناطق العربية، و لإخافة الدول الأوربية، وبخاصة بريطانيا التي كانت تحكم ملايين المسلمين في الهند، و بعد الفتوحات الواسعة التي امتدت علي ثلاث قارات (أوروبا، آسيا، إفريقيا) حكمت الدولة العثمانية شعوبا عديدة اختلفت قومياتها و أديانها و لغاتها.[1]

وعليه، فلقد لعب الأتراك دورا مهما في التاريخ الإسلامي، فالدولة العثمانية قد تمكنت من المحافظة على وحدة البلدان العربية و حماية الأماكن الإسلامية المقدسة من الأخطار الخارجية و استطاعت تحقيق فترة طويلة من الهدوء.

ولقد أقام الأتراك أكثر من دولة إسلامية، آخرها كان الخلافة العثمانية آخر خلافة إسلامية، و التي إنتهت علي يد كمال أتاتورك[2] الذي أعلن عن نهايتها رسميا بتاريخ 02 مارس 1924 وطلب من الخليفة وأفراد أسرته مغادرة البلاد في عدة عشرة أيام وحرم عليهم الإقامة في تركيا، وألغيت كل الوظائف الدينية و أصبحت أوقاف المسلمين ملكاً للدولة، كما أن المدارس تحولت إلى مدينة وأصبحت تحت رقابة وزارة المعارف، وشرع أتاتورك يوجه الدولة الجديدة شطر العلمانية، فأستهل عهده بترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية.

وألغى وزارة الأوقاف الإسلامية ونظام الوقف والمحاكم الشرعية وقوانينها، ثم عمد إلى رفع الحجاب وإلغاء تعدد الزوجات، و أمر بإلغاء الطرق الصوفية ثم منع الطربوش ودعا إلى استبداله بالقبعة عام 1925وعدل الدستور لكي يحذف منه العبارة التي تنص على أن الإسلام دينا للدولة عام

---

1) جوزيف أو نمرا، المسيحيون وهاجس الحرية في العهد العثماني، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي، خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى في زمن التحولات، المنظم من قبل: مركز الشرق المسيحي للبحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف 24 – 26 كانون الثاني 2013، ص 4.

2) أحمد ياغي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

1928 م. وألغى تدريس العلوم الدينية عام 1929، وأدخل إلى الجوامع تلاوة القرآن الكريم باللغة التركية وكذلك حول الآذان إلى اللغة التركية عام 1933، وأعلن المساواة التامة بين الرجل و المرأة في الميراث، وفرض القانون المدني السويسري وقانون الجرائم الايطالي بعد التصويت عليهما في المجلس الوطني[1] ... وغيرها من المراسيم التي تكرس مظاهر النظام العلماني. وهكذا يلعنون حربا على التدين يخفي في ثناياه حربا على الدين ذاته.

فالعلمانية التركية هي علمانية متطرفة معادية للدين، مستبدة وهي ليست العلمانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لا تعاديه و لا تحاربه[2].

بعد الحرب العالمية الثانية، حدثت تطورات عالمية أثرت تأثيراً بالغا في سياسات الكثير من الدول ومنها تركيا، التي شهدت تطوراً سياسيا داخليا أدى إلى الانفتاح نحو تعددية سياسية وظهور أحزاب وتنظيمات متعددة مختلفة الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية.

ففي عام 1950 جرت انتخابات انتهت بفوز الحزب الديمقراطي، الذي قد ركز على البعد الديني رغم تمسكه بالمبادئ العلمانية في حملته الانتخابية، وكان موقفه من المسألة الدينية من أسباب ذلك الفوز، و بعد فوزه وتشكيله الحكومة اتجه نحو تحقيق الاتجاهات العلمانية المتشددة التي كانت تتبعها الحكومات السابقة وسمح بعودة رفع الآذان باللغة العربية، ورفع الحظر على البرامج الدينية في الإذاعة وعادت تلاوة القرآن الكريم على الهواء مباشرة، كما أتخذ قرار بإلزامية الدروس الدينية في المدارس وسمح ببناء وترميم المساجد ودمع الإعانات بذلك، كما أرتفع عدد الجمعيات الإسلامية

---

1) زياد محمود أبو غنيمة، "الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد"، ص 94، متوفر على الرابط التالي: http://www.smart10.com

2) سمير سيتان، تركيا في عهد أردوغان. ط1. عمان: الجناديرية للنشر والتوزيع، 2012، ص 21.

من خمسة وتسعون إلى حوالي خمسة ألاف جمعية و ارتفاع عدد معاهد تخريج الأئمة والخطباء من سبعة معاهد إلى تسعة عشر معهدا[1] .

إن هذا التحول في سلوك النظام تجاه الإسلام، حدث عندما أدركت مجموعة داخل حزب الشعب الجمهوري حجم الفراغ الذي لم يستطيع النظام أن يملأه في المجال الديني، فاقترحت السماح من الحكومة العلمانية بأن تجري بعض التعديلات في هذا المجال شريطة أن يكون تحت حكم وسيطرة الدولة[2].

لقد كان لأجواء الحرية النسبية دور كبير في معاودة الحركات والتنظيمات الدينية السياسية نشاطها وخاصة الطرق الصوفية (البكتاشية، النقشبندية، السليمانية...) إضافة إلى ظهور أحزاب ومنظمات ذات بعد ديني، وكان لهذه الطرق والحركات والمنظمات فروعاً وامتداد في الأرياف والمدن التركية، وقد أدى ذلك إلى تقوية دور علماء الدين وأنصار التيار الإسلامي في تركيا. وقد استمرت الطرق الصوفية سرا وعلانية، أما الأحزاب والحركات والتنظيمات الإسلامية فقد اندثرت أو توارت في ظل لتعاود الظهور وبشكل قوي و فاعل في بداية السبعينات من القرن الماضي، بتأسيس أول حزب إسلامي جمع معظم أنصار التيار الإسلامي وهو حزب الخلاص الوطني (حزب السلامة الوطني).[3]

المطلب الثاني: الطريقة الدينية التقليدية:

وهي الطرق التي تعود جذورها إلى العهد العثماني ولعبت دورا اجتماعيا وسياسيا مهما عبر العصور وأبرزها:

---

1) عصمت برهان الدين عبد القادر، جبهة مقاتلي الشرف العظيم في تركيا (1984 – 2008)، آداب الرافدين، العدد 5 ، 2008. ص 1.

2) خليل علي حيدر،" الإسلاميون في تركيا"، موقع وكالة والأنباء الشعبية، متوفر على الرابط التالي:
www.ebaa.net/wighat.nadar/003/145.htm

3) خليل علي حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 2

1_**الطريقة النقشبندية:** تنتسب هذه الطريقة إلى" **محمد بهاء الدين شاه نقشبد**" ,اشتق اسمها منه ، ومن ثم عرفت به .ولد في قرية بخارى سنة (1318_1389) وتعد من أكبر الطرق الصوفية ، كما أنها الطريقة الوحيدة التي تدعي تتبع السلسلة الروحية المباشرة مع نبي الإسلام **محمد صلى الله عليه وسلم** من خلال "**أبو بكر الصديق** "وبذلك تكون هذه الطريقة مرتبطة بطريق غير مباشر ب **علي** رضي الله عنه[1].

وكانت قبله تنتسب إلى "**عبد الخالق النجدواني**"، وسميت كذلك ب **المجددية** أو **الفاروقية** نسبة إلى الشيخ "**أحمد الفاروقي السرهندي**" وسميت بالخالدية نسبة إلى "**خالد النقشبندي**" ، وهو الذي نشر الطريقة في بلاد الشام بعد أن تلقاها من الشيخ "**عبد الله الدهلوي**" ، وقد كان انتشارها مقصورا على بلاد بخارى وما حولها[2].

ثم حملت هذه الطريقة إلى الأناضول عن طريق شيخ نقشبندي آخر هو "**عبد الله السماوي**" في أواخر القرن الخامس عشر للميلاد ، لها فروع في كل أنحاء تركيا ، ويقدر عدد المنتسبين إليها حوالي المليوني شخص[3].

وبعد إلغاء الخلافة العثمانية سادت الفوضى في عموم الدولة العثمانية .وتنبيه أصحاب الطريقة النقشبندية إلى خطر داهم لتقسيم البلاد إلى دويلات صغيرة لا على أساس عرقي فحسب، بل على أساس مطامع الدولة الغربية ، فكان أول تمرد على النظام الجديد في حكومة الاتحاد والترقي بعد إلغاء الخلافة الإسلامية بدأ بالحركة الكردية الإسلامية ومرورا بثورة النقشبندية بقيادة الزعيم الكردي الشيخ "**سعيد النقشبندي**" والتي انتهت بإعدامه ، فتسلم قيادة الثورة ابنة الشيخ "**صلاح الدين سعيد النقشبندي**" فأعدم أيضا وانتهت الحركة الإسلامية بحزب "**فتحي بك**" وثورته الشعبية السلمية ، وفي سنة 1925 سيطرت الحكومة على مقاليد الحكم وهدأت الأوضاع المتوترة[4].

وفي أواخر الأربعينيات ومع إقرار نظام التعددية الفردية ، عاودت النقشبندية نشاطها وعملت على تعزيز حضورها في أوساط أساتذة الجامعة ، موظفي الدولة وأصحاب المهن الحرة، لكن المواقف

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الطريقة النقشبندية في تركيا ،متوفر على الرابط التالي :
http://www.wekepedia.com

[2] عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية، "الطريقة النقشبندية"، متوفرعلى الرابط التالي:
http:// http://eng30.yoo7.com/t264-topic

[3] علاء عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[4] صادق الجميلي ، ثورة النقشبندية على الاوضاع غير المالوفة متوفر على الرابط التالي:
http://darussalam-np.com/index.php?

السياسية للنقشبندية تعددت ، وعموما دعمت بصورة كبيرة حزب النظام الوطني ثم حزب السلامة عند تأسيسه.

غير أن انقلاب 12 سبتمبر 1980 شرذم النقشبنديين ، حيث ذهبت الغالبية إلى حزب الوطن الأم ، فيما أيد البعض الآخر حزب الرفاه.

واليوم نجد تيارات هذه الطريقة مقسمة في انتمائها بين الأحزاب حسب ما تقتضيه مصلحة كل تيار من التيارات.[1]

2-**الطريقة التيجانية:** طريقة صوفية أسسها "**أبو العباس التيجاني** (1737_1815)في الجزائر وليس ثمة تاريخ معروف لهذه الطريقة في تركيا ، إلا أن المؤرخين يشيرون إلى أن السلاطين العثمانيين شجعوا على انتشارها ، وقد وجدت أنصارا لها . وفي التاريخ المعاصر تركزت في أنقرة والأناضول الأوسط وكان لشيخها "**كمال بيلاف اوغلو**" (رجل الأعمال التركي) دور كبير في تقوية مراكز التيجانية في تركيا.

لقد عمد التيجانيون في تركيا إلى إعادة الصبغة الإسلامية إلى الحكومة التركية كما أنهم يتعقبون آثار "**مصطفى كمال اتاتورك** "فيمحونها ويهدمونها ، ومنها تماثيله في الميادين والأماكن العامة[2].

كما أنهم هم الذين دخلوا ساحة المجلس الملي الكبير وأذنوا فيه للصلاة باللغة العربية وقال البعض أإن هزيمة الحزب الذي أسس "**كمال أتاتورك**" وخلفه على رئاسته "**عصمت اينونو**" ترجع إلى جهود هذه الجماعة وتظافر فرديتها على التشهير بذلك الحزب (الحزب الديمقراطي) في الإنتخابات البرلمانية سنة 1950 ، كما لأنهم يطمحون إلى تجديد الخلافة العثمانية أو إقامة خلافة أخرى من قبيلها.[3]

وقد ألفت الحكومة التركية لجنة تحقيق حكومية لمعرفة كوامن هذه الحركة وقد أثبتت التحقيقات على حد قول السلطات الرسمية فيما بعد ، وجود علاقات مباشرة بين الحركة التيجانية في تركيا وبين كل من جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة "فدائي إسلام في إيران."[4]

---

[1] علاء عبد العزيز ابوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ،160.

[2] براهيم خليل العلاف ، دور الطريقة التيجانية في تركيا ، متوفر على الرابط التالي :

http:// *pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/.../34756.ht*

[3] عباس محمود العقاد ، بيت الكتب والناس

[4] ابراهيم خليل العلاف ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: الطرق الدينية الحديثة.

وهي الطرق ذات البعد التربوي والفكري التي تأسست في العهد الجمهوري ، كردة فعل على معارضتها للإصلاحات الكمالية –العلمنة والتغريب– ومناهضة كل المظاهر الإسلامية ، وقد ظهر معظمها في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات وأهم هذه الطرق:

1_ **الطريقة النورية (النورجية):** أو الطريقة الفروسية ، نسبة إلى مؤسسها "**سعيد النورسي**" الملقب "بديع الزمان" وقد شكلت نوعا من جماعات التكامل والتضامن الإجتماعي ، وهي من أكثر الجماعات الصوفية الإسلامية تأثيرا على الحياة السياسية التركية ، استغل مؤسسها "**سعيد النورسي**" بالتدريس في فروع ومناح علمية مختلفة وسعى إلى إنشاء جامعة إسلامية في شرق الأناضول لخدمة الإسلام على غرار الجامع الأزهر ، وتكون قادرة على تعليم الشباب العلوم الحديثة والعلوم القرآنية[1]، وقد كان عضوا في مجلس الأمة الأول الذي أسسه "**اتاتورك**" ، وكانت له معه مواقف في المجلس وجدال ، وحيث اتضح له انحرافات "**اتاتورك**" في مجال الدين بدأ حملة معارضة شديدة فزج به في السجن وهناك وضع أسس دعوته ورغم ما تعرض له من عذاب وسجن ونفي ، إلا أن نشاطه تعدى مختلف المناطق التركية ، وكانت حهوده موجهة كلها لتوعية الناس بخطر العلمانية لأنه رأى أنها مبدأ هدام يعمل على زرع جذور الإلحاد[2].

2_**الطريقة السليمانية:** تأسست في الستينات من قبل "**سليمان حلمي توناهان** " وقد شكلت السليمانية أحد أهم عناصر المعارضة للنظام العلماني ، واتسمت في مراحلها الأولى بطابع سري وأخذت على عاتقها إرساء نظام ثقافي تعليمي مواز للإجراءات العلمانية وارتكز برنامجها الإصلاحي على ثلاثة أركان هي:

إحياء القران الكريم من خلال إنشاء كتاتيب تحفيظ القرآن، ونشر اللغة العربية وإحياء العلوم الإسلامية من فقه وحديث وتفسير.

استهدف برنامج الطريقة السليمانية تأسيس دولة إسلامية ، وغلب عليها طابع التشدد أول الأمر إذا أعلنت تركيا "دار حرب" يجب الجهاد فيها لتحويلها إلى "دار سلام" ويعد اقرار التعددية السياسية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ورغم موقف "توناهان" من العمل الفردي إلا أنه وأتباعه

---

[1] مجهول المؤلف ، الطرق الصوفية في تركيا ، متوفر على الرابط التالي:
http:// *alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no.*

[2] _الهام صفرة، "تركيا بيت الاسلام والعلمانية"، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية ، 2007 ، ص 38.

وخلفاؤه من بعد وفاته كانوا يشاركون في الإنتخابات والإدلاء بأصواتهم لحزب الذي يعتقدون أنه الأكثر خدمة للإسلام والمسلمين ، مما جعل الأحزاب السياسية التركية تحاول كسب ود الطريقة السليمانية[1].

يولي زعماء الجماعة السليمانية أهمية للمجال الثقافي ، وهم تبعا لذلك يملكون مراكز ثقافية في أكثر مدن تركيا ، كما عملوا على تأسيس مؤسسات موازية للمؤسسات الدينية التي ترف عليها الدولة.

تتصف الجماعة السليمانية بالانضباط الصارم لأعضائها ، فهم خلافا للنقشبندية بيت ولجماعة النور يتحركون ككتلة واحدة في مجالات عدة أما بخصوص ولاءاتها السياسية فتتوزع بين مجموعة من الأحزاب اليمينية[2].

3_الطريقة الإيشيكتشبية: ظهرت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، مؤسسها "حسين حلمي ايشيك"*[3] وتعرف كذلك باسم "جماعة تركيا" نسبة إلى صحيفة تركيا التي يصدرونها ، وهذه الطريقة في الأساس ذراع للنقشبندية،" ايشيك" الذي كان ضابطا متقاعدا عند تأسيس الطريقة ، له مؤلف معروف هو "السعادة النظرية" الذي يشكل الأساس النظري لفلسفة الطريقة[4].

تولي الجماعة أهمية بالغة للتجارة ، حيث يملك أتباعها كبرى الشركات ، ولهم محطة تلفزيونية ، ومجلات أسبوعية وشهرية خاصة بكل القطاعات والفئات أما فيما يخص مواقفهم السياسية فقد كانوا يساندون منذ مدة حزبي الوطن الأم والطريق القويم ، واليوم يميلون بأصواتهم إلى الحزب الذي يملك فرصة الوصول للحكم حتى يقدم لهم خدمات ، وهم ليسوا على انسجام مع حزب الوفاة سابقا[5].

وتصنف هذه الجماعة بكونها من الجماعات "الغلاة" داخل تركيا ، وهي تشبه جماعة الأحباش في لبنان وتفادي الفكر الحركي وأهل السنة وتعد من هو خارج عنها من أهل البدع والضلال[6].

---

[1] عصمت برهان الدين ، الطريقة السليمانية في تركيا المعاصرة متوفر على الرابط التالي:
http:// *www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=30402*.

[2] _ادريس بووانو ، الاسلاميون الجدد في تركيا: البدايات ، المكونات ، التحولات ، المعادلات ، موقع الوحدة الاسلامية ، متوفر على الرابط التاليdttp://www.alwihda.com

[3] * _ايشيك تعني النور ، الضوء

[4] _ علا عبد العزيز ابوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 167

[5] _مجهول المؤلف ، الحركات والاحزاب الدينية في تركيا ، متوفر على الرابط التالي:

[6] _تجربة الاسلاميون في تركيا ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتجية ، 2010 ، ص 33

المبحث الثاني: أحزاب التوجه القديم للتجربة السياسية الإسلامية في تركيا .

لقد قامت الكمالية على حساب إلغاء دور الدين في الحياة ونظام المجتمع واستمر الموقف من الدين الإسلامي محور للصراع السياسي والتجاذب الاجتماعي والمساجلات الفكرية على امتداد الجمهورية التركية عقود.

ومع إقرار نظام التعددية الحزبية عام 1945 وإعادة الاعتبار لبعض المظاهر الإسلامية وتأسيس حزب النظام الوطني عام 1970 ، ثم بديله حزب السلامة الوطني عام 1972 ، ثم وريثهما حزب الرفاه عام 1938 دخلت الحركة الإسلامية في تركيا مرحلة جديدة.

إن هذه التجربة التي قادها البروفسور "نجم الدين أربكان" ودفع بها الإسلام السياسي إلى الواجهة ، جديرة بالدراسة والتأمل والاستفادة من دروسها وعبرها داخل تركيا وخارجها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: من حزب النظام الوطني الى حزب السلامة الوطني.

أولا: حزب النظام الوطني.

تشكل من مجموعات تمثل أصحاب أعمال في الأناضول ضد رجال الأعمال الكبار الموجودين في اسطنبول وازمير ، نتيجة الخلاف القائم في اتحاد الغرف التجارية والصناعية وقد تأسس حزب النظام الوطني نتيجة لهذه المطالب في[1] 26 يناير 1970 وانتشر الحزب في أنحاء كبيرة من الأناضول تحت رئاسة "**نجم الدين أربكان**" الرئيس السابق لاتحاد الغرف الصناعية وعضو هيئة التدريس بجامعة اسطنبول التكنولوجية.

وقد ولد الحزب كرد فعل على سياسة حزب العدالة الحاكم المؤيد للصناعات والتجارة الكبرى في المدن أو البرجوازية الزراعية في الريف.

ويعد حزب النظام الوطني أول تكوين سياسي جاد يشكله الإسلاميون المعارضون بعد نهاية حركة التغريب في الدولة العثمانية ، وتبدو منطلقات الحزب الإسلامية واضحة في خطبة تأسيسا لحزب ، ومما جاء فيها:

[1] _ محمد عثمان عبد الله ، الاسلاميون والسلطة في تركيا: التجربة الاربكانية نموذجا ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتجية، ص 7.

"اما اليوم، فان امتنا العظيمة التي هي امتداد لأولئك الفاتحين الذين قهروا الجيوش الصليبية قبل 1000سنة ،والذين فتحوا اسطنبول قبل 500 عام ، أوائل الذين قرعوا أبواب فيينا قبل 400 سنة ، وخاضوا حرب الاستقلال قبل 50 سنة ، هذه الامة العريقة تحاول اليوم أن تنهض من كبوتها وتجدد عهدها وقوتها ، وتؤسس حزب النظام الوطني ، أن حزب النظام سيعيد لأمتنا مجدها التليد ، تلك الأمة التي تملك رصيدا هائلا من الأخلاق والفضائل في فطرتها وسيبدأ في احلال الرفاهية والسعادة والسلامة

الى كل ارجاء الوطن من خلال القنوات الشرعية ، وليكن حبنا مصدر سعادة وخير على أمتنا كافة"[1]

وقد أعلن "**اربكان**" في الاجتماع الصحفي الذي في 27 يناير 1970 ، أن حزب النظام الوطني يقبل عضوية كل الأشخاص ماعدا الماسونيين و الشيوعيين والصهاينة.

اغلق حزب النظام الوطني بقرار من المحكمة الدستورية في 25 يناير 1971 وانتهت حياة الحزب السياسية بحجة مخالفته لمبادئ الدستور التركي ، وأعلنت المحكمة الدستورية أسباب إغلاق الحزب كما يلي:

_ الرغبة في إلغاء المادة 63 من دستور الجمهورية التركية التي تخطر القيام بأي نشاط يستند على أسس دينية كاملة أو جزئية.

_ المناداة بجعل الدروس الدينية إجبارية في المرحلة الإعدادية:

_ رؤيتة في أن عودة الخلافة ذات فائدة عظيمة وأنها يمكن أن تحقق.

_ القول بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة:

_ رؤيتة للتطورات التقريبية والعلمانية التي تمت في منتصف القرن الماضي في تركيا وكذلك فترة العلمانية التي تبلغ الخمسين عاما على أنها عصر الضلالة.

_ التعهد بأسلمة كل مجال .

وبالرغم حل هذا الحزب بعد انقلاب الجيش عام 1971 ، فقد بدأت مسيرة طويلة في طريق التيار

[1] محمد عثمان عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الإسلامي ، أولها كان تأسيس حزب السلامة الوطني.[1]

ثانيا: حزب السلامة الوطني

هذا الحزب الاسلامي التركي كان نتيجة اعادة هيكلة حزب النظام الوطني الذي حل عام 1971 ، أسس حزب السلامة في أكتوبر 1972 من قبل 19 شخصا ارتبط أغلبهم بحزب النظام الوطني ومؤسسه "اربكان" الذي بقي منزويا لفترة ، وبحلول عام 1973 كان للحزب فروع في جميع أنحاء البلاد ، وكان هذا الحزب التشكيل الجديد الذي وظفه اربكان لتعبئة الحركة الإسلامية في تركيا ، فبعد حل حزب النظام الوطني من قبل المحكمة الدستورية ، بسبب نشاطاته العدائية للعلمانية أسس اربكان هذا الحزب.

استمد حزب السلامة الوطني قوته أثناء فترة 1972 إلى 1980 من عطف الرأي العام الإسلامي فتطور أكثر بعد عام 1979 كما تبنت صحيفته "تالي كارته" شعار إقامة الدولة الإسلامية وعملية انتقاد العلمانية في تركيا والدعوة الى الشريعة ، علاوة على ذلك عارض الحزب الوجود العسكري الأمريكي في تركيا الذي اعتبره موجها ضد الدولة الشرق اوسطية ، وشدد الحزب بين انتشار المبادئ الإسلامية لا ينبغي أن يكون بالقوة بل من خلال خلق بيئة منفتحة للمسلم تسمح له بالدعوة إلى الإسلام.

وقد عاد التهديد الإسلامي للعلمانية من جديد حينما حصل حزب السلامة الوطني الذي يقوده "نجم الدين أربكان" على 12% من الأصوات في الانتخابات عام 1973 ، ولم يكن ذلك الحزب يخفي توجهاته الإسلامية المباشرة ، ولا أنه وريث حزب النظام الوطني وهكذا بدأت الأوساط العلمانية تستشعر تنامي خطر المناوئين لها من التيارات الإسلامية ، لاسيما أن كانت هذه التيارات تجهر برغبتها في إقامة دولة دينية في تركيا وبعث التوحد مع الدولة الإسلامية ، كما كان يعبر عنه في أفكار حزب السلامة الوطني الذي كان له مفهومه السلفي في فكرة الخلافة والخليفة.

وقد شكل حزب السلامة الوطني حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري عام 1973 ، وخلال هذه الفترة تم وضع الموارد الدينية في جميع المستويات التعليمية بضغط من حزب السلامة الوطني ، تحت مسمى "دروس الأخلاق" على أن تكون بمعدل ساعة أسبوعية وبشكل إجباري.

---

[1] _ محمد عثمان عبد الله ، المرجع السابق، ص 17.

ائتلاف "**اربكان**" و "**بولنت اجاويد**" لم يدم طويلا بسبب التباين الكبير في الآراء من كلا الطرفين ، وقد تعرض حزب السلامة الوطني للحل بعد الانقلاب العسكري عام 1980 إلى جانب الأحزاب الأخرى ، ليعود من جديد عام 1983 تحت اسم "حزب الرفاة"[1].

المطلب الثاني: حزب الرفاه.

مع انقلاب 12 سبتمبر 1980 ، كان خطر جديد للأحزاب السياسية ومنها حزب السلامة الوطني ، وما لبث ان حل محله في يوليو 1983 حزب جديد هو حزب الرفاة الذي تولى قيادته مؤقتا "**ابراهيم تكدال**" إلى أن رفع خطر النشاط السياسي عن الزعماء الاتراك ومنهم "**نجم الدين اركان**" الذي عاد إلى زعامة الحزب عام 1987.

شارك حزب الرفاة منذ عام 1984 في جميع الإنتخابات النيابية والبلدية وكانت نسبة الأصوات إلي يحصل عليها ترتفع باستمرار إلى أن اكتسح في 28 مارس 1994 الإنتخابات البلدية ، ولا سيما في مدينتي اسطنبول وانقرة ، وكان ذلك مؤشرا على المنحنى الذي ستنتهي إليه الإنتخابات النيابية العامة في ديسمبر 1995 ، والتي حقق فيها حزب الرفاة انتصارا تاريخيا[2(1)]، حيث فاز بنسبة 21,3% من الأصوات ونال 158 مقعدا من أصل 550 مقعدا ، وجاء حزب الوطن الأم في المرتبة الثانية بنسبة 19,66% وحزب الطريق القويم في المرتبة الثالثة بنسبة 19,20% ، وبالتالي لم يتمكن حزب واحد من تشكيل الوزارة.

عارضت المؤسسة العسكرية وطبقة وجال الأعمال مجيئ حزب الرفاه إلى السلطة ، فأثيرت فضيحة "**تشيلر**" رئيسة حزب الطريق القويم ، وقدمت ملفات للبرلمان تدينها بالفساد[3].

تدخلت المؤسسة العسكرية ونخبة رجال الاعمال لحسم لخلافات بين "**تشيلر**" و "**يلماظ**" ، وتشكلت حكومة ائتلافية في مارس 1996 ، إلا أنها لم تدم أكثر من ثلاثة أشهر.

وساعد الفوز الساحق الذي حققه حزب الرفاة في الانتخابات البلدية على الاسراع في الإطاحة بحكومة "**يلماظ**" وأخذ الرأي العام التركي يطالب بمشاركة "**اربكان**" في الحكم ، وكان المخرج الوحيد

---

[1] _المرجع السابق، ص .169

[2] _محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط1 ، بيروت: مركز الدراسات الاستراتجية والبحوث والتوثيق ، 1998 ، ص 91

[3] حسين غازي ، تركيا والعرب واسرائل: الحلف التركي الاسرائيلي ، مجلة الفكر السياسي متوفر على الرابط التالي:
http:// *www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-5/turkea.**pdf.***

من الأزمة هو موافقة الجيش غي المعلنة على اشراك حزب الرفاة في ائتلافه مع حزب الطريق القديم[1].

لقد طرح "**اربكان**" شعار النظام العادل ، وهي التسمية الضمنية لـــ "النظام الاسلامي" ومختصر هذا النظام العادل اقتصاديا خمسة عناوين هي رفض: الربا، الضرائب المجحفة ، صك النقود بلا رصيد ، النظام المصرفي الجائر ، نظام القروض ، أما على الصعيد السياسي الخارجي فيطرح "النظام العادل" أيضا خمسة عناوين ، هي تشكيل : أمم متحدة إسلامية ، سوق اقتصادية مشتركة إسلامية ، يونسكو إسلامية ، صندوق نقد إسلامي ، وناتو "أي حلف دفاعي" إسلامي.

لكن هذه العناوين العشرة التي قدمها "**اربكان**" تبدو أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع[2].

عندما دخل حزب الرفاه في انتخابات عام 1991 في تحالف أسماه "الحلف المقدس" مع الاحزاب اليمينية الوطنية ليحقق التحالف نسبة 17% من الاصوات ، تبنى حزب الرفاه ايديولوجية وطنية[3]

شعبية إسلامية تركز على المصلحة الوطنية التركية والقضايا الإجتماعية بمفردات إسلامية ، مستفيدا من الإصلاحات الليبرالية التي أدخلها الرئيس "**اوزال**" وتضمنت تهدئة الأتاتوركية المتطرفة والمواقف العلمانية للدولة وإدخال الإسلام كمكون رئيسي في الهوية التركية ، لدرجة ان حزب الوطن الام الذي اسسه "**اوزال**" لم يقف ارتباطاته القوية بالطريقة النقشبندية.

كما استغل حزب الرفاه الأوضاع الإقتصادية الصعبة في تركيا ، حيث ارتفعت معدلات البطالة ، التضخم واختلال توزيع الثورة ،...ولذلك ركز حزب الرفاه على الأنشطة الإجتماعية والعمل على المستوى المحلي من خلال جمع الزكاة وانشاء المدارس والعيادات الطبية وبناء المساكن... وكل هذا أدى إلى صعود حزب الرفاه في الانتخابات ويقود الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم.

وكما يقول البروفسور "**احسان داغي**" فإن صعود حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذي أحدثه تشرذم أحزاب اليمين واليسار، وفي وقت أصبح فيه تقريب تركيا ثقافيا وسياسيا محل مراجعة من المجتمع التركي مع رفض الحزب لدخول تركيا ناديه ، ومما مهد الارض لصعود التوجه الإسلامي التقليدي الشعبي[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 127-128.
[2] محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، ط1، لندن: رياض الرايس للكتب والنشر ، 1997، ص 80 .
[3] رضا هلال ، السيف والهلال: تركيا من اتاتورك الى اربكان، ط1، مصر : دار الشروق ، 1999، ص 164.
[4] رضا هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص165.

لقد أثار وصول حزب الرفاه إلى السلطة قلق الأوساط العلمانية التي لم تتردد في التلويح بسيناريو الانقلاب وراح العسكريون يظهرون أيضا إشارات قلق متزايدة مع تقدم الإسلام السياسي وتوسع دائرة[1] نفوذه في القطاع الإقتصادي ، والتعليم الخاص والهيئات المحلية أما التحالف الذي جمع مطلع الثمانينات من القرن الماضي هيئة أركان الجيش والإسلام السياسي في المعركة ضد الاتجاهات اليسارية ، فقد خلى المكان لعداء لا حدود له إزاء التيار الديني، وفي ظل مناخ من التوتر بين الإسلاميين والعسكريين عقد الإجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي في 28 فيفري 1997[2] ، الذي كان محطة فاصلة في العلاقات بين حزب الرفاه والجيش ، ففي البيان الذي صدر عن الإجتماع الذي استمر تسع ساعات كاملة ، بدا واضحا أن انقلابا مقنعا قد حدث ذلك ان النقاط التي تضمنها البيان كانت بمثابة انذار موجه الى "**اربكان**" ليس بالعودة فحسب عن بعض الإجراءات التي أعلنت نيته في القيام بها ، بل أيضا بضرورة تطبيق "مبادئ الثورة" التي لم تطبق أصلا في عهد أسلافه العلمانيين ، وأظهر البيان الذي هدد باتخاذ عقوبات رادعة في حال التخلف عن تطبيق هذه المبادئ ، أن حملة واسعة تطاول كل التفاصيل في طريقها إلى التنفيذ لضرب الأسس السياسية والدينية والاقتصادية والفكرية للحالة الإسلامية في تركيا.

وقد أدى بيان مجلس الأمن القومي إلى:

_ إغلاق مراكز الطرق الدينية التي تنتهك القوانين.

_ ملء الفراغ الذي أحدثه إلغاء المادة 163 من قانون العقوبات التي تحظر النشاطات الدينية والعرقية.

_ عدم التسامح مع النشاطات المعادية لنظام

_ مراقبة مصادر تمويل الطرق الدينية[3]...

وأثار تصميم رئيس الوزراء على تجاهل هذه التوصيات كونها تحمل قرارا بإعدامه سياسيا ، أزمة كبيرة بين "**اركان**" الجيش والحكومة وكان أن وفر موعد انعقاد الإجتماع الشهري التالي لمجلس الأمن القومي في 31 جانفي الفرصة للقادة للعسكريين للقيام بمهمة الإدعاء إزاء رئيس الحكومة "**اربكان**" ومطالبته بجرد حاب في شأن تنفيذ مقرارات 28 فيفري وأمام موجة الشائعات حول

---

[1] ميشال نوفل ، عودة نركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010 ، ص 60.
[2] المرجع نفسه، ص 61.
[3] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 98_.99

انتخابات مبكرة واحتمال حدوث انقلاب عسكري، تراجع حكومة "**اربكان**" أمام الضغوط واعلنت استقلالها في 11 حزيران، وجدت وزارة العدل متناغمة مع مجلس الأمن القومي ، إذ قررت المحكمة الدستورية في 16 ديسمبر 1998 عدم شرعية حزب الرفاه ، وحظرت على زعيمه وخمسة من كبار قياديه النشاط السياسي لفترة خمس سنوات[1].

إن الهوة الكبيرة بين برنامج حزب الرفاه والاستمرار في عضوية حلف الناتو وادماج تركيا في أوروبا باحترام مبادئ الاتاتوركية ودور المؤسسة العسكرية التي ترسم الخطوط الحمراء ، جعلت من المستحيل على "**اربكان**" أن يحقق برنامج الرفاه ويستمر في الحكم[2].

وقراءة سياسية لواقع الحال في تركيا ، على الرغم من قصر الفترة الزمنية التي تولى فيها حزب الرفاه الإسلامي لزمام الأمور في تركيا ، تعكس عدد من النجاحات لحكومة "**اربكان**" على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ويتمثل ذلك في:

_ استمرار الائتلاف على الرغم من تعرض "**اربكان**" لكثير من الانتقادات بعد زيارته لليبيا.

_ نجاح حزب الرفاه في الفوز بعدد من البلديات ، على رأسها بلدية اسطنبول ، التي يراسها السيد "السيد طيب اردوغان" الذي كان ينظر اليه على انه الخليفة المنتظر ل"**اربكان**" في زعامة الحزب في المستقبل .

_ تضاعف عدد اعضاء حزب الرفاة خلال الفترة الوجيزة منذ تولي الحزب زمام السلطة.

_ نجح "**اربكان**" في تجسير الفجوة بين تركيا وعدد من الدول الإسلامية والإنفتاح على العالم الإسلامي.

_ حافظ على العلاقات الطيبة بين بلاده والغرب.

_ نجح في استخدام سياسة "العصا والجزرة" في سعيه لحسم الصراع الدائر مع الحزب الكردستاني التركي لصالح الدولة التركية.

1_ميشال نوفل ، مرجع سبق ذكره ، ص .62

2_حسين غازي ، نرجع سبق ذكره ، ص 136.

_ نجح في أن يعطي نموذجا للإسلام السياسي ، قلب المفاهيم السائدة في الغرب والعالم الإسلامي.

_ على المستوى الداخلي اتخذ"**اربكان**" خطوات مبدئية في طريق محاربة الفساد الأخلاقي ، تمثلت في رفع الأجور ، توفير فرص العمل. ومنع أندية القمار من مزاولة أنشطتها[1].

المطلب الثالث: حزب الفضيلة

بعد أربعة عشر عاما من النفوذ المتنامي في الساحة السياسية وبعد أن أصبح الحزب السياسي الأقوى، جرى حل حزب الرفاه.

غير أن هذا لم يكن توقف الإسلام السياسي في تركيا عن الوجود، أو انتهاء تمثيلية في الحياة الحزبية. لقد كان الإسلام السياسي على الدوام، مستندا إلى قاعدة أعراض بكثير من حزب الرفاه، بل و كان قد اهتدى حتى إلى بديل هذا الأخير حين وضعت المحكمة الدستورية حدا لوجوده، إذ قام أحد مساعدي أربكان المقربين في 17 ديسمبر 1997 بتأسيس حزب الفضيلة (Fp) للم ما يتبقى عن حزب الرفاه في حالة تعرضه للحل.[(2)]

فحزب الفضيلة هو حزب إسلامي تأسس في ديسمبر 1998، و تم حظره سنة 2001، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكما يقضي بإغلاق الحزب وحظر نشاطه بعد اتهامه بانتهاك الدستور ليصبح بذاك رابع حزب له توجه إسلامي يحظر نشاطه خلال الثلاثين عاما الماضية، وجميع هذه الأحزاب كان يتزعمها نجم الدين أربكان.[(3)]

---

[1] رمضان احمد عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص 136_137

[2]) فاضل جتكر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.ط1 الرياض : مكتبة العبيكان، 2001، ص 136.

[3]) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، حزب الفضيلة، متوفر على الرابط التالي : حزب - الفضيلة – (تركيا http : // ar – wikipedia . org / wiki /

المبحث الثالث: أحزاب التوجه الجديد للتجربة الإسلامية في تركيا:

بدأ يتشكل لدى تركيا مفهوم استراتيجي خاص منذ تسلم حزب العدالة و التنمية السلطة، حيث بدأ هذا الحزب يلعب منذ وصوله للسلطة السياسية عام 2020 دورا مهما على كافة الأصعدة الإقليمية و المحلية و الدولية، إذ طرح الحزب أيديولوجية سياسية ثقافية، إجتماعية و إقتصادية، مختلفا في ذلك عن أطروحات الأحزاب التي سبقته في تركيا، فهو مثلا لم يطرح التصور الإسلامي الخالص و إنما مزج في نهجه السياسي بين العلمانية والإسلام، فشكل تيارا بديدا يمكن وصفه بالطريق الثالث، يوازن بين الواقع السياسي العلماني وبين المتطلبات الوجدانية الإيمانية.

و سنحاول من خلال هذا المبحث الحديث عن هذا الحزب من حيث نشأته، أهدافه ومبادئه، و أهم أفكاره السياسية.

المطلب الأول: نشأة حزب العدالة و التنمية.

تعرضت تركيا نتيجة سياسات "**بولند أجاويد**" (رئيس الحكومة الائتلافية من 28 ماي 1999 إلى 18 نوفمبر 2002) إلى أزمات سياسية و اقتصادية، بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء[1]، وكادت إلى أن تؤدي بتركيا إلى الهاوية،و التي ألقت بظلالها على المجتمع، مما دفع بشريك الائتلاف "**دولت بهشلي**" (زعيم الحركة القومية) إلى المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، داعيا الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية للنظر في مقترحه.

واجتمع البرلمان في سبتمبر 2002 ليقرر موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في 23 نوفمبر 2002.

[1]- معمر خولي، الإصلاحي الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011، ص 1.

و قد وصل الأمر بتركيا، في ظل تلك الأزمات، إلى أن عدة دراسات وندوات غربية و أمريكية أكدت أن تركيا أصبحت على مفترق الطرق، فإما أن تنهار وتتفتت، و إما أن تتجدد من خلال تغيير الطبقة السياسية الحاكمة و المسيطرة منذ تأسيس الجمهورية التركية. [1]

شارك حزب العدالة و التنمية في الانتخابات المبكرة بقيادة "عبد الله غول" بسبب الحظر المفروض على رئيسه "**رجب طيب أردوغان**" منذ عام 1998، وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير حيث احتل المرتبة الأولى بحصوله على 34.3% من أصوات الناخبين و احتل بذلك 364 مقعدا في البرلمان التركي التي تصل إلى 550 مقعدا، و لا يحتاج إلا لأربعة أصوات لتعديل الدستور، و هو أمر بالغ الأهمية، حيث أن الدستور ينص على تركيا دولة علمانية،كما أن هذا الفوز أتاح للحزب تشكيل حكومة تتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان التركي.[2]

هذا الحزب الذي تأسس في 14 أوت 2001 برئاسة "**رجب طيب أردوغان**" و الذي تم تشكيله من قبل النواب المنبثقين من حزب الفضيلة الإسلامي و كانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، يصنفون الحزب بأنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا، و يحرص على أن لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية.[3]

و في الانتخابات التي جرت بتاريخ 29 آذار 2009، تراجعت أصوات حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ عام 2002 إلى 39% على مستوى تركيا، أي أنه تحصل على 448 بلدية من بينها عشر بلديات كبرى و35 ولاية مركزية. فبالرغم من أن الحزب نفق نسبة عالية قياسا بالأحزاب الأخرى،

---

[1]) معمر خولي،مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2]) محمد سعيد أبو عامود، الظواهر السياسية في الدول الإسلامية و أثارها على علاقاتها الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، 2003، ص 86.

[3]) محسن صالح (محررا)، تركيا و القضية الفلسطينية. د.ط بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2010، ص 32.

إلا أن ما حققه في كل المقاييس السياسية يعد بمثابة تراجع عما كان يتمتع به من ثقل سياسي في السنوات السابقة.

و بتاريخ 31 آذار 2009، قامت الهيئة المركزية العليا التنفيذية لحزب العدالة و التنمية بتقييم نتائج الانتخابات المحلية، حيث تم تناول الأخطاء التي وقع بها الحزب و التي تسببت في فقدان رئاسة بلديات بعض المدن و انخفاض نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب هذه الانتخابات، وتوصلوا إلى أن من بين أسباب تلك الأخطاء ما يلي:[1]

- تأثير الأزمة الاقتصادية على الحزب الحاكم.

- إختيار مرشحين غير مناسبين في بعض المحافظات.

- تكتل الأحزاب المعارضة في بعض المحافظات و العمل المشترك ضد الحزب.

- الأصوات اتجهت نحو السياسة الأيديولوجية القومية في جنوب شرق تركيا و لم يتم أخذ بعين الاعتبار الخدمات التي قدمت في بعض البلديات.

- إعادة النظر في بعض الشعارات و الوعود الانتخابية.

- المواقف الخاطئة لبعض رؤساء البلديات ودم التكامل مع الشعب.

- الخطأ في عدم ترشيح رؤساء بعض البلديات.

- ظهور خلافات مع أرباب العمل بسبب أعمال البنية التحتية في بعض المحافظات.[2]

---

[1]) مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية ، الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية،التركي، تقرير رقم 56، حيزران 2011 ، ص 8.

[2]) المرجع نفسه، ص 8.

أما بالنسبة لانتخابات 12 حزيران 2011، فقد استمر نجاح حزب العدالة و التنمية، حيث حصل على 326 مقعدا نيابيا من أصل 550 مقعدا، و هذا يعكس نجاح السياسات الداخلية و الخارجية للحزب و الثقة التي يمنحها إياه الشعب التركي للاستمرار في سياسته و توجهاته(**انظر الجدول رقم 01**)

و يمكن إرجاع أسباب فوز حزب العدالة و التنمية في الانتخابات التشريعية إلى:

- النجاحات الاقتصادية التي حققها الاقتصاد التركي أثناء فترة حكمه.

- التقدم في مجال الحريات العامة على مختلف الأصعدة.

- المواقف المبدئية التي اتخذتها الحكومة من مؤسسات الدولة و خاصة من المؤسسة العسكرية.

- الشخصية القيادية النموذجية لرئيس الحكومة "**أردوغان**" و الذي يوصف بالشيخ رجب.[1]

الجدول رقم (1)

[1]) صدام أحمد سليمان الحجاحجة، ، "دور حزب العدالة و التنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002 – 2010" مذكرة ماجستير جامعة الشرق الأوسط،قسم العلوم السياسية، 2011، ص ص 46 – 47.

الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية لسنة 2011.

الحزب السياسي	عدد المصوتين	النسبة المئوية	عدد أعضاء البرلمان
حزب العدالة والتنمية	21.399.947	% 49.91	326
حزب الشعب الجمهوري	11.109.366	% 25.91	135
حزب الحركة القومية	5.573.691	% 13	53
المستقلون (حزب السلام)	2.849.966	% 6.65	36

المصدر: عبد الإله مصطفى توتونجي، فوز حزب العدالة و التنمية التركي، متوفر على الرابط:

http://hamoudi. Org/ arabic.

المطلب الثاني: أهداف حزب العدالة و التنمية:

لقد حدد برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي:

- تحقيق السيادة و بدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد و المؤسسات معا.

- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

- الحفاظ على القيم و الأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

- تحقيق الحضارة و المدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه كما أتاتورك.

- تأمين الرفاه و المن و الاستقرار للشعب التركي.

- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأكراد و العيش بشكل اجتماعي مطلوب.

– تحقيق العدالة بين الأتراك و التوزيع العادل للدخل القومي.

– حشد الإمكانات الكبيرة لتركيا لجعل التركي يعيش حياة سعيدة.

– وضع حد للمشاكل التي يعيشها الشعب التركي لسنوات عدة.

– تطوير وعي المواطنة و المشاركة لدى جميع الأتراك و تقوية الانتماء إلى تركيا.

– تركيا دولة ديمقراطية علمانية تضمن حرية المعتقد و المساواة و سيادة القانون.[1]

و يعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الهداف على النحو التالي:

– نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، و الحريات و سيادة القانون في جميع أنحاء تركيا[2]

– استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية و الطبيعية المهملة، وجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.

– خفض معدل البطالة و ردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

– إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة و إشراك المواطنين و المنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

– تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

– إتباع سياسات عملية معاصرة رشيدة لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد و السياسة الخارجية و الثقافية و الفنون و التعليم، والصحة و الزراعة، و الثروة الحيوانية.[1]

---

[1]) ريز لطيف صادق، "العلاقات الأمريكية – التركية في ظل عهد حزب العدالة و التنمية" (2003–2011)"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط قسم العلوم السياسية، 2011، ص ص 44 – 45.

[2]) معمر خولي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

كما يعتبر الحزب السياسة وسيلة لخدمة المجتمع، ومما يهدف إليه هو إعادة الثقة و الاحترام للسياسيين في تركيا بعد أن تلوثت في البيئة السياسية و ضاقت ساحتها، و عليه لا بد على المؤسسات السياسية أن تتسم بالأمانة و النزاهة،و ذلك بأن يكون تمويلها واضحا شفافا و قابلا للمحاسبة، و عليه لا بد من الإجراءات التالية:

- تغيير قانون الأحزاب السياسية بحيث يتلاءم مع مقتضيات الفهم الديمقراطي المعاصر.[2]

- التزام الشفافية فيما يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية و عضويتها و تسميتها للمرشحين و هياكلها المالية.

- إخضاع حسابات الأحزاب و نفقات المرشحين على حملاتهم الانتخابية للشفافية، و أن تكون قابلة للمراجعة و المحاسبة.

- تحسين المناخ الديمقراطي داخل الأحزاب، من خلال التأكيد على حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم، و على مبدأ الديمقراطية في المنافسة.

- إعادة صياغة الأحكام الخاصة بمنع أو إغلاق الأحزاب السياسية وفق قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، و في إطار المبادئ التي حددتها لجنة فينيسيا.

- تعديل قانون الانتخابات.[3]

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية.

---

[1]) مرجع نفسه، ص 11.

[2]) طارق عبد الجليل، "برنامج حزب العدالة و التنمية 14 أغسطس 2001"، الموقع الرسمي للحزب، ص 12.

[3]) طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 13.

يرى قادة حزب العدالة و التنمية أنه يمتلك رؤية جديدة في محال السياسة الخارجية، تمكن تركيا من أداء دور جديد في محيطها الإقليمي، دورا يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا، إلا أن هذه الرؤية ليست أيديولوجية، لا رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا، وتتسم هذه الرؤية وفقا لأردوغان بالنشاط و الدينامية و الحسم و الحسابات العقلانية و الطابع التعددي، حيث ذكر "أردوغان" في خطاب له في 2004/01/22 أن التغير ضروري لمواكبة الطابع المتغير للعالم. وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل و تحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة. [1]

كما أن تحولات تركيا تجاه العرب وفلسطين في عهد حزب العدالة و التنمية يعتبر قياسا إلى السياسات – أمر مسبوق– و لعل إنتقادات "أردوغان" للممارسات الإسرائيلية تفوق بأضعاف انتقادات بعض العرب و لم تكتف تركيا بالانتقادات اللفظية، ففي موازاة حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني لم تتوان تركيا في المبادرة بتقديم مختلف أنواع المساعدات الشعب الفلسطيني.[2]

أما بالنسبة لمسألة إنظمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فقد أدرك حزب العدالة والتنمية على نحو براغماتي أن إصلاحات الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تعزز الديمقراطية على حساب الجيش و أنها تسهم في توسيع قاعدة نفوذ حزب العدالة والتنمية، وكان الحزب حكيما عندما وضع مسألة الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي في صدارة برنامج عمله في الداخل و في السياسة الخارجية. فهو بذلك حاز على الشرعية السياسية بنظر الجيش العلماني، كما حاز على دعم مجتمع رجال الأعمال التركي إلى جانب العديد من المفكرين الليبراليين و غالبية الطبقة الوسطى البراغماتية.[3]

---

[1]) فتيحة بيتيم، تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الفكر،عدد5، ص ص 210 ، 211.

[2]) محسن صالح (محررا)، مرجع سبق ذكره، ص ص 33- 34.

[3]) عمر تشيبنار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية و العثمانية الجديدة"، أوراق كارينغي، العدد 10، سبتمبر 2008، ص 15.

و عليه فإن السياسة الخارجية التركية قد تنبت مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ، كونت بمجملها نظرية سياسة مثلث انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي العدالة و التنمية الحكم في تركيا، و يمكن إجمال هذه المبادئ، كما حددها منظر السياسة الخارجية "أدمد داوود أوغلو" في كتابة العمق الاستراتيجي في الآتي:

– محاولة حل المشكلات و الأزمات العالقة بين تركيا و جيرانها، أو ما يسمى بـــ "تصفير المشكلات"، و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، إلى الدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة لاحقا.[1]

– التوفيق بين الحريات والأمن.

– إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد و المسالك، ففي الظروف الدولية المتحركة لا يمكن الركون إلى سياسة ذات بعد واحد.

– تطوير الأسلوب الدبلوماسي و إعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الإقليمية و الدولية،و هو ما يجعل منها بلدا مركزا، لا بلدا يصل بين الأطراف.

– الانتقال من السياسة الجامدة و الكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة و التواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا.[2]

لا بد من الإشارة إلى أن التصور الجديد لحزب العدالة و التنمية يختلف جدا عن ذلك التصور الذي روج له "أربكان" في أواخر التسعينات، فقد حاول "أربكان" إقامة حلف إسلامي مع دول مسلمة

---

[1]) مصطفى جاسم حسين، "الدور الإقليمي التركي من2002 إلى 2010" ، ص 3، متوفر على الرابط:
Htpp:// http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27055.

[2]) مصطفى جاسم حسين،مرجع سبق ذكره، ص 4.

مثل ليبيا و إيران و إندونسيا و ماليزيا، كبديل واضح و صريح من الغرب. أما قادة حزب العدالة و التنمية فهم يحاولون التواصل مع الشرق لاستكمال علاقاتهم مع الغرب و ليس لاستبدالها. [1]

في 23 فبراير 1998، بادر واحد و أربعون من نواب حزب الرفاه السابقين والذين أصبحوا مستقلين إلى الانضمام لحزب الفضيلة، الذي سارع على الفور إلى تشكيل كتلة برلمانية جديدة ما لبثت أن تنامت خلال الأيام القليلة اللاحقة حتى أصبحت موازية لكتلة حزب الرفاه البرلمانية السابقة من حيث القوة. و في غضون الأسابيع اللاحقة كان جل رؤساء البلديات الرفاهيين و مؤيديهم في المجالس المحلية قد أصبحوا أيضا أعضاء في حزب الفضيلة فقد نجح "أربكان" في وضع معاونيه الموالين و المخلصين في المناصب القيادية لدى الحزب الجديد.[2]

من أهم المبادئ التي يقوم عليها حزب الفضيلة هو أن تكون لدى تركيا روابط وعلاقات قوية جدا مع العالم الإسلامي و بالتحديد مع جيرانها من الدول الإسلامية، كما أن هذا الحزب يرفض التوسع في العلاقات مع إسرائيل، و عليها أن تقتصر على مستوى التدريبات العسكرية لا غير. ومن مبادئه أيضا رفض أي تدخل لإسرائيل في الدول الإسلامية مثل سوريا و العراق، ذلك أنه من حق هذه الدول أن تعيش بسلام.

خلاصة الفصل:

يمكن القول إجمالا أن تجربة الحركة الإسلامية السلمية في تركيا كانت تجربة سياسية ,فرغم الخلفية الفكرية الدينية لمعظم قادة حزب الرفاه ,إلا أن الترجمة الحركية لهذه الأفكار كانت بالأساس ترجمة سياسية حديثة .

---

[1]) عمر تشبينار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]) فاضل جتكر، مرجع سبق ذكره، ص 137.

وقد عرف الإسلاميون في تركيا مرحلتين رئيسيتين: الأولى هي مرحلة ما قبل حزب الرفاه ,والتي بدأت في التحالف مع الحزب الديمقراطي,ثم مرحلة تأسيس حزب السلامة الوطني والذي يمكن أن نقارن بعض جوانب خطابه بالخطاب السياسي الإخواني في ثمانينيات القرن الماضي .

والثانية هي مرحلة حزب الرفاه وتوابعه المختلفة والتي انقسمت إلى تيارين :أحدهما يمثل امتدادا لحزب الرفاه وعرف باسم حزب الفضيلة ,الذي جمد وعاد مرة أخرى تحت اسم حزب السعادة. أما التيار الثاني وهو يمثل الانشقاق الأكبر عن حزب الرفاه ويمثله حزب العدالة والتنمية الحاكم الآن في تركيا .

فتصاعد دور حزب العدالة والتنمية في تركيا لم يأت من فراغ تاريخي,بل من تطور تراكمي مر به الإسلام السياسي التركي مع حزب الرفاه أولا,ومن شعار المواءمة بين الحداثة والإسلام الذي تبنته حكومة "أردوغان" ثانيا .

إن الإصرار والمرونة الشديدين اللذين تمتع بهما حزب العدالة والتنمية وقدرته على مواصلة الضغوط على النظام السياسي دون الوصول إلى حد الصدام المغامر معه ,قد كانا من بين تلك العوامل الرئيسية التي أفضت به في النهاية إلى هذه الدرجة من الانفتاح والنزاهة الانتخابية ,كما مكنته من تخفيف قبضة العلمانية العسكرية المتشددة . فالنموذج التركي يقدم دليلا حيا على أن الإسلام والحرية يمكن أن يعيشا ويزدهرا جنبا إلى جنب.

وفي الواقع,إذا كانت تجربة حزب العدالة والتنمية في السياسة والحكم والممارسة,تشكل إلهاما للأحزاب الإسلامية في العالم العربي للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية والارتهان إلى الصندوق الانتخابي وإتباع الوسائل السلمية والمشاركة مع المختلفين أيديولوجيا في الحكم ,ومع ذلك يجب أن لا يغيب عن بالنا أن هذا النموذج بدأ يتعرض ومن الداخل التركي إلى انتقادات كثيرة تتعلق بتحوله إلى حزب سلطوي , دون أن يعني هذا عدم الاستجابة من الجوانب الإيجابية له ,على الأقل

لجهة إتباع الآليات السلمية والحفاظ على المناخ الديمقراطي,والالتزام بقواعد انتقال السلطة بشكل سلمي, والحد من تدخل المؤسسة العسكرية والأمنية في الحياة السياسية للبلاد,والكف عن التهويل من الخطر الإسلامي لأسباب تتعلق بالبقاء في السلطة ونيل رضا الغرب, فجميع هذه الجوانب مهمة في النموذج التركي.

خطة البحث

على الرغم من التشابه الظاهري بين التجربتين الإسلاميتين السنيتين المصرية والتركية والانتماء إلى ما يسمى "الإسلام الوسطي" أو "الإسلام المعتدل"، فإن هناك فروق كبيرة بينها، خاصة على مستوى الممارسة السياسية والأساليب المستخدمة.

وسنحول من خلال هذا الفصل، وعلى ضوء ما سبق،أن نعيد تأمل التجربتين المصرية والتركية من منظور مقارن، راصد بين أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، وذلك من خلال تحليل عدد من الإستراتجيات المتبعة، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

المبحث الأول: إستراتيجية الحكم الداخلية في تجربة الحركات الإسلامية المصرية والتركية.

علاقة الحركة الإسلامية بالدولة علاقة جديلة تختلف من تجربة إلى أخرى، بحيث يتفاوت تأثيرها على الدولة، فيقوي أو يضعف، بحسب طبيعة الدولة وبنيتها ونظامها من جهة، وبحسب تجربة الحركة الإسلامية وموقفها من جهة ثانية، وسنحاول من خلال هذا المبحث رصد كلا التجربتين المصرية والتركية ومقارنتها على مستوى ممارسة الحكم.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة مع عناصر النظام السياسي:

بعد انهيار الدولة العثمانية في تركيا عام 1923، وقيام الجمهورية التركية العلمانية، أنشأ "مصطفى كمال أتاتورك" سلطة عسكرية ذات صلاحيات واسعة، كي تحرس النظام العلماني الذي أنشأه وتحافظ عليه، وذلك باستخدام كل أساليب القمع والترهيب، وبالفعل هذا ما حدث في مرات عديدة عندما أقدم الجيش على حل حكومات منتخبة وستبادلها بحكومات عسكرية تمارس العنف ضد المدنيين وأفرادهم وقد كانت الأحزاب التركية الإسلامية من أبرز ضحايا العسكر وأكثرهم ضررا[1].

وعلى الرغم من أن سياسات العلمنة قد أكسبت الدولة طابعا علمانيا، إلا أنها لم تتمكن من إلغاء المكون الإسلامي على صعيد المجتمع، وهو الأمر الذي أدى مع حلول عقد التسعينات إلى بروز الإسلام كفا على رئيسي على الساحة السياسية، حيث كانت التجربة الأولى في تركيا في انتخابات عام 1996 والتي جاءت "بأربكان" وحزبه الإسلامي "حزب الرفاه" ونجح في تشكيل حكومة، لكن العسكر انقلب عليه واضطروه إلى الاستقالة وسجنوه، وأصدرت المحكمة الدستورية التركية قرارها بمنع" **أربكان** " من ممارسة السياسية بعد ذلك، كما حكمت على حزبه بالحل[2].

أما التجربة الثانية للصراع بين العسكر العلماني والتيار الإسلامي في تركيا، فقد كانت تجربة "حزب العدالة و التنمية" التي يقودها "رجب طيب أردوغان" وهذا الحزب هو الصيغة الثانية التي اشتقت عن "حزب الرفاة"، ونجحت في بناء مشروع حزب سياسي مدني، اعتبر أن إطاره الفكري هو إطار محافظ يمزج بين الحداثة والتراث، ويحمل موقفا ايجابيا من التاريخ الإسلامي، دون أن يتقطع مع الخطاب الإسلامي التقليدي السائد في العالم العربي[3].

حيث شهدت هذه المرحلة سجلا جديدا بين الحكومة التركية والجيش، حيث تمكنت من إقناع الجيش بعدم ترقية الضباط المتهمين بالمشاركة في أنشطة انقلابية هدفها القضاء على الحكومة

---

[1] عمر عبد الهادي: " تركيا وإيران ... ديمقراطية الإسلام السياسي " منير القدس، فيفري 2009، ص 17.

2 سامي سعيد حبيب: " التحالف العسكري القضائي ضد مشروع النهضة المصري " صحيفة المدينة، العدد 18299، 2012/07/14 ص 1.

3 أمل خيري: " حزب العدالة والتنمية التركي قراءة في تجربة إصلاحية" متوفر على الرابط التالي: http://alafnan.arabbloys.com archive 2009/1/777050.html

المنتخبة، كما نجحت في اختيار رئيس أركان جديد للجيش يحظي بوصف الحكومة،وهو الفريق أول "إيشيك كوشانر"* وفي مقابل ذلك قبلت الحكومة بعدم اعتقال أي من الضباط اثني عشر الذين تدور حولهم شبهة المشاركة في أنشطة انقلابية ضدها، كما رفضت الحكومة ترقية إحدى عشر منهم كان الجيش قد اقترح ترقيتهم ضمن ترقيات ضباطية المعتادة[1].

كذلك الأمر بالنسبة للعلاقة مع القضاء، حيث منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002، لم يحدث أي صدام بين الطرفين إلى غاية عام 2008، حيث رفعت على الحزب دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا، بتهمة مناهضة العلمانية، وردت المحكمة الدستورية على هذه الدعوى لعدم كفاية الأدلة، واكتفت بإصدار إنذار شديد اللهجة إلى حزب العدالة والتنمية.

هذا القرار لفت انتباه "رجب طيب أردوغان" إلى ضرورة تقليص صلاحيات المحكمة الدستورية وزيادة عدد قضاتها، بإدخال قضاة مقربين من حزب العدالة والتنمية لهيئات المحكمة الدستورية، كما طرح تعديلات دستورية للاستفتاء* بتاريخ "2012/10/12" تضمنت الكثير من الإصلاحات التي تمس صلاحيات المؤسسة القضائية، بما يمكن وصفها بإعادة الهيكلة، لكي لا تقف عقبة أمام مشاريع الحزب[2] .

وعليه فإن حزب العدالة والتنمية التركي استفاد من أخطاء الأحزاب الإسلامية التي سبقته، فتجنب الاصطدام بخصومه من العسكر والقوميين والعلمانيين والقضاء، حيث لم يتعرض في بداية عهده لقضايا خلافية شائكة، وإنما بدأ الحزب في تحقيق إنجازات تنموية أوجدت له شعبية كبيرة، ساندته فيما بعد في صراعه مع خصومه.

أما في مصر، وقبل تحقيقهم أية إنجازات ملموسة على أرض الواقع، استدرج الإخوان المسلمون لصدام مع منافسيهم من العسكريين والعلمانيين والثوريين والقضاء.[3]

ففي بداية المرحلة الانتقالية، قررت قيادة الإخوان المسلمون اتخاذ نهج غير تصادمي مع المجلس العسكري، إلى درجة أنها لم تؤدي الاحتجاجات ضده في ميدان التحرير، لكن بعد ذلك تغير موقف جماعة الإخوان المسلمين كثيرا، إذ قدموا مرشحا رئيسا من حزب العدالة والحرية لينقضوا

---

1 عمر والشوبكي: " حين تنتصر الديمقراطية على العسكر في تركيا " المصري اليوم، 12 أوت 2010، ص 1.

* وهو القائد السابق للقوات البرية، المعروف بعدم تدخله في السياسة، ولم يعرف عنه القيام بأي نشاط ضد الحكومة الحالية أو غيرها من الحكومات السابقة.

* تاريخ الاستفتاء مصادف التاريخ الانقلاب العسكري عام 1980، وهذا الأمر كان مقصودا يتضح أن دستور حزب العدالة والتنمية مناقض لدستور الانقلاب.

2 هوشينك أوسي، مخاطر أخونة الثورة، متوفر على الرابط الآتي: http://syria.alsafahat.net/?p=27662

3 بشير عبد الفتاح، "الإسلاميون في الحكم ما بين مصر و تركيا"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.eldjazeera.net/opinions/pages/095d909-6f6c-4089-a91b

بذلك تعهدا سابقا بأنهم لن يفعلوا ذلك ودعا الحزب والجماعة إلى احتجاجات في ميدان التحرير إلى أن يحصل انتقال السلطة من المجلس العسكري عقب الانتخابات الرئيسية.

ورغم فوز حزب الحرية والعدالة بغالبية أصوات مجلس الشعب، إلا أنه لم يتمكن من تشكيل حكومة، وذلك لفرض المجلس العسكري سحب دعمه لحكومة **"الجنزوري"** فانحصر بذلك عمل الإسلاميين بمجلس الشعب وحرموا من أي نفوذ فعلي في الحكومة[1].

أما بالنسبة للعلاقة مع القضاء، فإن التحدي الذي يواجه مصر في مرحلة ما بعد ثور **"25 يناير"** هو صياغة دستور جديد يستجيب لطموحات جميع المواطنين المصريين،ويقدم أساسا متين لضمانات حكومة ديمقراطية تخضع للمساءلة.

وعلى الرغم من أن هذه كانت من الأهداف الأساسية للثورة، إلا أنه في ضوء التعديل الدستوري الذي أصدره "محمد مرسي" في 22 نوفمبر 2012، فإن هناك مخاوف من أن السلطة تمركزت مرة أخرى بأيدي الرئيس بدون أن تتوافق مع أي ضوابط أو توازنات[2].

حيث استمر تفويض دور القانون واستقلال القضاء خلال المرحلة الانتقالية، وبعد انتهاء الانتخابات الرئاسية ووصول تيار الإخوان المسلمين إلى الحكم.

تعرض القضاة للعديد من الأزمات مع السلطة التنفيذية، رغبة في تطويع القضاة للحكم في مصر،ومن هذه الأزمات:

أزمة النائب العام، وإعلان بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين أن أول قانون سوف يتم سنه سيكون قانون السلطة القضائية لتطهير القضاة، وعزل 35000 قاضي، فضلا عن أزمة محاصرة المحكمة الدستورية العليا عدة مرات[3]. (للمزيد من الإطلاع على هذه الأزمات: أنظر الملحق رقم : ...).

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية:

إن التطورات الجوهرية التي شهدتها الجمهورية التركية منذ وصول"حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم عم 2002، دفعها إلى تبني سياسة اقتصادية ساهمت في دفع النمو الاقتصادي وزيادة

---

[1] تشاتام هاوس: " المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية" مذكرة إحاطة 2012/20،برنامج الشرق الأوسط وشمال إفرقيا، ماي 2012، ص 4.

[2] عمرو الشبكي وآخرون، "البرلمان في دستور مصر الجديد"، منتدى البدائل العربي للدراسات، ص 64

[3] تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان " تهديد العدالة في مصر " أفريل 2013، ص 11.

معدلاته كما ساعدها ذلك على عمل ترتيبات أمنية جديدة ساهمت بالاستقرار السياسي، خاصة ما يتعلق بسياسة تصفير المشاكل[1].

حيث شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة، وصفها بعض المراقبون المستقلون بـ "الثورة الصامتة" وشملت الإصلاحات مجلات مختلفة منها على سبيل المثال لا للحصر:

❖ **الإصلاحات الاقتصادية:**

حيث وصلت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم والبلاد تعافي من أزمة اقتصادية حادة، ولتجاوزها غيرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي لعلاج الاقتصاد التركي، فعلى سبيل المثال ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال إلى الأخذ بنظام الصرف المرن، كما اعتمدت الحكومة على استمرار القطاع الخاص وعملت على حل الكثير من مشكلاته، كما عملت الحكومة جاهدة على مكافحة البطالة من خلال مجموعة من الإجراءات لزيادة التقشف وخفض النفقات، جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر، تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المدى البعيد، إصلاح التعليم المهني، إصلاح الجهاز الإداري للدولة...)[2].

❖ **الإصلاحات السياسية:**

بفعل التغيرات الأوضاع السياسية منذ تولي"حزب العدالة والتنمية" الحكم،أضحت مجموعة من القضايا التي لم يكن من الممكن طرحها للمناقشة من قبل، محل نقاش وجدل وتأتي في مقدمة هذه القضايا مسألة دور الجيش التركي في الحياة السياسية، والعلمانية، والمسألة الكردية، والمسألة العلوية.

وفي مجال الإصلاحات الدستورية، شهد دستور عام 1982 أربعة عشر تعديلا حتى الآن. تركزت في غالبها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد[3].

❖ **الإصلاحات في مجال الصحة:**

عام 2003 طرحت الحكومة التركية برنامجا جديدا لتعديل نظام الرعاية الصحية، متمثلا في مبادرة إصلاحية لقطاع الصحة مدتها عشر سنوات، تهدف لرفع مؤشرات الرعاية الصحية بتركيا لتوازي مع مثيلاتها في البلدان المتوسطة والدخل والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الوقت الذي كان فيه الوضع المالي لقطاع الرعاية الصحية متدهورا بكل المعايير،ومن خلال المشروع الانتقالي لنظام الرعاية الصحية ساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الحكومة التركية

---

[1] عصام فاعور ملكاوي: " تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة " ورقة مقدمة في الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، المنظم من قبل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية":كلية العلوم الإستراتيجية، الخرطوم 3-2013/2/5 ص ص 3 - 4 .

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" الإصلاح الداخلي في تركيا " مرجع سابق ذكره ص 13 .

[3] محمد عبد العاطي (محررا)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ط1 ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص ص 65- 32 .

على بناء قدرات وزارة الصحة ومعهد الضمان الاجتماعي من أجل توسيع نطاق التغطية التأمينية لقطاع الرعاية الصحية، كي يشمل مزايا متعلقة بصرف الأدوية، وخدمات المرضى العيادات الخارجية، وتحسين خدمة صرف الأدوية للأسرى، وزيادة استقلالية المستشفيات[1].... .

أما بالنسبة لمصر، فمنذ وصول "حزب الحرية والعدالة" (الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين) إلى الحكم،فقد شهدت عدة خطوات لاستيقاظ بقايا نظام الحكم وإلغاء القبض على العديد من رموز النظام السابق، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية ونجلاه، وعدد من الوزراء ومجموعة من قيادات الحزب الوطني الحاكم آنذاك، وبعض رجال الأعمال والسياسيين المقربين من السلطة الحاكمة والذين وجهت لهم تهم بسوء استغلال النفوذ والفساد.

كما شهدت هذه الفترة تفكيك الإطار الدستوري والقانوني المنظم للحياة العامة في مصر خلال عهد"حسني مبارك" ومن بعد ذلك وضع دستور الجمهورية المصرية الجديدة، الذي كان من المفترض أن يحقق أهداف الثورة من خلال الإجراءات والسياسات التي يتضمنها والرامية إلى إصلاح مختلف أوجه الخلل التي كانت منها مصر خلال العقود الأخيرة من تاريخها[2].

إلا أن ما حدث دل على عكس هذا، فبعد مرور عامين على "ثورة 25 يناير" لا زال الشعب يعاني من فقر مدقع، وكذلك ما زالت حرية الرأي والتعبير تعاني هي الأخرى، فقد ارتفعت معدلات القضايا المرفوعة ضد الصحفيين والإعلاميين بسبب مخالفة النظام الحاكم في الرأي، أما العدالة الاجتماعية فلم تشهد هي الأخرى أي تطور يذكر. فالأمور أصبحت أكثر تعقيدا وتأزما من قبل[3].

---

[1] "إصلاح القطاع الصحي في تركيا"، متوفر على الرابط التالي:http://web worldbank.org/ WBESITE/ EXTERNAL/ EXTRAB .

[2] محمد شريف بسيوني ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر ط1، مصر " دار الشروق للنشر " 2012، ص ص 81- 82 .

[3] تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: " تهديد العدالة في مصر " مرجع سبق ذكره، ص 2 .

المبحث الثاني : استراتيجية السياسة الخارجية للتجربتين المصرية والتركية .

ثمة نزعة عامة بين الأحزاب الإسلامية لناحية تطوير علاقاتها الخارجية، كوسيلة لموازنة القيود الداخلية التي تواجهها .

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لبعض جوانب هذ العلاقات لدى كل من مصر وتركيا في ظل حكم التيارات الاسلامية .

ولما كانت قضايا السياسة الخارجية التي يمكن التدرق لها في هذا ، تمثل محورها الاساسي. الى جانب هذا سنتطرق الى مواقفها المختلفة من بعض القضايا التي تعكس موقف النظام (في ظل حكم هذه الحركات من محيطه الدولي والاقليمي .كل هذا سنتطرق اليه وفق منظور مقارن للتمكن من بناء رؤية سليمة.

المطلب الأول: العلاقات الخارجية.

شهدت مكانة تركيا أهمية لا يستهان بها في منظومة الأمن الغربية أيام الحرب الباردة ، كانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الناتو الجنوبي – الشرقي، وبذلك تم ضمان امنها القومي بانضوائها تحت لواء حلف الناتو .

لكن هذه الصورة شهدت تغييرا كبيرا منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم، حيث لم تعد الساحة الاوروبية هي ساحة الاحتكاك المباشر[1]، وأصبحت اهتمامات تركيا الاستراتيجية تمتد الى ثلاث دوائر اقليمية ، يفرضها عليها الموقع الجغرافي، وهي: الدائرة الأوروبية والدائرة العربية ودائرة آسيا الوسطى.

وتشكل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الاقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية ولرغبتها في أداء دور أوروبي اسلامي شرق أوسطي في آن واحد[2].

-علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية: لقد شهدت العلاقات الأمريكية – التركية تطورا في عهد حزب العدالة والتنمية، وذلك في عام 2003 حيث بدأت هذه السياسة بالتوتر وأخذت بوادر أزمة تظهر بعد رفض الحكومة التركية جعل أراضيها قاعدة عسكرية للحرب ضد العراق، ومنعها القوات الأمريكية من المرور عبر أراضيها لغية احتلاله، وقد شكل هذا عنصر خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا .فكثيرا ما تأزمت العلاقات، ومن ذلك موقف الحكومة التركية من القضية

---

[1] – طالب حسين حافظ ، تركيا والاتحاد الاوروبي، ص6.

[2] – عبير محمد عاطف الغندور، "جدلية دائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة استشرافية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 3، العدد 6، 2011 ص 363.

الفلسطينية، وبالأخص الحرب على غزة (2008-2009) من الاسباب التي دفعت الى تأزم العلاقات التركية مع اسرائيل حليفة الولايات المتحدة ، وجعلها هشة ، الأمر الذي أثر سلبا على العلاقات التركية الامريكية[1] كذلك، أدت السياسات التي انتهجتها الحكومة التركية تجاه ايران وبخاصة برنامجها النووي ، الى زيادة توتر العلاقات التركية –الامريكية ، حيث ساندت تركيا حق ايران في تطوير دورة كاملة للوقود النووي ، لكنهم عارضوا تطوير ايران أسلحة نووية لأن ذلك سيخل بميزان القوى في المنطقة ، وما تزال الحكومة التركية مقتنعة بأن الحوار الدبلوماسي مع طهران هو الخيار الأمثل لإقناع ايران بالتخلي عن محاولة حيازة أسلحة نووية ، كما تعارض تركيا بشدة اللجوء الى الخيار العسكري لمنع ايران من ابراز مزيد من التقدم في التكنولوجيا النووية .[2]

كما تعد القضية العراقية من أكثر القضايا حضورا وتأثيرا في العلاقات التركية- الأمريكية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 ذلك التأثير الذي انعكس سلبا على العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة اختلاف وجهات نظرهما في طريقة التعامل مع تطورات الأوضاع في العراق وخصوصا المشكلة الكردية ، فكلا البلدين لديهما مصالحهما الخصة في رسم مواقفهما تجاه تطور الأحداث في العراق السياسية والأمنية خصوصا إلا أن التداعيات والتعقيدات التي أفرزتها القضية العراقية ، أدى بالطرفين الى ادراك حقيقة أن اتفاقهما خلال هذه المرحلة يعد ضرورة للحفاظ على مصالحهما المشتركة وتحالفهما الاستراتيجي ن في ظل التحديات والتغيرات التي تشهدها الساحتين الاقليمية والدولية .وهو ما أفرز عقد الدولتين لاتفاق الرؤية الاستراتيجية المشتركة في منتصف عام 2006 ، بهدف تنسيق مواقفهما الثنائية تجاه جملة من القضايا الاقليمية والدولية ، لتجنب اي توتر مستقبلي في علاقاتهما .[3]

- **علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي:** أدت السياسات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية الى تحسن الأجواء التركية الاوروبية ، فقد صادق الحزب سنة 2003 على مجموعة من الاصلاحات عرفت بالحزمة السابعة، أهمها: تعجيل إجراءات التحقيق، وتشديد العقوبات في حالات التعذيب، ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وإلغاء جرائم الرأي، ومنح الأكراد المزيد من الحريات وأحكام قبضة المدنيين على الجيش، وتقليص دوره في الحياة السياسية .

---

[1] – زير لطيف صادق، مرجع سبق ذكره ، ص 2.

[2] – ستيفن فلانجان، أولويات خاطئة : التقييمات التركية للقوة الأمريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 69 ، يوليو 2001 ، ص 17.

[3] – لقمان عمر محمود النعيمي، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الأمريكية (2003-2006) ، دراسات اقليمية ، ص ص 1،7.

كما نصت التعديلات على تغيير تركيبة مجلس الأمن القومي والحد من الوجود العسكري فيه .

وبدوره رحب الاتحاد الاوروبي بوصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة وقد صرح ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي "خافيير سولانا " بأن من الخطأ اتخاذ قرارات أو الادلاء بتصريحات على أساس الطبيعة الاسلامية لحزب ما ، واعتبر أن الحكومة التركية المقبلة ينبغي تقييمها على أساس ما ستفعله، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يمنحها الثقة من حيث المبدأ .[1]

- علاقة تركيا مع دول الشرق الاوسط :

تشدد تركيا على لعب دور اقليمي في الشرق الاوسط ، فهي دولة تشرق أوسطية ومن الصعب أن تهمل المنطقة .وتتميز تركيا بمقدوريتها على التعامل مع الدول العربية والاسلامية من خلال مسالك واساليب متنوعة، دون المساس بمصالحها وارتباطاتها مع الدول الغربية، لتعزيز مصالحها الوطنية العليا.[2]

وتؤكد حكومة حزب العدالة والتنمية على تعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، مع امكانية ادراجها جميعا في اطار دور جامع لتركيا باعتبارها مركز لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، فتركيا تلعب دور الوسيط بين الاطراف المتصارعة في المنطقة وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية فيها ، ومركز لتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى الاقليمي، ونموذج أو مثال ملهم لدول المنطقة في الاصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ودعم التعاون الأمني بين دول المنطقة وتطوير مفهوم الأمن المشترك.

كما تؤكد حكومة حزب العدالة والتنمية على حرصها لنفي أي طابع استقلالي في تعاملها مع دول المنطقة، حيث أن تركيا تتحدث من الداخل، وكدولة من دول الشرق الأوسط ولا تتحدث بلهجة فوقية نابعة من النزعة العثمانية، إلا أن ذلك لا ينفي دور تركيا باعتبارها دولة مركزية[3].

---

[1] – حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد الاوروبي ، بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26، العدد1، 2010، ص ص 343-345.

[2] – عماد الضميري ، تركيا والشرق الأوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002 ،ص 4.

[3] – علي جلال معوض ، الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية (2002،2010)، ورقة بحثية رقم 22، المنظم من قبل: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011، ص 28.

- **العلاقات الاسرائيلية –التركية** : تشهد العلاقات الإسرائيلية –التركية منذ فترة ، تدهورا ملحوظا، حيث يبدو أن حادثة أسطول الحرية التي وقعت في ماي 2011 قد دفعت الأمور باتجاه أزمة بين الطرفين .ففي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، أخذت تركيا على مدار عدة سنوات توسع علاقاتها الاقليمية بشكل ملحوظ، وفي المقابل بدأت تقلص علاقاتها مع اسرائيل بشكل كبير ، فأنقرة حاليا تطالب اسرائيل اعتذار والتعويض.[1]

أما بالنسبة لمصر، فقد ترقب العالم والقوى الاقليمية والدولية ملامح السياسة الخارجية لمصر في عهد الرئيس "محمد مرسي" وراهن الكثيرون على أن السياسة الخارجية لمصر في عهد أول رئيس مدني منتخب، بن تتغير كثيرا عن السياسة الخارجية في عهد الرئيس السابق ، بل إن خصوم جماعة الاخوان المسلمين والرئيس في المعارضة العلمانية واليسارية، أكدوا أن النظام المصري سيظل خاضعا للإملاءات الأمريكية والصهيونية. لكن الرئيس "محمد مرسي" فاجأ الجميع بسياسة خارجية جديدة، قوامها الاستقلال والبحث عن مصالح مصر ، والانفتاح على جميع دول العالم وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، واعلان عدم تصدير الثورة للخارج ودعم الأشقاء العرب ومساندة المقاومة الفلسطينية، ومد جسور الصداقة والود مع تركيا ،ووضع شروط قوية لإعادة العلاقات مع ايران وتجاهل الكيان الصهيوني الى أبعد مدى .[2]

فبرنامج النهضة الذي جاء به الرئيس "محمد مرسي"، حدد مرتكزات السياسة الخارجية لمصر عبر ما يلي :

- الموازنة بين دوائر الانتماء المختلفة .
- الانفتاح على جميع الدول .
- الالتزام بثوابت العلاقات الخارجية .[3]

---

[1] – يوسي ألفر ،" العلاقات الاسرائيلية المتوترة مع تركيا وايران ، بعد شد الأطراف"، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 64، فبراير 2011، ص 1

[2] – ثروت البطاوي ،" السياسة الخارجية لمرسي ...استعادة المكانة "، متوفر على الرابط التالي :

rttp://main-islammessage.com/newspage.aspsc ? id :16236.

[3] –حسام الدجني ،"أولويات السياسة الخارجية المصرية في عهد مرسي" ، البشائر ، 27 يونيه 2012،

Rttp://www.elbashayer.com/news-19943.html.

-العلاقات المصرية الأمريكية : يرسم المراقبون ، كل حسب توجهاته وانتماءاته ،صورتين متناقضتين للعلاقات الأمريكية المصرية في ظل رئاسة "مرسي" المنحدر من جماعة الاخوان المسلمين .

فبعض المعارضين يصفون العلاقة بين واشنطن والاخوان بالتحالف الحميم الراسخ ، ويتهمون مرسي بالعمالة. وعلى النقيض من ذلك نجد من مؤيدي الرئيس من يرونه عدو أمريكا اللدود المناهض للهيمنة الغربية .[1]

وقد روجت العديد من وسائل الاعلام المقروءة والمرئية عن التعاون الخفي بين الاخوان وأمريكا قبل الثورة المصرية في يناير 2011 وبعدها وحتى الآن ، فقد كان الحوار بينهما قائما قبل سقوط النظام السابق لرغبة أمريكا في البحث عن سند شعبي لأنظمتها التسلطية المتحالفة معها ، حفاظا على هذا التحالف وخوفا على هذه الأنظمة من السقوط ، وقد اختارت الاخوان المسلمين باعتبارهم أوسع القواعد الشعبية انتشارا .[2]

ويؤكد الدكتور "يسري العزباوي " ،أنه إذا كانت العلاقات المصرية الأمريكية في عهد النظام السابق هي علاقة تبعية ن فإنه أقل ما توصف به الآن أنها علاقة بين سيد وخادمه ، وهذا يتضح أكثر ، ليس فقط من خلال التأكيد المطلق من جانب الولايات المتحدة لجماعة الاخوان المسلمين بهذا الشكل ، ولكن من خلال الزيارات المتتالية لكل المسؤولين الأمريكيين للرئيس المصري وجماعته.[3]

-العلاقات المصرية الإفريقية : تعتبر القارة الإفريقية من أكبر الدوائر السياسية إهمالا في السياسة الخارجية المصرية على مدار العقود الماضية ، لاسيما في ظل فترة حكم الرئيس السابق "حسني مبارك" خاصة بعد تعرضه لمحاولة الاغتيال في "أديس أبابا" عام 1995 ، مما أنتج عدة تأثيرات سلبية على الأمن القومي المصري من خلال دخول إسرائيل للمنطقة الإفريقية ، وتهديد الأمن المائي لمصر وبالتحديد فيما يتعلق بقضية مياه النيل مع دول الحوض و العشرة على رأسهم أثيوبيا .[4]

---

[1] -سارة خورشيد ، "العلاقات المصرية الأمريكية : نظرة تحليلية"، متوفر على الرابط التالي :
Rttp://www.almasryalyoum.com/node/1542201.

[2] – حسن حنفي ،" الاخوان وأمريكا "، المصري اليوم ، العدد 370،8 نوفمبر 2012 ، ص 7.

[3] – يسري العزباوي ، "عام على تولي الدكتور مرسي : السياسة الخارجية وانعدام الرؤية " ، البوابة نيوز ، العدد 148 ، 15 ماي 2013 ، ص3.

[4] – وفاء وداد، "توجهات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس مرسي " ، تقرير تحليل ، شبكة الوحدة العربية ،2012/12/12 ، ص4 ،متوفر على الرابط التالي :
Rttp://www.ahlam.com/2012/09/18/egypt.horeign.policy.

وبوصول الإسلاميين الى السلطة في مصر تغيرت العلاقات المصرية تجاه دول القارة الإفريقية ،حيث أصبحت أكثر احتكاكا بها .فبخصوص الخلاف مع إثيوبيا وبعد الكثير من التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي " ضد حقوق مصر في مياه نهر النيل ، نجد أن هذا الأخير قد غير موقفه تماما وتعهد بعدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تضر بمصر .[1]

كذلك الحال بالنسبة للعلاقات مع السودان ، فبعدما كانت السياسة الخارجية في عهد مبارك تتجاهل جاره الجنوبي وبعدها الاستراتيجي ، عملت الحكومة الجديدة على إعادة هذه العلاقات إلى مجاريها ، وقد تم الاتفاق بين البلدين على التعاون فيما بينهما في مجالات عديدة ، كالزراعة وتحقيق الأمن الغذائي ، والطرق الواصلة بين البلدين والتي تفتح آفاق لزيادة التبادل التجاري .ويعتبر فتح البنك الأهلي المصري بالخرطوم دفعا لتمويل الاستثمارات المشتركة وتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات التنموية بالسودان.[2]

-العلاقات المصرية الإيرانية : يعد الرئيس المصري أول رئيس مصري يزور إيران بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، حيث عدت زيارة مرسي لطهران بتاريخ 2012/08/30 خطوة غير مسبوقة ، ذلك أن العلاقات بين البلدين كانت متدهورة بسبب استقبال مصر لشاه إيران المخلوع عقب الثورة ، وكذلك وقوف مصر إلى جانب العراق خلال حرب الخليج الأولى.

وبالمقابل وصل الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد " إلى القاهرة بتاريخ 2013/02/05 ، في أول زيارة يقوم بها إيراني للبلاد منذ نحو 34 عام ،وذلك لحضور القمة الإسلامية التي انطلقت في 2013/02/06. [3]

المطلب الثاني: المواقف من القضايا الدولية .

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي واهتمامه بغالبية القضايا المحورية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، فمثلا ، نجد أن حزب العدالة والتنمية أظهر اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية ، وأخذ هذا الاهتمام يتصاعد عام 2006 ، حيث تواصلت تركيا مع حركة " حماس"بعد

---

[1] – عادل عامر ، تغير شخصية مصر الداخلية والخارجية بعد ثورة يناير "، متوفر على الرابط التالي :
Rttp://www.aldinlan.org/articles.php?action:showsid:221.

[2] – نسيبة وداد ، العلاقات الجديدة بين السودان والمصر ، "تقرير إخباري متوفر على الرابط التالي :
Rttp;//www.almoslim.net/node/171213.

[3] – السكينة للحوار ، " العلاقات المصرية الإيرانية ز مد و جزر "، متوفر على الرابط التالي :
Rttp://www.assalina.com/news/news1/21759.html.

فوزها في الانتخابات التشريعية ، وكانت من أولى الدول التي استقبلت "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي للحركة ، وخلال عام 2007 انتهجت تركيا سياسة متوازنة إزاء القضية الفلسطينية ، فهي من جانب قامت بدور الوساطة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وسعت إلى التوسط بين حركة " حماس "و "محمود عباس " من جانب آخر.[1]

وكمثال على اهتمام تركيا الجدي بقضية فلسطين فقد أنشأت المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي بين تركيا وفلسطين مع انشاء نوع من الوكالة التركية للتعاون والتنمية في الضفة الغربية وخلال انسحاب حكومة "شارون" من غزة عرضت تركيا التوسط بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، إلا أن "شارون" رفض عرض وساطة تركيا وبادر "رجب طيب أردوغان " في ذلك الوقت بعرض مساعدة الفلسطينيين في المجال الاقتصادي بعد اعادة الانتشار الاسرائيلي عن طريق مبادرة اتحاد الغرف والتبادل التجاري في تركيا بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين اسرائيل وقطاع غزة .[2]

ويمكن اعتبار التحول السياسي تجاه القضية الفلسطينية في تركيا الحديثة بدأ مع بداية صعود الاسلاميين ، مع تسلم " نجم الدين أربكان " وحزب الرفاه الحكم .وعلى الرغم من تدخل المؤسسة العسكرية التركية لحماية العلمانية ، وإزاحة حزب الرفاه عن الحكم ، إلا أن حزب العدالة والتنمية استطاع الوصول الى السلطة ، وتناغم سياسيو حزب العدالة والتنمية مع التعاطف الشعبي الرافض للاعتداءات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ، وهو ما دفعهم الى اتخاذ مواقف ناقدة بريئة للسياسات الاسرائيلية ، لاقت صدى وترحيب في الأوساط الفلسطينية والعربية والاسلامية .[3]

كما شكل منهج تركيا المنطلق من القيم وتركيزها على الديمقراطية والشرعية الشعبية ، أساس سياستها تجاه الانتفاضات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا فمنذ قيام الثورة في تونس ، انتهجت تركيا سياسة خارجية دينامية تعكس مبادئها الأساسية والمتمثل في : اول : دعم الشعب الذي ينتفض للمطالبة بحقوقه الأساسية .وثانيا : التأكيد أنه لا يمكن أن يتحقق الانتقال الى النظم الشرعية السياسية الديمقراطية المستقرة الا من خلال التوازن بين الأمن والحرية .وثالثا : معارضة التدخل الأجنبي لأن مستقبل المنطقة يقرره شعبها .[4]

---

[1] – عبير محمد عاطف الغندور، مرجع سبق ذكره، ص 375.

[2] – صدام أحمد سليمان الحجاجحة، مرجع سبق ذكره ،ص 106.

[3] – محسن صالح ، تركيا والقضية الفلسطينية ، د، ط، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2010 ، ص 56.

[4] – أحمد داوود أوغلو ، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقليمي ، خطاب ألقي في: مؤتمر السفراء السنوي الرابع في أنقرة بتاريخ ديسمبر 2011، مركز البحوث الاستراتيجية ، العدد 3 ، أبريل 2012.، ص 8.

إلا أن هذا الموقف لم يكن ثابتا ، حيث أن الثورات العربية قد أصابت الموقف التركي بنوع من الارتباك والتناقض ، فبينما أيدت تركيا مسار الثورات في كل من مصر وتونس ،إلا أن مصالحها الاقتصادية الكبيرة في ليبيا لم تسمح لها بذلك، كما أن علاقاتها المتميزة مع النظام السوري شكلت قيدا على مساكها تجاه الاحتجاجات السورية، ولم تجد تركيا أمامها سوى تشجيع النظام السوري على الاستجابة للإصلاح والتحول الديمقراطي، واستضافة مؤتمر المعارضة السورية ، وتقديم مساعدات اللاجئين السوريين على الحدود .[1]

أما بالنسبة لجماعة الاخوان المسلمين في مصر، فقد اهتموا بالقضية الفلسطينية منذ بدايات تكوين الجماعة وامتداد نشاطها وحضورها الشعبي الى فلسطين فبل نشأة الكيان الاسرائيلي وبعده، وهو ترجمة طبيعية لموقف جماعة الاخوان المسلمين العالمية من دولة الاحتلال حيث اعتبرت قضية فلسطين على سلم أولوياتها كما ربطوا بين الاسلام وفلسطين ، ويعتبرون التخاذل عن حمايتها ونصرتها تخاذل عن نصرة الإسلام نفسه .

وقد صور الامام "حسن البنا" وضعية فلسطين لدى الاخوان المسلمين بقوله : " وفلسطين تحتل في نفوسها موضعا روحيا قدسيا فوق المعنى الوطني المجرد ، إذ تهب علينا منها نسمات بيت المقدس المبارك ، وبركات النبيين والصديقين (....) وبناء على ذلك فقد اعتقد الإخوان اعتقادا راسخا بأن فلسطين جزء من العقيدة الاسلامية (....) ".[2]

وبعد وصول حزب الحرية والعدالة الى الحكم (الدراع السياسي للإخوان الاسلاميين)، لم يخرجوا عن هذا المبدأ كثيرا ، حيث أولوا عناية كبيرة للقضية الفلسطينية ــ، على خلاف ما كان عليه النظام السابق الذي كان دائما منحاز للطرف الاسرائيلي أو على الأقل كان يترك الطرف الفلسطيني دون حماية ، أما الحكومة الجديدة فقد [أولت عناية] أحدثت تطورات مهمة خاصة فيما يتعلق بملف السلام بين فلسطين واسرائيل .[3]

---

[1] – علي جلال معوض ، الارتباك ... تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 185 ، يوليو 2011 ، ص 3 .

[2] – حاتم يوسف أبو زايدة ، "جهاد الاخوان المسلمين في فلسطين حتى عام 1970 "، أيلول 2009 ، ص ص 9–11 ، متوفر على الرابط التالي :
Rttp://www.alquassam.ps/image/userfiles/image/book/jihad.alakhwan.pdf.

[3] – مصطفى عبد الرزاق ، سياسة مصر الخارجية بعد الثورة ، متوفر على الرابط التالي :
Rttp:// www.masress.com/alwafd/77329.

وعليه ، فإن تغير النظام المصري، كان له تأثير مباشر على القضية الفلسطينية ، ليس فقط في ملف المصالحة ، بل جميع المستويات، ويمكن رصد ملامح تأثير هذا التغيير على القضية الفلسطينية في ثلاث محاور أسياسية، هي :

1- **المحور السياسي:** حيث أن توجهات القيادة المصرية توحي بعودة مصر التدريجية لممارسة دورها القيادي ، الذي تخلت عنه عقب توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل ، مما يعني أنها لن تمارس الأدوار التي كانت تخدم السياسة الاسرائيلية ، كما كان يفعل النظام السابق .فقد عملت القيادة المصرية على تحقيق المصالحة الفلسطينية في أيام قليلة ، كما عاد الحديث عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية .

2- المحور العسكري : اتضح ذلك في مواقف القيادة المصرية الجديدة ، التي كان من اهمها موقف رئيس المجلس العسكري المشير "محمد حسين طنطاوي "الذي قال بان قطاع غزة يشكل عمقا استراتيجيا لمصر ،الامر الذي اعتبرته إسرائيل تحولا خطيرا في المواقف المصرية . كذلك موقف وزير الخارجية السابق " نبيل العربي " الذي حذر اسرائيل من عواقب أي عدوان على غزة .

3- المحور الاقتصادي : فقد صرح وزير الخارجية السابق "نبيل العربي" بأن ما كان يجري في معبر رفح من اغلاق متعمد ، كان أمرا مشنا لمصر يجب إنهاؤه، وبالفعل فقد تم تسهيل حركة المسافرين في معبر رفح ومطار القاهرة ، ومن المتوقع أن يتطور الموقف المصري خلال الأشهر القادمة ويتم فتح خط تجاري لنقل البضائع في معبر رفح ، فقد طرحت مبادرات لذلك .[1] وعلى الصعيد الفلسطيني، تدرك القيادة الفلسطينية أن مصر برصيدها العلمي والفني والبشري والاقتصادي ضرورة لا غنى عنها لا نجاز المهمات النوعية الجديدة في الواقع الفلسطيني ، مثل مهمة اعادة لإعمار لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتشييد بنية تحتية تستجيب للحاجات الملحة للفلسطينيين .[2]

---

[1] – ابراهيم محمود حبيب ، مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية ، القاهرة : رؤية تحليلية ، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية ، المجلد 20 ، العدد 2 ، يونيو 2012 ، ص ص 533-534 .

[2] – شيرين فهمي ، مراجعة كتاب : عبد الحليم محمد : " الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية "، النهضة ، المجلد 13 ، العدد 3 ، أبريل 2012 ، ص 138 .

في حين نجد من يعارض القول بأن مصر حاليا تدعم القضية الفلسطينية بشكل كبير ، فمثلا نجد الباحث "يوسف الشاذلي* " يرى أن القول بأن النظام في مصر قد تغير لا يزال مبكرا ، حيث لاحظ أن المؤسسات والجهات التي كانت تمسك بالملف الفلسطيني، وتحديد الاستخبارات العامة المصرية بالدرجة الأولى ، ووزارات الخارجية والداخلية، والدفاع بدرجة أقل، لا تزال جميعها قائمة على أساس بنيتها القديمة ، وأساليب عملها، دون تغيير كبير ، ويقول أن أهداف السياسة الخارجية المصرية في الشأن الفلسطيني لم تتغير كثيرا وتشمل ثلاثة أهداف :

1- تسهيل الاتصالات ما بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

2- العمل على لم شمل الفلسطينيين في سياق المصالحة بين الفصائل المختلفة .

3- دعم القضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية.[1]

أما بالنسبة لموقف مصر من الأزمة السورية ، فقد أكد الرئيس "مرسي " أن الموقف المصري الهادف إلى تحقيق وقف فوري لأعمال العنف والتدمير في حق الشعب السوري ، والتوصل إلى تسوية سياسية تضمن وحدة الأراضي السورية واشتراك جميع طوائف الشعب السوري في تحديد مصير سوريا الجديدة.[2]

كما أكد وزير الخارجية المصري "محمد كامل عمرو " أن موقف مصر ثابت بدعم الشعب السوري كما أكد أن ما تطرحه بعض وسائل الاعلام حول تراجع الموقف المصري من القضية السورية غير صحيح، ولفت الى أن مصر وقفت منذ بداية الثورة السورية الى جانب الشعب السوري ودعت الى الاستجابة الى تطلعاته المشروعة في التغيير والعدالة والديمقراطية.

---

* باحث في معهد الدراسات السياسية الدولية في جامعة لوزان في سويسرا .

[1] – أحمد جميل عزم، "الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والاقليمية ، ندوة نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في قبرص، بتاريخ :28 و 29 أبريل 2012.

[2] – محمد حسن البنا (محررا) ، "مرسي يؤكد للإبراهيمي ثوابت الموقف المصري من الأزمة السورية "، الأخبار ، العدد 19078 ،الأربعاء 5 يونيو 2013 ، ص 1.

حيث طرحت مصر مبادرة اقليمية لحل الأزمة السورية عبر تفعيل آلية تضم بالإضافة إلى القوى الاقليمية الفاعلة، كل من جامعة الدول العربية و منظمة التعاون الاسلامي والمبعوث الأممي – العربي المشترك لسوريا، للقيام بعملية تفاوضية جادة تضم ممثلي المعارضة السورية وممثلين عن النظام السوري .

كما أكد على أن مرسي يدعم القضية ، وقد وجه النصيحة للنظام السوري بضرورة سماع صوت العقل والاستجابة لمطالب الشعب .[1]

[1] – مجهول المؤلف، "مصر ": موقف ثابت بدعم الشعب السوري " ، متوفر على الرابط التالي :

Rttp://www.alamiya.org/index.php ?action :com–content&view :article&id :28395.

المبحث الثالث: تقييم التجربتين المصرية والتركية.

لكل تجربة إنجازات تحسب لها، ومآخذ تكون عليها وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث، من خلال عرض أهم الانتقادات الخاصة بكل من التجربتين المصرية والتركية.

المطلب الأول: تقييم تجربة الحركة الإسلامية التركية

بينما رأى البعض في التجربة التركية النموذج الأمثل الذي يسعى جاهدا لتطبيقه دون أن تكزن عليه شائبة تذكر، اعتبرها آخرون محاولة جديدة لاحتواء حركة الإسلام السياسي الصاعد، بينما تحفظ عليها البعض الآخر فلم ينكر إيجابياتها وإن كان لم يقصر وهو يعد مآخذه عليها.

1- الإيجابيات: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يرى مؤسس حزب الوسط "أبو العلا ماضي" القيادي السابق في الإخوان المسلمين، في حزب العدالة والتنمية نموذجا ممتازا لظروف تركيا خاصة في التحول الديمقراطي، وعلاقة الإسلاميين بالسلطة، وحجم الإيجابيات غير المسبوق، مشيرا إلى أنه قدم نموذجا حقيقيا للإسلام بدون رفع لافتة صارخة، فهو يرى أن العبرة بالمضمون وليس باللافتات. كما أن "ماضي" لم يذكر سلبية واحدة يأخذها على قيادات حزب العدالة والتنمية، خاصة أن خصومهم أنفسهم أقروا بنجاحاتهم، وإن أشار إلى أنه لا توجد تجربة من دون أخطاء[1].

- يمثل نموذجا للإسلاميين (النموذج التركي) لمعرفة كيفية التعامل مع الأوضاع داخل دولهم من خلال نهجي الواقعية والاعتدال.

- يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة، والذي يتم فيه التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة واندماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.

- يمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقديم القيم الأساسية في المجتمع، كالحرية، وحكم القانون، والعدالة، والإصلاح والشفافية.

- شهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي

[1] علي عبد العال،"تقييم الإسلاميين للتجربة التركية: الوعي المفارق"، متوفر على الرابط التالي:
http:/www.halalblad.com/files/studyes/499-499 .

حول تركيا إلى مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية العمق الاستراتيجي[1].

- يرى " عزاهام إي فوللر[2*] " أن صورة تركيا الكلاسيكية قد خدعت الغرب لوقت طويل على أنها تلك الدولة العلمانية والديمقراطية وذلك الصديق الوفي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بالإضافة إلى أنها أصبحت نموذجا لكل المسلمين خلال الخمسين سنة الماضية، إلا أن تلك الصفات غير حقيقية، لأنها تقدم أسطورة مريحة وغير مختبرة.

في حين أن النموذج التركي الجديد يعتمد على الانتفاع الكامل بالعملية الديمقراطية، وإرادته لئلا يكون قوة غربية فقط.

بلا شرقية أيضا، فتركيا أصبحت نموذجا حقيقيا للمنطقة كلها.

2- الانتقادات: يمكن إجمالها فيما يلي:

- هناك من يرى أن تركيا عبارة عن نموذج ابتدعه الغرب، في إطار ما يعرف بطريقة " ابتداع نموذج"، لتلعب دور المحارب الناعم في مواجهة إيران، حيث تقدم تركيا كأنموذج للعالم الإسلامي وجعلها متفردة بتشكيل هذا الأنموذج للمسلمين في العالم، لأن هناك مزايا عدة تصب في مصلحة الغرب، منها:

* تركيا دولة علمانية، وفي حال قبل المسلمين أنموذج هذه الدولة الإسلامية، فالشعوب حتما ستقبل بعلمانية هذه الدولة أيضا دون أن يعرفوا بذلك.

*بالرغم من اتخاذ تركيا إجراءات عدة ضد إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، لكنها لا تعتبر مواجهة الكيان الصهيوني أمرا راسخا وعقيدة ثابتة، إلا أنها سياسيا تعارض بعض الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل.

* تعترف تركيا بشكل رسمي بالكيان الصهيوني، فإذا ما قبل المسلمون الدولة التركية كأنموذج لدولهم المنشودة فهذا يعني أنهم قبلوا الاعتراف بإسرائيل بشكل رسمي أيضا.

---

[1] عصام فاعور ملكاوي،"تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، بحث مقدم في الملتقى العلمي بعنوان: الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الخرطوم، 2013، ص ص 32-44.

[2] غزاهم إي فوللر،"النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال"، دراسات مترجمة، ص 463. متوفر على الرابط التالي: http://elbayanan.com.uk/files/articaleimages/takrir/3-4-2pdf

* هو النائب السابق لرئيس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية.

* تجري الكثير من الأعمال في تركيا مخالفة للشرع تحت راية العلمانية، وإذا قبل المسلمون الأنموذج التركي للإسلام فهذا يعني أنهم قبلوا القيام بأعمال كهذه مخالفة للقوانين الإسلامية.

* في حال قبل المسلمون تحت أي عنوان الأنموذج التركي، فهذا يعني أن قيادة العالم الإسلامي ستنتقل إلى أنقرة، وهذا يعد نصرا كبيرا للغرب[1].

- محاولة تطبيق الشريعة وأسلمة النظام عن طريق الانتخابات الديمقراطية محكومة بالفشل، ذلك أنها تؤدي إلى علمنة الإسلاميين، وهذا ما حدث في تركيا عندما سيطر الإسلاميون على البرلمان والحكومة والرئاسة، حيث أن العلمانية ازدادت رسوخا وتمكنت في مفاصل الدولة[2].

- إن مسار الانتقام الذي يتبعه " أردوغان "، وذلك من خلال حملة التأديب للقوات المسلحة، فبعد أن كانت المحاكمات لقادة وضباط في القوات المسلحة تجري بتهم محاولة قيامهم بالتخطيط لانقلاب عسكري ضده، توسعت رغبته في محاكمة العسكر وبدأ في اعتقال ومحاكمة جنرالات وقادة عسكريين سابقين وحاليين بتهمة قيامهم بتنفيذ الانقلاب العسكري الذي تم عام 1997 ضد رئيس الوزراء السابق " نجم الدين أربكان "، بل وتوسع أكثر من ذلك بالمناداة بأن تشمل التحقيقات ليس معدي ومنفذي الانقلاب ضد " أربكان " أي رجال الأعمال وهذا ما سيؤدي إلى عواقب وخيمة على البلاد، حيث يقود إلى سلسلة من الانتقامات ، في حين أنه يجب القيام بمصالحة وطنية يتم عبرها وضع الضمانات الدستورية لعدم تجاوز الجيش لدوره.

كذلك فإن رجال الأعمال قد يضطرون إلى تصفية أعمالهم في البلاد ومغادرتها قبل أن تصلهم الملاحقات القضائية بتهمة التعاون مع الانقلابيين وسيؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة للاقتصاد التركي[3].

- كما أكد الخبير في شؤون الشرق الأوسط "سيمون باغدا ساروف " أن تركيا لا تعتبر النموذج الأفضل للديمقراطية، فمازالت تضطهد الأقليات الدينية، ومنهم العلويين. كما يتعرض الآيزيديون والآشوريون واليونان والأرمن على الأخص للمذابح، لذا يجب أن يصل الربيع العربي إلى تركيا، وأن تتحمل مسؤوليتها عن الجرائم المتفرقة ضد هؤلاء، مشير إلى أن الأوضاع في تركيا ليست بذلك الاستقرار[4].

---

1 مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،"تصنيع الإسلام الأناضولي في أمريكا وإعادة تصديره إلى تركيا والمنطقة"،2012،ص ص 4-5.

2 أحمد عشوش،"هداية الحيران إلى حرمة سلوك طريق الدستور والبرلمان"، "رسالة نصح وبيان"، ص4، متوفر على الرابط التالي: http://www.twhed.com/vb/t3450.hrml.

3 عدنان كامل صلاح، "التجربة التركية ... مرة أخرى"، متوفر على الرابط التالي: http://www.al-madina.com/mode/377952

4 سيمون باغدا ساروف، " الأوضاع في تركيا ليست بذلك الاستقرار فإذا سقطت جارتها سيشتعل بيتها"، متوفر على الرابط التالي: http://arabic.rt.com/news/582214

المطلب الثاني : تقييم تجربة الحركة الاسلامية المصرية في السطلة

أثار صعود الاسلاميين إلى السلطة في مصربعد ثورة 25 يناير جدلا واسعا ,بين مؤيد يرى في الحكومة الجديدة البديل السياسي الأفضل للواقع الراهن ,ويمثلون القلة, ومعارض يرى أنها تمثل حالة نكوص وردة الى الوراء,وهم الاغلبية .

1-الانجازات :

بحسب الدكتور جمال نصار,القيادي في حزب الحرية والعدالة ومدير مركز الدراسات المستقبلية,أن مصر لديها مشكلات عميقة في جميع مؤسسات الدولة وتحتاج إلى وقت كبير لإصلاحها, وأكد أن الرئيس محمد مرسي يسعى جاهدا لتحقيق انجازات ملموسة على جميع المستويات ,ولكن حجم الفساد الكبير هو الدي يعيق انجاز المشروع,والأمر يحتاج إلى وقت, إلا أن هدا لا يلغي الانجازات العديدة التي حققت,وفي مقدمتها المرور و الأمن اللدان يشهدان نجاحا كبيرا.كدلك,حسب الاستاد سعد الدين ابراهيم, نجح الرئيس مرسي في مجال السياسة الخارجية وقضاياها بنسبة 60 بالمئة مقابل 40 بالمئة على المستوى الداخلي[1].

لعل أهم انجاز حققته الحكومة هو اسقاط المجلس العسكري وحله وبالتالي انهاء حكم العسكر في مصر لأول مرة مند عدة عقود. وكدلك الغاء الإعلان الدستوري المكبل الدي وضعه المجلس العسكري المعين, بالإضافة إلى بسط السيطرة المصرية على سيناء,ودلك عقب أحداث رفح للتعامل مع الأحداث وحلها[2].

كما أن وعود الرئيس "مرسي" بحل أزمات الكهرباء والخبز والغاز والقمامة والمواصلات ,تحققت بنسب متفاوتة حيث لم تعد هناك انقطاعات الكهرباء المتكررة,وتم إلى حد كبير حل أزمة رغيف الخبز(المدعوم من الدولة),وتوشك أزمة غاز الطهي أن تنتهي.ولكن لا أحد يعرف إن كانت هده الحلول دائمة أم مؤقتة,فالبترول المصريلا يحتوي إلا على نسبة ضئيلة من السولار,مما يضطر البلاد الى الاستيراد,كما أن نسبة البوتان الدي يستخدم للاستهلاك المنزلي في الغاز المصري الخام ضئيلة ولا بد من الاستيراد كدلك من الخارج لسد خاجة البلاد,اضافة الى ان الخبراء يعتقدون أن انتاج البلاد من النفط بلغ اقصاه ويتوقع له الانخفاض في السنوات المقبلة ,التي يفترض أن تشهد نهوضا صناعيا كبيرا وطلبا متزايدا على مصادر الطاقة[3].

---

[1]- حسين ابو عايد,"مرسي في 100 يوم نجح في إدارة الملفات الخارجية بنسبة 60% والداخلية بنسبة 40 % ,المدينة,العدد 18058 ,2012/10/01,ص7.

2 حلمي الاسمر,"في نحو شهرين:منجزات وأخطاء مرسي",الدستور,العدد 2013/6/16491,8,ص12.

3- مركز الجزيرة للدراسات,مرسي:أعباء القيادة في مواجهة التركة الثقيلة,2012/12/5,ص5 .

كذلك لم يغفل مرسي دور الفلاحين الديوعد بإنهاء مشاكلهم وعودة هيبتهم وحقوقهم من جديد.حيث أعفى 41 ألف فلاح من ديون تقدر بمليار ونصف مليار جنيه,فضلا عن صرف علاوة إجتماعية بنسبة 15 بالمئة للموظفين وأصحاب المعاشات.وزيادة معاشالضمان الاجتماعي بمبلغ 100جنيه ليصبح 300جنيه بدلا من 200جنيه,ليستفيد منها 1,5مليون مستفيد.بالإضافة إلى إنشاء ديوان المظالم بكل المحافظات لتلقي شكاوى المواطنين.[1]

2-الاخفاقات:

بادرت جماعة الإخوان المسلمين,بمجرد فوز مرسي,برئاسة الجمهورية إلى اطلاق وعود باحترام جميع مكونات المجتمع,وعدم المس بحقوق المرأة,والإهتمام بالشباب.وإقامة مجالس وإدارات وهيئات قضائية,...وغيرها من الوعود التي سرعان ما تبين عكسها,حيث جرت انقلابات متتاليةوسريعة في المجال الدستوري والقضائي والعسكري والأمني و الوزاري...وانتخابات مفتعلة وفق أنظمة وآلية تكرس سيطرة جماعة الإخوان المسلمينعلى مراكز القرار.حيث أصبحت هناك فكرة سائدة بأن مصر انتقلت من هيمنة الحزب الوطني وعائلة الرئيس السابق حسني مبارك إلى هيمنة جماعة الإخوان المسلمين وسلطتها.[2]

فكل المؤشرات في مصر تدل على أزمة سياسية عميقة طويلة الأمد,تصاعدية في منحاها,ومسدودة في أفقها السياسي,وتدل بوضوح على مأزق فعلي دخلته مصر,وقد حدثت العديد من التطورات التتي تصب كلها في خانة إضعاف مرسي وتآكل مصداقيته وسيطرته على الوضع ,خاصة التطورات المتعلقة بتمرد السلطة القضائيةعلى الرئاسة وقراراتها,بحيث اضطر الرئيس إلى إجراء الإستفتاء على مرحلتين بسبب نقص كبير في عدد القضاة المشرفين علية.بالإضافة إلى تطو الشعارات في الشارع من المطالبة بإسقاط الإعلان الدستوري والإستفتاء إلى المطالبة بإسقاط النظام والرئيس. [3]

بدوره,البرلمان الأوروبي وجه انتقادات شديدة اللهجة لحكم الإخوان,حيث اعتبر هده الحكومة غير جديرة بالتعامل معها وأن هده المرحلة هي أسوأ ماحصل لمصر,إضافة إلى أنها تستخدم أموال المساعدات لتنفيد أجندات الإخوان,بينما تقمع وتقهر الشعب المصري. وقد طالب الإتحاد الأوروبي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الإخوان المسلمين,وربط المساعدات بتحقيقها للديمقراطية,كما قرر حرمان مصر من خمس مليارات يورو ومساعدات إقتصادية لعدم احترام النظام لحقوق الإنسان والديمقراطية واستمرار قمع حقوق المرأة.[4]

كما دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الحكومة المصرية إلى إنهاء أزمة الرهائن في سيناء بالطرق السلمية وعدم إراقة الدماء ,والعمل على إحداث تنمية شاملة في المنطقة تحد مستقبلامن أي حوادث مشابهة.وحسب المنظمة,فإن هدا النظام لم يعمل على فك الحصار ,بل قام بإجراءات من شأنها تشديد الحصار.وقد أصدرت المنظمة بيانا انتقدت فيه الحكومة بشدة ,حيث رأى أن أهم شعارات الثورة كان كسرحصار قطاع غزة,لكن بعد انتخابات جديدة وحدوث تغييرات طفيفة

1 -إسلام النجار,انجازات الرئيس في شهرين..أحلام سنوات تتحقق,ص5,متوفر على الرابط التالي :
http://dakahla.com/news.php?action=view&id=4488
2 فوزية أبل,إنجازات الحكم الاسلامي في مصر,الطليعة,العدد1976, 2013/1/2 ص7 .
3 محمد صوان,مصر في ظل حكم الإخوان أزمة متصاعدة وأفق سياسي محدود,المستقبل,العد د4676 ,30نيسان2013,ص20
4 أيمن عز الدين,إحدى انجازات الرئيس مرسي والاخوان,رئيس التحرير,8يونيو2013,ص5.

في المؤسسات المختلفة,انقلبوا على شعاراتهم وأصبحوا يريدون ما كان يريده أركان النظام السابق,بل وأخطر. مثل قضية الاعتداء الدموي على الجنود المصريين بتاريخ 5أوث 2012 ,ووجهت الاتهامات لأطراف في قطاع غزة بالوقوف وراء الهجوم, وهو الأمر الدي تم نفيه من مصادر رسمية ولم يقم عليه أي دليل,وبالتلي تم الغاءرفع الحصار عن قطاع غزة حجة تهديد الأمن المصري.[1]

كما كشفت بعض المصادر المطلعة عن أخطر مخطط إرهابي لمصر,ودلك بدخول جماعة الإخوان المسلمين المراحل الأخيرة لتنفيد مخطط "التمكين",حيث انتهت الجماعة من ملفات الإعلام والقضاء المصري وأنهم ينتظرون الوقت المناسب لتصفية الحسابات القديمة والإطاحة بكل قيادات هده القطاعات ,مع الأخد في الاعتبار أن الداعم الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين هي أمريكا, التي تحقق من خلالهم مخطط إعادة تقسيم الشرق الأوسط,أو الفوضى الخلاقة التي تحدثوا عنها في السابق,مع إحكام سيطرتها على مقاليد الأمور في ظل تردي الأوضاع الأمنية للمنطقة بصفة عامة. [2]

إن أزمة مصر اليوم في ظل حكم الإخوان المسلمين هي أزمة نفود وليست أزمة إصلاح سياسي,حيث عجز حزب الحرية والعدالة عن تنفيد ما وعد به من اصلاح,فالخطأ الاستراتيجي لحزب الحرية والعدالة يكمن في تغليب فلسفة النفود مند البداية على فلسفة الإصلاح,لدلك فشل الإخوان في تمرير مبادراته في مقابل ترسيخ السيطرة ,سواء عبر الإعلان الدستوري ,أو عبر التمرير الفائق السرعة لمشروع الدستور غير الناضج,على اعتبار أن ما يحدث من إخفاقات إقتصادية وسياسية عقب الثورة إنما هو نتيجة حتمية لمؤامرة تقاد ضد الإخوانالمسلمين. [3]

كما أن هناك إشكالية تنظيمية وسياسية بين تنظيم جماعة الاخوان العقائدية وحزبها السياسي الحرية والعدالة تحتاج إلى معالجة واضحة ,فالوضع الحالي يشير إلى هيمنة الجماعة على القرار السياسي للحزب ,بدليل أن الذي اختار مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية هو مكتب الإرشاد في الجماعة وليس قادة الحزب,ومن المفهوم أن تكون لأجهزة الجماعة ,ذات المرجعية التاريخية الطويلة وذات التضحيات الجسام ,هذه الهيمنة في المرحلة الإنتقالية, ولكنها ليست الوضع الطبيعي في المستقبل ,لأنها تجعل الحزب مجرد واجهة لإخراج قراراتها ,ومثل هذا الحزب لن يعيش طويلا,بل ربما الأفضل ممارسة السياسة علانية باسم الجماعة.[4]

---

[1]-قدس برس,منظمة حقوقية:النظام الجديد لم يتخد اجراءات جادة لرفع الحصار عن غزة,فلسطين,21ماي2013, ص7.

[2]-عصام نبوي,كارثة النهاية لمصر,الدستور,العدد3015,5أفريل2013,ص4.

3-علي الخشيان,السياسة بدون سياسيين,متوفر على الرابط التالي [3]

4 -الطيب زين العابدين,التيار الإسلامي في مصر بين التأييد الشعبي وتخوف النخبة,متوفر على الرابط التالي: [4]

خلاصة الفصل.

تحيلنا المقارنة بين الحركات الإسلامية في كل من تركيا ومصر إلى التفرقة بين : تجربة حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية تأسست وسط الكثير من الأحزاب والقوى السياسية ,التي لها خبرة تاريخية في حكم البلاد وممارسة السياسة نشأ في ظل دستور علماني قوي يستحيل المساس بأركانه. وبين تجربة قوة دينية لها توجهات سياسية أعادت اكتشاف نفسها سياسيا,بعد عقود من القهر والاضطهاد السياسي ,وجدت فرصتها وسط فراغ دستوري وانفلات سياسي .

فعلى الرغم من أن الحركة الإسلامية في مصر كانت النموذج الملهم للحركة الإسلامية في تركيا في الربع الأخير من القرن الماضي ,باعتبارها الأسبق تاريخيا وتنظيميا, إلا أن الحركة الإسلامية في تركيا قد قطعت أشواطا أكبر على مستويي الفكر والممارسة في الواقع السياسي خلال العقدين الماضيين . فقد استطاعت الحركة الإسلامية في تركيا أن تستقي من تجارب من سبقوها والإستفاة منها ؛حيث أدركت أهمية المزاوجة بين الهوية الدينية ومتطلبات العصر . في حين أن التجربة المصرية لم تؤدي إلى النتيجة المرجوة ,نتيجة رفض تجديد خطابها العقائدي .

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين التجربتين ,إلا أنه يمكن رصد بعض أوجه الشبه بينهما,حيث نجد أن كلا هما يمثل بشكل أو بآخر "الإسلام الوسطي" غير الجهادي وغير السلفي , وكلاهما يرسم سياسته الإقليمية والدولية ضمن إطار النظام الدولي الراهن وتراتبيته المعلومة , كما أنهما لا يتحديان النمط السائد في الإقتصاد ولا أسسه .

وتبقى الإشارة إلى أن مستوى الحراك السياسي والمرونة الفكرية لدى حزب العدالة والتنمية التركي أعلى بكثير من نظيره في حزب الحرية والعدالة المصري.

فبينما نجح الأول في في تلقيح برنامجه وهيكله بعناصر وأفكار ليبرالية ويسارية أحدثت توازنا مهما في بنيته وحررته من الطابع الإسلامي البحث ليغدو حزب يمين وسط ليبرالي , عجزت جماعة الإخوان المسلمين ,حتى الآن على الأقل,عن تشكيل تحالف سياسي متناغم ومستقر,سواء مع باقي أطياف تيار الإسلام السياسي أو مع قوى ثورية ومدنية . فيما لا تزال الجماعة ,وعلى خلاف حزب العدالة والتنمية التركي,تفتقر للوفرة في الكوادر السياسية على نحو بدى جليا في تعثر تشكيل الحكومة الجديدة.

خاتمة:

خلاصة المقارنة بين التجربتين المصرية والتركية غنية, وقياسا على ما سلف يمكن العثور على نقاط التلاقي والتباين التالية:

-رغم أن الإسلام السياسي في تركيا تأسس بعد مرور أكثر من أربعة عقود من انطلاقته في مصر ,إلا أن الإسلاميين في تركيا شاركوا الحكم بشكل مباشر منتصف السبعينات ,وصاروا يحكمون تركيا منفردين منذ عام 2002م, بينما إسلاميوا مصر كانوا المعارضة منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين ,وحتى قبل انتخاب مرسي رئيسا للجمهورية.

-إسلاميو تركيا ,ورغم الضغوط التي طالتهم ,إلا أنهم لم ينزلقوا إلى ممارسة العنف ضد الدولة والنظام ,في حين إسلاميو مصر لجؤوا إلى استخدام العنف ضد الدولة وضد المعارضين قبل وبعد استلامهم للحكم.

حكومة أردوغان دخلت في مواجهة مع الجيش و المحكمة الدستورية بعد وصولها للحكم بست سنوات,بينما دخل إسلاميو مصرفي صراع مباشر ومكشوف مع القضاء والجيش والمجتمع فور وصول مرسي لرناسة الجمهورية .

-إسلاميو تركيا أرسلوا كوادرهم إلى مؤسسة الجيش والأمن والقضاء...تمهيدا لإيصالهم لمناصب عليا ,فيما يشبه التحضير المبرمج والطويل الأمد .بينما لايوجد حتى الآن بين مؤسسة الجيش والأمن المصرية ,موالين لجماعة الإخوان الإخوان المسلمين .

-إسلاميو مصر يمتلكون شبكة من المؤسسات الإقتصادية والإعلامية , إلا أنها لا تصل إلى قوة ما يمتلكه إسلاميو تركيا من إقتصاد وإعلام .

-إسلاميو تركيا أكثر براغماتية ورونة ,بينما إسلاميو مصر أكثر دوغمائية وتزمت من إسلاميي تركيا .

-إسلاميو تركيا أصحاب طموحات قومية إسلامية نيوعثمانية ويمتلكون شبكة علاقات إقليمية ودولية,وتربطهم علاقات إقتصادية وتحالفات عسكرية مع قوى إقليمية ودولية ,بينما تقتصر طموحات إسلاميي مصر على أسلمة مصر وحسب مهما كانت الكلفة.

-الجانب القومي الإسلامي في تركيا شديد البروز, والمصالح القومية تأتي في رأس سلم الأولويات بحيث يمكن أن يتحالف الإسلاميون مع العلمانيين ضد المسألة الكردية أو الأرمينية...بينما نجد إسلاميي مصر قسموا مصر بين "نحن وهم".

-يقوم الجوهر الأساسي للنموذج التركي على وجود توازن للقوى المجتمعية بين حزب العدالة والتنمية من ناحية والمؤسسة العسكرية والدستورية من ناحية أخرى؛بمعنى أن القيود تجعله خلاقا أكثر وأقل اصطداما بمؤسسات الدولة, مع التسليم بأن هذا الجوهر في الحالة المصرية غير موجود و غير متبلور. لقد خلصنا من خلال بحثنا في هذا الموضوع إلى جملة من النتائج ,كان أهمها :

-إن الإشكالية التي يواجهها الإخوان المسلمين وحزبهم الحرية والعدالة هي الانتقال السريع من العمل السياسي السري الذي عاشه الإخوان طوال عقود, إلى العمل السياسي الجماهيري ,فمثلا وجدوا صعوبة في التوفيق بين حجم الجماعة من جهة والحفاظ على وحدة القرار السياسي من جهة أخرى.

-يقوم الجوهر الأساسي للنموذج التركي على وجود توازن للقوى المجتمعية بين حزب العدالة والتنمية من ناحية والمؤسسة العسكرية والدستورية من ناحية أخرى؛ بمعنى أن القيود تجعله خلاقا أكثر وأقل اصطداما بمؤسسات الدولة, مع التسليم بأن هذا الجوهر في الحالة المصرية غير موجود و غير متبلور.

-لا يمكن الحديث عن تطبيق النموذج التركي في مصر,لأنه يقوم على خصوصية تركية شديدة التعقيد, ولأن الاختلافات بنيوية بين الإخوان المسلمين وحزب التنمية والعدالة ,ولكن من الممكن أن يستخدم النموذج التركي كأداة قياس مدى التزام الإخوان المسلمين بقيم المشاركة والتعددية والحريات المدنية ,وليس أكثر من ذلك .

-كما أن المقارنة بين النموذجين التركي والمصري غير قابلة للتحقيق على الواقع ؛ أي أنه لا يخدم الحديث عن النموذج التركي وصلاحيته لمصر.

-حتى تمضي مصر في طريق البناء و النهضة واستعادة مكانتها كدولة قائدة في المنطقة,فإن ذلك يفرض على جميع القوى الفاعلة ,سياسية واجتماعية وفكرية واقتصادية, أن تتقارب وتتعاون ,وحيث أن الإخوان والإسلاميين عامة ,صاروا متصدرين للمشهد السياسي , فالمطلوب منهم أن يقدموا تنازلات لمختلف الفرقاء ليشعروا بأنهم شركاء لا مجرد أتباع.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1-الأفندي،عبد الوهاب . الحركات الاسلامية و أثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي. ط 1. أبو ظبي: الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2005.

2- أبو ريان، محمد علي. الإسلام السياسي في الميزان و البديل. د.ط. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1997.

3- أبو غزالة، عقيل. الحركات الأصولية و الإرهاب في الشرق الأوسط: إشكالية العلاقة. ط 1. د.م.ن. دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، 2002.

4- أبو الروس ، أحمد . الإرهاب و التطرف و العنف في الدول العربية .د.ط الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2001.

5- أبو عزة ، عبد الله . الإخوان المسلمون : الحركة الأم دراسة نقدية . ط 1. الأردن : د.ن.م 2010.

6-أبو زيد،علا . الحركات الاسلامية في آسيا. بدون طبعة، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998.

7-البرصان أحمد و محمد صقر (محررين). التوجهات الغربية نحو الاسلام السياسي في الشرق الأوسط. ط 8. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 200.

9-الجوهري،محمد . النظام السياسي الإسلامي و الفكر الليبرالي. بدون طبعة. القاهرة: الفكر العربي 1993.

10-المسلماني ،أحمد .الحداثة والسياسة : مالذي يجري في مصر؟. د.ط.القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،2003.

11-الحكيم ، سليمان . أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر ..و الإخوان ط 1. مصر : مركز الحضارة العربية للإعلام و النشر ، 1996.

12- آربيرادرلي ، جون . في قلب مصر : أرض الفراعنة على شفا الثورة . ترجمة : شيماء عبد الحكيم طه و كوثر محمود محمد .ط1.مصر: كليمات عربية للترجمة و النشر ،2012

- الزبيق محمد شريف ، علي محمد جريش. أساليب الغزو الفكري3. المدينة المنورة: دار الاعتصام، 1979.

13- الشويكي، بلال محمود محمد ."التغيير السياسي من منظور الحركات الاسلام السياسي في الضفة الغربية و قطاع غزة: حركة حماس نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة فلسطين: جامعة النجاح الوطنية. كلية الدراسات العليا. قسم التخطيط و التنمية السياسية، 2007.

14-الشويكي ،عمرو (محررا). إسلاميون و ديمقراطيون: اشكاليت بناء تيار اسلامي ديمقراطي، د.ط. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2004.

15–العلين، عبد الله . الاسلام و الغرب ما بعد 11 سبتمبر 2001. ط 1. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005.
16–العثيمين، محمد بن صالح . الصحوة الاسلامية: ضوابط و توجيهات. د.ط. الرياض: دار الوطن للنشر، 1929.
17– العاطي، محمد عبد (محررا). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ط1 ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2009.
18–أعراب، ابراهيم . الاسلام السياسي و الحداثة. د.ط. المغرب: افريقيا الشرق، 2000
19–الكيلاني، موسى زيد . الحركات الإسلامية في الأردن، د،ط، الجزائر: مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، د، س، ن.
20–الموصلي،أحمد . موسوعة الحركات الاسلامية. ط 1. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004.
21– أمين، سمير ،و برهان غليون. حوار الدولة و الدين. ط 1. بيروت: دار الفرابي، 1996.
22–الطلابي،علي محمد . صفحات من التاريخ الاسلامي في الشمال الافريقي "الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا ".ج.1.ط1. القاهرة: مكتبة التابعين، 2001.
23–– الطحان،مصطفى محمد .قادة العمل الاسلامي :الامام حسن البنا مؤسس حركة الاخوان المسلمين ط1.بالكويت: د.ن.م .2008
24–القرضاوي،يوسف . مستقبل الأصولية الاسلامية. ط 3. بيروت: المكتب الاسلامي، 1998.
25– رجب، ايمان أحمد . "الحركات الأصولية: التعريف و صور التأثير في العلاقات الدولية"، مفاهيم، السنة السادسة، العدد 71، نوفمبر2010.
26– الصروي ، محمد .الإخوان المسلمون تنظيم 1965 : الزلزال .. و الصحوة ط 1 مصر : مركز الحضارة العربية للإعلام و النشر ، 2003.
27–بورجا،فرنسوا . الاسلام السياسي صوت الجنوب، ترجمة: لورين زكري. ط 2. القاهرة: دار العالم الثالث، 2001.
28–بسيوني، محمد شريف ومحمد هلال.الجمهورية الثانية في مصر ط1، مصر "دار الشروق للنشر" 2012.
29–بن اندوت،محمد نوري الأمين.الحركة الاسلامية في ماليزيا: نشأتها، منهجها، تطورها. ط 1. بيروت: دار البيارق للطباعة و النشر و التوزيع، 2000.
30– تاكية، راي و نيكولا ساغفو سديف . نشوة الإسلام السياسي ، الراديكالي و إنهياره . حسان بستاني (مترجما) .ط 1 . لبنان : دار الساقي ، 2005 .
31–حنفي،حسن . الدين و الثورة في مصر (1956 – 1981): الحركات الدينية المعاصرة.

32- حبيب، كمال . تحولات الحركة الإسلامية ةالإستراتيجية الأمريكية، د.ط. القاهرة: د.م.ن، 2006.

33-حيدر، خليل علي. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية. ط 1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1995.

34-دريفوس ،روبرت . لعبة الشيطان : دورالولايات المتحدة في نشأة الطرف الإسلامي .ترجمة : آشرف رفيق – ط1.دون مكان نشر معلوم.مركز درسات الإسلام و المغرب ،2010

35- سبيستان، مير. تركيا في عهد أردوغان. ط1. عمان: الجناديرية للنشر والتوزيع، 2012.

36 – صبري أحمد و مجدي عبد الهادي. مصر السلفية: أزمة الهوية والصيرورة الطبعة الإلكترونية 2013

37- صالح، محسن (محررا). تركيا و القضية الفلسطينية. د.ط بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2010.

38-عصفور، رمضان أحمد عبد ربه . قضايا إسلامية معاصرة بدون طبعة، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997.

39-قنديل رائدة ،و غسان أبو حسن. حركات الاسلام السياسي و الغرب في القرن العشرين: "حزب الله نموذجا". ط 1. د.م.ن. مركز حفوق الانسان و المشاركة الديمقراطية. شمس، 2008.

40- كمال، عبد اللطيف . أسئلة النهضة العربية: التاريخ، الحداثة، التواصل. ط 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003،

41- لوقاباباوي، نبيل . الإرهاب صناعة غير إسلامية، د.ط، مصر: دار البباوي للنشر، 2002.

42-لويس برنارد و ادوارد سعيد. الاسلام الأصولي في وسائل الاعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية. ط 1.بيروت: دار الجيل، 1994.

43-ماضي، أبو العلا. رؤية الوسط في السياسة و المجتمع. ط 1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

44- منيب، عبد المنعم. خريطة الحركات الإسلامية في مصر. ط 1. د.م.ن.الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2009..

45-نوفل ، ميشال . عودة نركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، .2010

46-نور الدين ، محمد. "تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات" ، ط1، لندن: رياض الرايس للكتب والنشر ، .1997

47- نور الدين ، محمد . تركيا الجمهورية الحائرة ، ط1 ، بيروت: مركز الدراسات الاستراتجية والبحوث والتوثيق ، 1998.

48–هلال ، رضا . السيف والهلال: تركيا من اتاتورك الى اربكان، ط1، مصر : دار الشروق ، 1999
49–هلال ،علي الدين. الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
50–وهبان،أحمد . التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية، د.ط. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
51– وايلي، جيمس . من محاربين الى سياسيين: الاسلام السلفي و مفهوم السلام الديمقراطي. ترجمة: محمد

ثانيا– مذكرات التخرج:

1– دبعي ،رائد محمد عبد الفتاح . "أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر و الممارسة : الإخوان المسلمين في مصر نموذجا "، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية : كلية الدراسات العليا قسم التخطيط و التنمية السياسية ، 2012
2– جصاص ، الربيع . "الحركات الإسلامية و التعبير الثقافي في المجتمع الجزائري "، رسالة دكتوراه جامعة قسنطينة :، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،2008.
3– صفرة، الهام . "تركيا بيت الاسلام والعلمانية"، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية ، 2007.
4– صايح ، مصطفى .السياسة الالأمريكية تجاه الحركات الإسلامية،رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية، 2007.

ثالثا– الدوريات والمجلات :

– ويتس، تاماراكوفمان ."الأحزاب الاسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الاسلامية"، سلسلة ترجمة الزيتونة العدد 3، يوليو 2008.
1–أبو عامود، محمد سعيد . الظواهر السياسية في الدول الإسلامية و أثارها على علاقاتها الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 151، 2003.
2– الصيداوي، رياض . "نحو فهم سوسيولوجي للحركات الاسلامية في الوطن العربي"، الحوار المتمدن، العدد 1816، بتاريخ: 2007/2/4.
3–الصيادي،مخلص . الحركات الاسلامية المعاصرة: رد فعل أم استجابة لتحد؟، المستقبل العربي.

4- الشوبكي، عمر." حين تنتصر الديمقراطية على العسكر في تركيا " المصري اليوم 12 أوت 2010

5-الإخوان المسلمين في مصر من الحركة المحظورة إلى المحضوضة"، الأمان، العدد 945، بتاريخ: 11 شباط 2011.

6-النعيمي، لقمان عمر محمود . القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية – الأمريكية (2003-2006) ، دراسات اقليمية.

7-البنا محمد حسن (محررا) ، "مرسي يؤكد للإبراهيمي ثوابت الموقف المصري من الأزمة السورية "، الأخبار العدد 19078 ،الأربعاء 5 يونيو 2013.

8-أبل, فوزية .إنجازات الحكم الاسلامي في مصر,الطليعة,العدد1976, 2013/1/2

-العزباوي ، يسري. "عام على تولي الدكتور مرسي : السياسة الخارجية وانعدام الرؤية " ، البوابة نيوز ، العدد 148 ، 15 ماي 2013 .

9-ألفر ، يوسي. العلاقات الاسرائيلية المتوترة مع تركيا وايران ، بعد شد الأطراف"، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 64، فبراير 2011.

10-أوغلو ، أحمد داوود . مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقليمي ، خطاب ألقي في: مؤتمر السفراء السنوي الرابع في أنقرة بتاريخ ديسمبر 2011، مركز البحوث الاستراتيجية ، العدد 3 ، أبريل 2012.

10-أيمن ،عز الدين,إحدى انجازات الرئيس مرسي والاخوان, رئيس التحرير,8يونيو2013.

11-جتكر، فاضل . تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد.ط1 الرياض : مكتبة العبيكان، 2001.

12-حبيب ، ابراهيم محمود .مستقبل اتفاق المصالحة الفلسطينية، القاهرة: رؤية تحليلية، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية ، المجلد 20 ، العدد 2 ، يونيو 2012 .

13-حنفي حسن ." الاخوان وأمريكا "، المصري اليوم ، العدد 370،8 نوفمبر 2012 .

14- خولي، معمر . الإصلاحي الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011.

15-كمالي، أحمد . " الجامعة المصرية 100 عام " ، سلسلة أيام مصرية ، عدد 30 سنة 2007

16- ليتيم، فتيحة .تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الفكر،عدد5، د.س.

17-معوض ، علي جلال . الارتباك ... تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية العدد 185 ، يوليو 2011.

18- مرزوق ،ياسر . "قراءة في كتاب حسام تمام: الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة"، صحيفة سوريتنا، العدد 85، 5 ماي 2013.

19–محمد عاطف الغندورعبير. "جدلية دائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة استشرافية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 3، العدد 6، 2011.
20– مقلد ، حسين طلال.تركيا والاتحاد الاوروبي ، بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26، العدد1، 2010
21– شيحة، ميشيل . "اشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1، 2006.
22– صوان, محمد . مصر في ظل حكم الإخوان أزمة متصاعدة وأفق سياسي محدود,المستقبل,العدد4676 ,30نيسان2013.
23– عبد الهادي، عمر . " تركيا وإيران ... ديمقراطية الإسلام السياسي " منير القدس، فيفري 2009.
24–عبد القادر، "عصمت برهان الدين جبهة مقاتلي الشرف العظيم في تركيا (1984–2008)"، آداب الرافدين، العدد 5 ، 2008.
25–فلانجان، ستيفن . أولويات خاطئة : التقييمات التركية للقوة الأمريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، العدد 69 ، يوليو 2001.
26–فهمي، شيرين . مراجعة كتاب: عبد الحليم محمد: " الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية "النهضة ، المجلد 13 ، العدد 3 ، أبريل 2012.
27–قدس برس, منظمة حقوقية: النظام الجديد لم يتخذ اجراءات جادة لرفع الحصار عن غزة,فلسطين,21ماي2013.
28–نبوي,عصام .كارثة النه اية لمصر,الدستور,العدد3015,5أفريل2013.

رابعا–التقارير و الأوراق البحثية والدراسات:

1–– أنور محمود زناتي. مراجعة كتاب، مصر 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
2––الشبكي، عمرو ."البرلمان في دستور مصر الجديد"، منتدى البدائل العربي للدراسات.
3–الضميري ، عماد . تركيا والشرق الأوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، 2002.
4–تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان " تهديد العدالة في مصر " أفريل 2013.
5––تقرير الشرق الأوسط ، "الإخوان المسلمين في مصر: المواجهة أو الإندماج؟"، رقم 76، 18 يونيو 2008.
6– عزباوي، يسري. **مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة،** ورقة مقدمة في: تحديات التحول الديمقراطي في مصر.

7- عبد الله، محمد عثمان . الاسلاميون والسلطة في تركيا: التجربة الاربكانية نموذجا ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتجية.
8-عزم، أحمد جميل . "الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء المتغيرات العربية والاقليمية ، ندوة نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في قبرص، بتاريخ :28 و 29 أبريل 2012.
9-فاعور ملكاوي عصام: " تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة " ورقة مقدمة في الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، المنظم من قبل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية":كلية العلوم الإستراتيجية، الخرطوم 3-2013/2/5.
10-قرني محمد، رمضان (محررا). ثورة 25 يناير في الإعلام الدولي، الهيئة العامة للاستعلامات، 2011
11- لاكروا، ستيفان . " شيوخ وسياسيون: "نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة" موجز السياسة، مركز بروكنبر الدوحة، يونيو 2012.
-12 مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية ،"وثيقة كامبل السرية و تفتيت الوطن العربي" ، أيلول 2011 .
13- محاولة لفهم التوجه الإسلامي ، تقرير الشرق الأوسط / شمال إفريقيا،رقم 37 ، 2 مارس 2005 .
14-منظمة العفو الدولية، "مصر تنتفض: أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال ثورة 25 يناير"، ماي 2011.
15-معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مؤتمر: "ثورة 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل"، جامعة القاهرة، أيام: 30-31 ماي 2011.
16-منتدى البدائل العربي للدراسات، "الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"،
17-مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية ، الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية،التركي، تقرير رقم 56، حيزران 2011 .
18-معوض ، علي جلال . الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية (2002،2010)، ورقة بحثية رقم 22، المنظم من قبل: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011.
19-ملكاوي،عصام فاعور ."تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، بحث مقدم في الملتقى العلمي بعنوان: الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الخرطوم، 2013.
20-هاوس ،تشاتام . " المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية" مذكرة إحاطة 2012/20،برنامج الشرق الأوسط وشمال إفرقيا، ماي 2012.

21–تشيبنار، عمر. "سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية و العثمانية الجديدة"، أوراق كارينغي، العدد 10، سبتمبر 2008.

خامسا: مواقع الأنترنيت

1 –http://www.startimes.com/F-arpx?t:2128784

2– www.alrakoba.net/artcler-action-show-id-19950-html

3- www.worde.org/mohamed-nassir-article-concepte-a

4- www.aljamaa.info/vb/shouthread.php?t=10917&title

5–www.aljamaa.net/ar/document/2666.shtml.

6- www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id:24106

7- www.kotobarabia.com

8- www.ommahconf.com/portals/files/general/w3e%20rashed.phf

9- www.quickwiki.com/ar

10- www.maktbtna2211.com/book/517811

11-

www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=978.

12- www.torathikwan.com/library/92443554.doc

13- www.rudanradio.info/bank/lesson-1533-1html

14- www.islamulay.net/fatwa/22571

15- http://su-press.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=496

16- www.aljazeera.net/studies

17- www.alwihadah.com/fikr/adab-ikhtilaf/2010-04-24-1321.htm

18- www.ikhwanpress.com/../dbontaes.pde

19- www.madariss.fr

20- www.fustat.com/c-hist/quarmim.pdf

21-http=www.fustat.com/c-hist/quarmim.pdf

22- www.eaddla.org/mashgt/20a'/.2omasr-doc

23- www.kotobarabia.com

24- www.ismawab.met/v4/wp-comtemt

25- www.kotobarabia.com

26- www.llikhuanwayonline.wordpress.com

27- www.ikhwanueb.com
28- www.kotobarabia.com
29- www.llrerealatona.net/resal/news-php? action: view&id :4115
30- www.respont.com/news.php?action=show &id=3289
31- http://Saaid.net/fraq/mthahb/19.htm
32- www.assakina.com/center/parties/6401.html.
33- http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/2012711034.
34- http://alshareyah.com/index.php?option=com-content.
35- http://www.fajjr.net/vb/showtreed.php?t=1171.
36- www.elsonna.com/play.php?catsmktba=13112.
37- http://google/IGIKJ.
38- www.rpcrt.com/dowloads.php?action=show&id=2.
39- www.almesbar.net/3/60.pdf
40- www.alukah.net/culture/1080/31958
41- www.nama.center.com
42- http://carnegieendowment.org/2013/04/23.
43- http://faculty.ksu.edu.sa/../doclib1.
45- www.smart10.com
46- www.ebaa.net/wighat.nadar/003/145.htm
47- www.wekepedia.com
48- http://eng30.yoo7.com/t264-topic
49- http://darussalam-np.com/index.php?
50- http:// pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/.../34756.ht
51- http:// *alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no.*
52- http:// *www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=30402*.
53- www.alwihda.com
54- *www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-5/turkea.*pdf.
55- http : // ar – wikipedia . org / wiki /
56- http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27055.
57- http://alafnan.arabbloys.com archive 2009/1/777050.html
58- http://syria.alsafahat.net/?p=27662
59- http://www.eldjazeera.net/opinions/pages/095d909-6f6c-4089-a91b
60- http://web worldbank.org/ WBESITE/ EXTERNAL/ EXTRAB .
61- http://main-islammessage.com/newspage.aspsc?id :16236.
62-www.elbashayer.com/news-19943.html.
63- www.almasryalyoum.com/node/1542201.
64- www.ahlam.com/2012/09/18/egypt.horeign.policy.
65- www.aldinlan.org/articles.php?action:showsid:221.

66- www.assalina.com/news/news1/21759.html.
67- www.alquassam.ps/image/userfiles/image/book/jihad.alakhwan.pdf.
68- www.masress.com/alwafd/77329
69- www.alamiya.org/index.php ?action :com-content&view :article&id :28395.
70- www.alamiya.org/index.php ?action :com-content&view :article&id :28395.
71- http://elbayanan.com.uk/files/articaleimages/takrir/3-4-2pdf
72- www.twhed.com/vb/t3450.hrml
73- www.al-madina.com/mode/377952
74- http://arabic.rt.com/news/582214
75- http://dakahla.com/news.php?action=view&id=4488
76- www.aljazeera.net/studies
77- www.alwihadah.com/fikr/adab-ikhtilaf/2010-04-24-1321.htm
78- www.alwihadah.com/fikr/adab-ikhtilaf/2010-04-24-1321.htm
79- www.ikhwanpress.com/dbontaes.pde.
80- www.fustat.com/c-hist/quarmim.pdf

81- www.marefa.orglindesc.php
82- http=llwww.eaddla.org/mashgt/20a'/.2omasr-doc
83- http=//www.kotobarabia.com
84- www.ismawab.met/v4/wp-comtemt
85- www.kotobarabia.com.
86- http://llikhuanwayonline.wordpress.com
87- http :llwww.ikhwanueb.com
88- http://www.kotobarabia.com
89- http : llrerealatona.net/resal/news-php ?action :view&id :4115
90- http: //www.respont.com/news.php?action=show &id=3289
91- http://Saaid.net/fraq/mthahb/19.htm
92- http://www.assakina.com/center/parties/6401.html.
93- http://studies.aljazeera.net/reports/2012/07/2012711034.
94- http://alshareyah.com/index.php?option=com-content.
95- http://www.fajjr.net/vb/showtreed.php?t=1171.
96- http://www.elsonna.com/play.php?catsmktba=13112.
97- http://google/IGIKJ.
98- http//www.rpcrt.com/dowloads.php?action=show&id=2.
99- www.almesbar.net/3/60.pdf
100- http:// *www.alukah.net/culture/1080/31958*

101- http://www.nama.center.com.
102- http://carnegieendowment.org/2013/04/23.
103- http://faculty.ksu.edu.sa/../doclib1
104- http://www.smart10.com
105- www.ebaa.net/wighat.nadar/003/145.htm
106- http://www.wekepedia.com
107- http:// http://eng30.yoo7.com/t264-topic
108- *http://darussalam-np.com/index.php?*
109- http:// *pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/.../34756.ht*
110- http:// *alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no.*
11- http:// *www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=30402*.
112- www.alwihda.com://http
113- http:// www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/4-5/turkea.pdf
114- http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27055.
115- http://alafnan.arabbloys.com archive 2009/1/777050.html
116- http://syria.alsafahat.net/?p=27662
117- http://www.eldjazeera.net/opinions/pages/095d909-6f6c-4089-a91b
118- http://web worldbank.org/ WBESITE/ EXTERNAL/ EXTRAB .
119- http://main-islammessage.com/newspage.aspsc ? id :16236.
120- www.elbashayer.com/news-19943.html.
121- www.almasryalyoum.com/node/1542201.
122- www.ahlam.com/2012/09/18/egypt.horeign.policy.
123- www.aldinlan.org/articles.php?action:showsid:221.
124- www.almoslim.net/node/171213.
125- www.assalina.com/news/news1/21759.html.
126- www.alquassam.ps/image/userfiles/image/book/jihad.alakhwan.pdf.
127- www.alamiya.org/index.php ?action :com-content&view :article&id :28395.
128- www.halalblad.com/files/studyes/499-499 .
129- http://elbayanan.com.uk/files/articaleimages/takrir/3-4-2pdf
130- www.twhed.com/vb/t3450.hrml
131- www.al-madina.com/mode/377952
132- http://arabic.rt.com/news/582214
133- http://dakahla.com/news.php?action=view&id=4488
134- الجليل، طارق عبد . "برنامج حزب العدالة و التنمية 14 أغسطس 2001"، الموقع الرسمي للحزب.

الفهرست

مقدمة:.....1

الفصل تمهيدي: الإطار المعرفي لنشأة الحركات الإسلامية.....10-33

المبحث الأول : الخلفية التاريخية لظهور الحركات الإسلامية.....11

المطلب الأول :جذور الحركات الإسلامية 11

المطلب الثاني : عوامل بروز الحركات الإسلامية.....15

المبحث الثاني : مفهوم الحركات الإسلامية.....21

المطلب الأول : تعريف الحركات الإسلامية والمفاهيم ذات الصلة.....21

المطلب الثاني : تصنيف الحركات الإسلامية 28

خلاصة الفصل:.....32

الفصل الأول : تجربة الحركة الإسلامية في مصر.....**35 – 62**

المبحث الأول : حركة الإخوان المسلمين 36

المطلب الأول : البيئة التي ظهرت فيها حركة الإخوان المسلمين 36

المطلب الثاني : تأسيس جماعة الإخوان المسلمين.....39

المطلب الثالث : المراحل التي مرت بها حركة الإخوان المسلمين 44

المبحث الثاني : التيار السلفي.....48

المطلب الأول : التيار الراديكالي 42

المطلب الثاني : التيار الدعوي 52

المبحث الثالث : الحركات الإسلامية في مصر و ثورة 25 يناير 2011.....55

المطلب الأول : دور التيارات الإسلامية أثناء الثورة.....55

المطلب الثاني : التيارات الإسلامية في مصر بعد الثورة.....58

خلاصة الفصل 60

الفصل الثاني: الحركات الإسلامية في تركيا.....64-94

المبحث الأول : الطرق الدينية في تركيا 65

المطلب الأول : لمحة تاريخية 65

المطلب الثاني : الطرق الدينية التقليدية.....68
المطلب الثالث : الطرق الدينية الحديثة 71
المبحث الثاني : الأحزاب السياسية الإسلامية ذات التوجه القديم 73
المطلب الأول : من حزب النظام الوطني إلي حزب السلام الوطني 73
المطلب الثاني : حزب الرفاه 76
المطلب الثالث : حزب الفضيلة 80
المبحث الثالث : الأحزاب السياسية الإسلامية ذات التوجه الجديد 81
المطلب الأول : نشأة حزب العدالة و التنمية 81
المطلب الثاني : مبادئ و أهداف حزب العدالة و التنمية 85
المطلب الثالث : مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية.....88
خلاصة الفصل 91
الفصل الثالث: مقارنة بين التجربتين مصر وتركيا .....94 –107
المبحث الأول: إستراتيجية الحكم الداخلية في تجربة الحركات الإسلامية المصرية والتركية 95
المطلب الأول : طبيعة العلاقة مع عناصر النظام السياسي.....95
المطلب الثاني : الإصلاحات السياسية 97
المبحث الثاني: إستراتيجية الحكم الخارجية في تجربة الحركات الإسلامية المصرية والتركية.....100
المطلب الأول : العلاقات الخارجية 100
المطلب الثاني : الموقف من بعض القضايا الدولية 105
المبحث الثالث : تقييم تجربة الحركات الإسلامية في تركيا 111
المطلب الأول : تقييم تجربة الحركة الإسلامية في تركيا 111
المطلب الثاني : تقييم تجربة الحركة الإسلامية في مصر 114
خلاصة الفصل.....117
خاتمة.....119
قائمة المراجع.
الفهرس.